



PROVISIONAL

A/38/PV.67  
30 November 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٠٠

(بوتان)	السيد برادان (نائب الرئيس)	: الرئيس
(بنما)	السيد ايويكا (الرئيس)	: ثم
(سنغافورة)	السيد كوه (نائب الرئيس)	: ثم
(غيانا)	السيد سكوتلاند (نائب الرئيس)	: ثم

••/••

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ،  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,  
DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64365/A

— الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : [ ٢٩ ] (تابع)

( أ ) تقرير الأمين العام

( ب ) مشروع قرار

( ج ) تقرير اللجنة الخامسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٥البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين :

( أ ) تقرير الأمين العام (A/38/449-S/16005)

( ب ) مشروع قرار (A/38/L.17)

( ج ) تقرير اللجنة الخامسة (A/38/597)

السيد هيبورن (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

أن أخطب الجمعية العامة بشأن مشكلة أخرى انشغلت بها هذه الهيئة في السنوات القليلة الماضية .

وقبل أن أبدأ بتقديم اسهام بلدى في مناقشة هذا البند ، أود أن اسجل قلق حكومتي ازاء الجهود التي بذلت لعرقلة المناقشة بشأن غرينادا في الجمعية العامة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يلاحظ بقلق أيضا ازدياد واحة موقف بعض الدول الأعضاء عندما تواجه بتدخل عسكري مماثل لحالتها وتجد أن باستطاعتها أن تدين هذا التدخل من جهة ، وأن تبرر تدخلها العسكري من جهة أخرى . ان هذا العرض السافر للمعايير المزدوجة لا يبشر بالخير فيما يتعلق بمبدأ النزاهة الذي ينبغي على هذه الهيئة أن تعترفه . ويرى وفدى أنه اذا أنكر حق الدول ذات السيادة في أن تبدى رأيها ، سيكون من الصعب على هذه الهيئة أن تتوصل الى أى قرار عادل ومنصف بشأن العديد من المسائل الحرجة كتلك المسألة المطروحة قيد المناقشة الآن .

ان وزير خارجية بلدى في بيانه أمام هذه الجمعية في ٥ تشرين الأول / اكتوبر من العام الحالي وفي اشارته الى مجالات التوتر الموجودة في المجتمع الدولي ، أصدر نداءً جديداً الى الدول الأعضاء بأن تحترم احتراماً تاماً سيادة واستقلال وسلامة أراضي الدول المتأثرة ، و أفغانستان دولة هامة من هذه الدول .

ان مغزى الأحداث وأهميتها القسوى يمكن أن يتلاشى بمرور الوقت ، الأمر الذى يوفر غالبا الأعدار التي يحتاجها الذين يحاولون تغيير الحقائق لخدمة مصالحهم . كما أن مرور الوقت ، يعطيهم العذر أيضا للمتهرب من مسؤوليتهم ، بموجب الميثاق ، التي توجب عليهم حماية حقوق الضعفاء .

وينبغي على هذه الهيئة الدولية أن تحافظ على يقظتها وتعززها في مواجهة الانتهاك السافر لمعايير القانون الدولي المقبولة والسلوك الدولي والعلاقات الودية بين الدول .

وتكرارا لما سبق ، اسمحوا لي أن أذكر بإيجاز بعض تفاصيل الوضع الحالي :

في ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، قامت القوات المسلحة للاتحاد السوفياتي بغزو افغانستان . ان هذا الاستعمال للقوة الذي تم التدبير له والذي ترتب عليه احتلال افغانستان ، هو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وللعناصر الأساسية للمعايير الثابتة التي يشتملها القانون والسلوك الدوليان ، مما يهدد استقرار المنطقة ويشكل تهديدا خطيرا للمسلم والأمن الدوليين . وفي أعقاب هذا الغزو ، أدان المجتمع الدولي بحق هذا العمل للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة .

ان مشروع قرار مجلس الأمن الذى يستنكر التدخل ويطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات المسلحة قد لقي تأييدا ساحقا ، الا أن الاتحاد السوفياتي استخدم حق النقض ضد هذا المشروع .

وفي ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، اتخذت الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة القرار ٢ (د ل ط - ٦) الذى يدين الاتحاد السوفياتي لتدخله العسكرى وعدوانه على افغانستان ويطالب بالانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط للقوات السوفياتية من افغانستان . وبالإضافة الى هذا ، فقد تكلم بشأن هذه الحالة وزراء خارجية البلدان الاسلامية ، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، ووزراء خارجية الاتحاد الاوروبى والاتحاد البرلماني الدولي ، ودول منطقة آسيا والمحيط الهادئ المنتمية الى الكومنولث ، ووزراء خارجية حركة عدم الانحياز ، والجمعية العامة في دوراتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين .

لقد أيد وفدى تلك القرارات التي أدانت عن طريقها الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي ذلك التدخل في أفغانستان . بيد أن القوات الأجنبية مازالت موجودة في ذلك البلد وذلك على الرغم من المقاومة الشديدة للاحتلال الأجنبي ، إذا ما كانت التقارير الحالية بشأنها صحيحة . وقد جاء في تقرير نشرته مؤخرا صحيفة نيويورك تايمز بعدد ١٥ الصادر في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ، أن قرية استاليف التي تقع مسافة ١٥ ميلا إلى الشمال من كابول قد تعرضت لهجوم وحشي وقتل المئات من القرويين ، وهذا مؤشر على استمرار اقتراف أعمال القمع ضد الشعب الأفغاني . وطبقا لما جاء في مجلة "الاكونومست" في عددها الصادر بتاريخ ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ فقد قتل ما يزيد على ١٣٠ ألف أفغاني ثلثهم من المدنيين منذ بداية التدخل السوفياتي في أفغانستان . وتلك التقارير هي التي تجعل موقف حكومتي واضحا لا لبس فيه ؛ أننا ندين ادانة قاطعة هذا التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان وفي أية دولة أخرى ذات سيادة باعتباره انتهاكا صارخا للقانون الدولي .

لقد أدت الحالة في أفغانستان إلى خلق فراغ يؤدي بعده البشري الأسوأ إلى ليس إلى اهدار كرامة الشعب فقط بل أيضا إلى ايجاد عبء على دول المنطقة بما يؤدي إلى تعقيد كفاحها من أجل الاستقرار . وعلى سبيل المثال يقدر أن هناك مليوني أفغاني لاجئ الآن في باكستان وإيران ويسببون خرابا للبنانيين الاقصادى والاجتماعي لهذين البلدين . وستؤثر تلك المشكلة حتما على مناطق أخرى في العالم اذا لم يتم التوصل إلى حل فوري ونهائسي لها .

ويشيد وفدى بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتي باكستان وإيران وكل الأجهزة الدولية وجميع البلدان التي منحت المساعدات لهؤلاء اللاجئين . ويتطلع وفدى إلى اليوم الذي يستطيع فيه الشعب الأفغاني أن يعود مرة أخرى إلى بلاده في ظل السلام والأمن والكرامة .

لقد اشتركت حكومتي مع حكومات دول أخرى في السعي إلى تحقيق تسوية سياسية لتلك المشكلة . وقد قمنا بذلك على أساس معرفتنا بأنه لن تكون هناك تسوية سلمية وعادلة للمشكلة إلى أن يتم الانسحاب الكامل غير المشروط لجميع القوات الأجنبية والسماح بعودة

اللاجئين الأفغانيين المشتتين حاليا في ايران وباكستان الى ديارهم والسماح للشعب الأفغاني بممارسة حقه المشروع في تقرير المصير بعيدا عن التدخل والسيطرة الأجنبية واحترام السيادة الوطنية لأفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها ووضعها غير المنحاز . وفي هذا الخصوص يشير وفد الى تقرير الأمين العام A/38/449 المؤرخ في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ويرحب بالحوار الأولي الذي دلت عليه الجولتان الأوليان من المحادثات باعتباره خطوة أساسية وضرورية في سبيل التوصل الى حل نهائي لتلك المشكلة . كما يشاطر وفد وجهات نظر الأمين العام فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به الجمعية العامة ، ويناشد البلدان المعنية أن تنتهز هذه الفرصة لكي تعبر عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة عن طريق التفاوض بحسن النية للتوصل الى تسوية سياسية لتلك المشكلة ومن ثم تعيد السلم والاستقرار مرة أخرى للمنطقة .

واخيرا فان تأييد وفد لمحتوى مشروع القرار في الوثيقة A/38/L.17 هو دليل على تأكيدنا مرة أخرى على التزامنا الثابت بهدف التوصل الى حل شامل وعادل للمشكلة .

السيد راز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا جميعا نعتبر

الأمم المتحدة الأداة العالمية لصيانة السلم والأمن الدوليين وحفز التفاهم والتعاون بين الدول . ولكن ينبغي أن نذكر مع الأسف أن تلك الأداة يساء استخدامها مرة أخرى الآن عن طريق النظر في الحالة في أفغانستان في الدورة الحالية . ان الصياغة ذاتها للبنود المدرج في جدول الأعمال لا تتناقض مع روح الميثاق ونصه فحسب بل أيضا تعني ضمنا التدخل السافر في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية وهي دول من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

لقد أجمعت البيانات السابقة على الحاجة للتوصل الى حل مشكلة تودي السبب التوتر في منطقة جنوب غربي آسيا . ويرى البعض أن المشكلة تكمن داخل أفغانستان ذاتها ولكن هذا نهج غير صحيح ومضلل . فقد قام الشعب الأفغاني في نيسان / ابريل ١٩٧٨ بثورة ناجحة سيطر فيها على مقدراته وهو يبذل منذ ذلك الحين جهودا مضنية لبناء مجتمع

جديد متحرر من الاستغلال وللنهوض بالتقدم الاقتصادي والثقافي . لقد أشار وزير خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في المناقشة العامة للدورة الحالية أن الشعب الأفغاني يقف متحدا مسانداً لحكومته الشرعية من أجل التنفيذ الناجع للخطة الخمسية للامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعي التي يجري العمل بها الآن . وقد تحققت نتائج هامة في القضاء على التخلف الذي عانت منه البلاد لقرون عديدة ، وذلك خلال الفترة التي انقضت منذ انتصار الثورة . ويرى الشعب الأفغاني حالياً بمرحلة من تطوره التاريخي يمكنه فيها أن يعتمد بحق على تعاطفنا معه وساعدتنا له في سعيه من أجل إقامة مجتمع جديد . ومن ثم لا توجد في أفغانستان مشكلة تستوجب حلاً من قبل المجتمع الدولي .

أين تكمن إذن المشكلة التي يتعين حلها ؟ إن التوتر في الواقع يحيط بأفغانستان وبعض القوى لا تزال غير قادرة على قبول الاستقلال الفعلي لجمهورية أفغانستان الديمقراطية وغير قادرة على تقبل حقيقة أن الثورة في أفغانستان قد أحبطت خططها لاستخدام أراضي البلاد في تنفيذ مخططاتها العدوانية . وتحاول نفس تلك القوى وقف التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب عن طريق الإبقاء على نفوذها أو استعادته بهدف استغلال الموارد المادية والفكرية لتلك الشعوب . وتسعى قوى الامبريالية الى تحقيق نفس الأهداف فسي مناطق جغرافية أخرى من العالم ، وهذا هو المصدر الأساسي للتوتر في الشرق الأوسط وفي أمريكا الوسطى ويمكن أن أسرد في هذا الصدد أمثلة مقنعة وحديثة لتشهد على تلك النقطة .

إننا نعي جميعاً المحاولات التي تستهدف تهديد استقلال جمهورية أفغانستان الديمقراطية وسيادتها . وتواصل العصابات الدخيلة من قوى الثورة المضادة عمليات التخريب في البلاد ، وتحاول خلق مناخ من الأرباب لعرقلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويسعدنا أن نرى الشعب الأفغاني يحقق المزيد من النجاح في الدفاع عن استقلاله الوطني ضد التدخل الخارجي . وتوضح الأحداث أن بعض الدول المجاورة لأفغانستان

ومؤيد بها لم يتخلوا عن محاولاتهم العقيمة لاثارة القلقة في البلاد . ويصاحب التدخل المسلح وسائل الحصار الاقتصادي والدعاية المدمرة . وكما يتضح فان المشكلة التي تؤدي الى التوتر السياسي في جنوب غربي آسيا تكمن في العلاقة بين أفغانستان وبعض جيرانها . وبالتالي ينبغي أن يكون حل المشكلة عن طريق التوصل الى تسوية عادلة ودائمة في مجال العلاقات ما بين بلدان المنطقة وذلك من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية .



ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بوصفها عضوا كامل العضوية في حركة عدم الانحياز ، تتبع نهجا محبا للسلم في سياستها الخارجية ، وتسترشد - من بين مبادئ أخرى - بالمبدأ الأساسي القائم على تسوية النزاعات بين الدول عن طريق المفاوضات ، مع مراعاة كل منها سيادة ومصالح الأخرى بشكل متبادل . ويتجلى ذلك في الاقتراحات الواقعية والمرنة التي طرحتها مرارا حكومة أفغانستان لعقد مفاوضات تهدف الى تطبيع علاقاتها مع بلدان المنطقة ، وتحقيق تسوية شاملة للحالة حول أفغانستان . ان التسوية الشاملة لن تضع حدا للتدخل الخارجي ضد أفغانستان فحسب ، بل من شأنها أيضا أن تنهض بارساء دعائم الاستقرار والسلم في جنوب غربي آسيا .

وبفضل الموقف السياسي المرن البناء الذي اتخذته حكومة أفغانستان ، فان المعاديات الثنائية والثلاثية التي عقدت هذا العام بمشاركة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، تؤكد بزوغ الظروف الضرورية للتوصل الى تسوية سياسية للحالة حول أفغانستان ، ولوضع ضمانات دولية لسيادة البلد .

ويوضح التقرير المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة الى الدورة الحالية بشأن هذا الموضوع ، أن العملية الدبلوماسية قد قطعت شوطا بعيدا باتجاه بلوغ حل سياسي عادل ودائم ، يحقق مصالح المنطقة . وفي معرض تحديد أسباب هذا التقدم يذكر التقرير :

" وقد ثبت ان هذا ممكن أساسا ، لأن جميع الأطراف المعنية ظلت مصممة كل التصميم على العمل بحسن نية للتوصل تدريجيا الى تسوية شاملة تحل بصورة فعالة جميع القضايا التي ينطوي عليها الأمر " . ( A/38/449 ، الفقرة ١١ )

ونحن نشق بصحة رأى الأمين العام ، القائل بأن :

" العملية الدبلوماسية قد تحركت في الاتجاه الصحيح وان من الممكن فعلا تحقيق تسوية على أساس ما تم انجازه فعلا " . ( المرجع نفسه ، الفقرة ١٢ )

كما أننا نشاطر الرأي القائل بأن الظروف مهيأة لمواصلة المحادثات الجادة بين الأطراف المعنية . ان التعجيل بهذه العملية يحقق المصلحة المشتركة ليس للبلدان المعنية فحسب ، بل لمجتمع الدول قاطبة . بيد أن القيام بذلك يتطلب ، بالإضافة الى الموقف المرن الذي أبدته الحكومة الافغانية ازاء المفاوضات ، مزيداً من التفاهم من جانب شركائها في التفاوض ، واستعداداً أكبر من جانبهم للتفاوض . وثمة شرط هام آخر للتسوية السياسية للعلاقات بين بلدان المنطقة يكمن في وقف الدعم الخارجي للعصابات التي تناهض الثورة ، والتي تسعى الى الاطاحة بحكومة أفغانستان الشرعية ، وفي انهاء الأشكال الأخرى للتدخل الخارجي ، التي تستهدف النيل من استقلال ذلك البلد .

ولا يخفى على أحد أن هـنغاريا لا تقدر فحسب الانجازات التي حققها الشعب الافغاني منذ ثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، ولكنها تقدم أيضاً المساعدة التي تتناسب مع امكانياتها ، لاستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افغانستان . ان السعي الى تحقيق حلول تفاوضية عادلة ودائمة للنزاعات التي تنشأ بين الدول ، على أساس احترام البعض لمصالح البعض الآخر ، يعد مبدأ أساسياً من مبادئ سياستنا الخارجية الاشتراكية . ان معارضتنا للمحاولات التي تستهدف النيل من سيادة البلدان والتدخل في شؤونها الداخلية ، جزء لا يتجزأ من ذلك المبدأ . ومن ثم ، لا يمكن لوفدى أن يؤيد مشروع القرار المقدم في اطار البند ٢٩ من جدول الأعمال (A/38/L.17) لأنه ، اذ يتجاهل الحقائق ، كما كان الحال في العام الماضي ، يساهم في عرقلة عملية التفاوض ، التي بدأت بين الأطراف المعنية بمشاركة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، للتوصل الى تسوية عادلة للحالة في جنوب غربي آسيا .

وفي الختام ، أود أن أؤكد ، من جديد ، استعداد بلدى المستمر لتأييد أية جهود ترمي الى تطبيع العلاقات بين بلدان جنوب غربي آسيا ، والى ارساء السلم والأمن في تلك المنطقة . ونحن على ثقة بأن شركاء أفغانستان في المفاوضات سيبدون تفهماً أكبر لحقيقة أنهم لن يتمكنوا من ضمان مصالحهم الا على أساس احترام كل منهم مصالح الآخر ، واقامة علاقات حسن الجوار بين بلدان المنطقة .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

هذه مناقشة هامة ، بشأن موضوع هام ، وان كانت ، على ما اعتقد ، هذه هي المرة الخامسة التي نتناقش فيها بشأنها . وأرجو أن تتسع صدورك ، رغم حقيقة أنها المرة الخامسة لخطابي المطول الى هذه الجمعية ، لأنه أمر يمس ضمير المجتمع ، وهو في رأيي بالغ الأهمية للطريقة التي ننظر بها جميعا ، كل هذه الوفود الحاضرة في هذه الجمعية ، الى الحالة الدولية ، وخاصة الطريقة التي ننظر بها الى المبادئ التي تتعرض للخطر نتيجة لاستمرار الاحتلال السوفياتي لافغانستان .

ان غزو الاتحاد السوفياتي لافغانستان ، واحتلاله لها ، أمر يشكل قلقا خاصا للدول العشرة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وهو ما أوضحه ممثل اليونان في البيان الذي أدلى به أمس . ونفي عن القول ان وفدنا يوافق تماما على كل ما قاله نيابة عن الدول العشرة . ان ما أردت أن أضيف الى ما قاله هو رغبتني في التشديد على الاستنكار الشديد الذي تشعر به المملكة المتحدة ، شعبا وحكومة ، وذلك للأعمال الوحشية التي تعرضت لها افغانستان وشعبها ، وكذلك لعدم الاكتراث المذهل الذي تبديه الحكومة السوفياتية تجاه مطالب المجتمع الدولي بضرورة أن تسحب قواتها ، وأن تحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ومن المحزن حقاً ، ان تضطر الجمعية العامة للمرة الخامسة ، للنظر في الحالة فسي افغانستان دون بارقة تنم عن استعداد السوفيات للالتفات الى الآراء التي تم الاعتراف عنها اربع مرات من جانب الغالبية الساحقة من اعضاء الامم المتحدة . وهذا ما يرثسي له بشكل خاص عندما نأخذ في الاعتبار الجهود العازمة البناء التي بذلها الامين العام ومثله الشخصي السيد ديبغوكورد وفيز ، بغية تعزيز حل سياسي ، وكذلك التعاون المخلص الذي تقدمه حكومة باكستان في هذه الجهود . وقد تقدم وزير خارجية باكستان الى الجمعية في خطابه المؤثر في بداية هذه المناقشة بتقرير تفصيلي عن مساعي حكومته لتحقيق تقدم عن طريق المحادثات غير المباشرة وأبدي مرة اخرى تصميم باكستان على المساهمة في حل سلمي طبقاً لقرارات هذه الجمعية . وقد سجل الامين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/38/449 ، ان الحكومة السوفياتية قد اعربت ، اثناء زيارته لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في اذار/ مارس ١٩٨٣ ، عن تأييدها القوي للتسوية السياسية وايدت على نحو قاطع استمرار جهوده . والمحزن ، انه رغم التقدم الذي احرز بعد ذلك في تحديد مضمون التسوية الشاملة ، لم يتبع الاتحاد السوفياتي التأكيدات التي قدمها الى الامين العام باتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذه التسوية . وقد بعثت الآمال لتتخطى على الفور . ولم تتخذ حتى الآن القرارات السياسية التي تسمح لجميع الافغانيين بتقرير مستقبلهم في سلام ، والتي من شأنها ان ترسي دعائم التفاهم والتعاون المتبادل بين دول المنطقة . ونتيجة لذلك ، اضطر الامين العام لأن يذكر ان المسائل الحساسة ما زالت معلقة . وكما يعرف جميع اعضاء هذه الجمعية ، ان ما نحتاجه على نحو حاسم هو موافقة الحكومة السوفياتية على جدول زمني للانسحاب مع تحديد تاريخ لانهاه . وهذا من شأنه ان يفتح الطريق الى تسوية سلمية شاملة . الواقع ان الكثير من عناصرها موجود بالفعل . ان الحاجة واضحة ، والقرار بسيط . واننا نتطلع الى ان تصاحب الاقوال اعمال . وآمل ان يقوم السفير السوفياتي ، الذي من المقرر ان يتكلم في هذه المناقشة بعد ظهر اليوم ، وان كان لم يحضر بعد ، بالرد على هذا .

وبينما قام المفاوضون السوفييات عن طريق الاغفال المتعمد بعرقلة جميع الجهود الدبلوماسية استمرت القوات المسلحة السوفياتية في حطتها الوحشية غير المجدية لقسم شعـب افغانـستان وبالتالي لفرض حل بالقوة .

ان الاتحاد السوفياتي يود ان يجعلنا نعتقد ان شعب افغانـستان طلب ما اسماه بالساعدة الاخوية . فلماذا ان يجد الاتحاد السوفياتي ضرورة لتدمير ديار وقرى هذا الشعب الافغاني ذاته بهجمات من الطائرات العمودية المسلحة ، ولماذا يجد ضرورة لأن يضع الالغام فوق الطرق الريفية ؟ وهل عند ما يقوم الجنود السوفييات بتخريب شبكات الري وتدمير الاراضي الزراعية ، يكون هذا من قبيل الساعدة الاخوية ؟ لا ، ان هذه سياسة الارض المحروقة . وتوجد ادلة موثقة بأن القوات السوفياتية قد شرعت في سياسة متعمدة لاجبار اهل القرى على الخروج من اراضيهم ، وللقيام بأعمال تأرية وحشية ضد الابرياء من الرجال والنساء والاطفال . وقد وصف شاهد عيان ما يحدث بقولة ، " لقد قاموا بتفريغ البحر لكي يقتلوا الاسماك .

وكذلك ، يريد الاتحاد السوفياتي ان يجعلنا نعتقد انه قد تمت السيطرة الآن على افغانـستان . لماذا ان ارتفع عدد القوات السوفياتية الى ١٠٥٠٠٠ ؟ ولماذا دار في الصيف الماضي قتال عنيف في باداخشان ، ومزار الشريف وغيرها من الاماكن في الشمال ؛ وفي كندهار ، وغزني ، وهيرات في الجنوب والغرب ؛ وفي باغان وشومالي بالقرب من كابول ؟ ولماذا ، في الواقع ، كانت هناك اعمال مقاومة في العاصمة كابول نفسها ؟ ولماذا انتهكت الطائرات الحربية حدود باكستان مع افغانـستان وتعدت على نحو غير مشروع ودون مبرر على المجال الجوي الباكستاني ؟

والحقيقة بالطبع هي اننا نشهد حرب تحرير تقليدية يخوضها شعب يتمتع بالقدر اليسير من الموارد وبقدر عظيم من البسالة ، يناضل من اجل تحرير وطنه . ان الامة الافغانية التي لم ولن تهدد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ترفض أن تخضعها وتبتلعها الامبراطورية السوفياتية . ولقد اضطر خمس تلك الامة ، اى ما يزيد على ثلاثة ملايين نسمة الى الفرار من الاضطهاد السوفياتي . وقد لجأ الى البلدان المجاورة . ان هذه

الحالة تصدم ضمير العالم . ان اعضاء الامم المتحدة ليسوا على استعداد للاذعان فـي صمت ازايا اغتصاب دولة صغيرة مستقلة غير منحازة من جانب جاريتها القوية التوسعية . وهناك العديد من المشاكل المدرجة في جدول اعمال هذه الجمعية التي يعتبر حلها بالغ الصعوبة لانها ذات طبيعة معقدة وطال امدها . ولكن مشكلة افغانستان لاتندرج بينها . بل على العكس . فان الحقائق ليست موضع شك . ان المشكلة قد نشأت مؤخرا عن الغزو السوفياتي للبلاد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ . ويمكن أن تحل ببساطة من خلال عكس ذلك الغزو وقد قدمت مقترحات معقولة جدا من شأنها ان تعيد لافغانستان وضعها السابق وهي متاحة امام الاتحاد السوفياتي وفي انتظار ان يتناولها .

وقد اتخذت المبادرة الاولى لتحقيق هذا الغرض ، كما ذكر مثل اليونان لتوه من جانب الاعضاء العشرة في الاتحاد الاوروبي وكانت خطة العشرة ، التي ساعدنا في صياغتها معاولة حقيقية لبناء طريق الى التسوية يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الاطراف المعنية وتضمنت اعترافا بأن اي تسوية لا يصادق عليها الشعب الافغاني لا يمكن ان تؤدي الى سلم واستقرار دائمين في المنطقة . ومازلنا نعتقد ان هذه الخطة تتيح طريقا عطيا للأمام واننا على استعداد للقيام بدورنا في العمل تجاه حل سياسي .

وللسبب نفسه ، ايدت حكومتى القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن افغانستان وآخرها القرار ٣٧/٣٧ الذي اعتمد بأغلبية ساحقة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ . وكما أشرت ، اولينا اهتماما كبيرا للجهود الدبلوماسية الهامة التي اضطلع بها الامين العام ومثله الشخصي ، بهدف تعزيز حل على اساس قرارات هذه الجمعية وعلى اساس مبادئ الميثاق . وتوفر تلك المبادئ الخطوط العريضة الواضحة لحل عادل ، ومنها على سبيل المثال احكام الميثاق بشأن التسوية السلمية للنزاعات ، وبشأن عدم استعمال القوة ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، وبشأن حق الشعوب في تقرير المصير .

طبقاً لتلك المبادئ، طالبت هذه الجمعية مراراً وتكراراً بالانسحاب الفوري لجميع القوات السوفياتية، واستعادة أفغانستان لاستقلالها السابق، ولوضعها غير المنحاز، وتقدير المصير لشعب أفغانستان، وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للاجئين أن يعودوا في ظل السلم والشرف إلى أراضيهم. صحيح أنه يتعين على الجمعية العامة أن تفعل ذلك مرة أخرى، لكن من الواضح أن اتخاذ قرار، حتى بالتأييد القوي من جانب جميع أعضاء الجمعية تقريباً، أمر غير كاف في حد ذاته. ويتعين علينا أن نبذل كل جهد ممكن في العام القادم لنساند هذا القرار ولنقتنع الاتحاد السوفياتي بأن يتفاوض بجدية وأن يلتزم بالتنفيذ المبكر للتسوية.

قد يكون أمل الحكومة السوفياتية أن يضعف اهتمامنا بالمشكلة الأفغانية بمرور الوقت، وانها ستتمكن من شن حرب الاستنزاف ضد الشعب الأفغاني دون الشعور بالحرج الشديد الذي يسببه انتباه المجتمع الدولي. فإذا كان الأمر كذلك، تكون قد قامت بحسابات خاطئة للغاية بل أيضاً مزيفة. واني لمقتنع بأن الأمم المتحدة لن تخبب آمال الشعب الأفغاني المستغل، ولن تتخلو عن اللاجئين ولا عن البلدان التي تحملت طواعية عبء منحهم المأوى. كما أننا لن نتجاهل التهديد الذي يفرضه النزاع والجيش السوفياتي على السلم والأمن في المنطقة. فالواقع أنه بمرور الزمن، وارتفاع عدد الجرحى والموتى، وسبب تصاعد التدمير، تصبح الحاجة إلى التسوية أكثر إلحاحاً، وتصبح مسؤوليتنا الجماعية تجاه تعزيز هذه التسوية أكبر.

لذلك، أحث جميع أعضاء هذه الجمعية على أن يرتقوا إلى مستوى تلك المسؤولية وذلك بتأييد مشروع القرار A/38/L.17. واني انما أفعل ذلك اعتقاداً مني بأن الحكومة السوفياتية لا بد أن تثوب إلى رشدها في النهاية، وأن تدرك أن مصالحها الذاتية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التوصل إلى تسوية سلمية. ومن المؤكد أنه من مصلحة الحكومة السوفياتية، مثل الحكومات الأخرى، أن تتمتع بسمعة طيبة. ففي الوقت الراهن، يعطيها احتلالها لأفغانستان سمعة سيئة للغاية.

السيد ناتورف ( بولندا ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تتناول الجمعية العامة في جلساتها العامة ما أصبح بالفعل ممارسة مألوفة . ومرة أخرى يجد أعضاء المنظمة أنفسهم منهمكين في القيام بخطوة غير لائقة تنطوي على المفاخرة لمناقشة البند المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم ، والأمن الدوليين " ، أو يجسدون أنفسهم ، على وجه التحديد ، منجرين الى القيام بهذه الخطوة .

وغني عن البيان ، أن مناقشة هذا البند تجرى ضد رغبة البلد المعني مباشرة ألا وهو جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، العضو في منظمتنا ، بل بالرغم من الاعتراضات الشديدة لهذا البلد . وقد قال الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية في كلامه في الاجتماع الأول لمكتب الجمعية العامة الذي عقد في ( ٢١ أيلول / سبتمبر عام ١٩٨٣ ) ، أن وفده قد اعترض بشدة في الدورات الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين على ادراج هذا البند في جدول الأعمال . كما أعلن أن الحالة داخل أفغانستان ، كما كان واضحاً من عنوان البند ٢٩ من جدول الأعمال ، هي التي ستكون قيد المناقشة . وشدد أيضاً على أن هذا يتناقض مع الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة . وتنص تلك الفقرة على أنه ليس في الميثاق ما يخول الأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم الميثاق .

وتمنح بولندا دائماً تأييدها التام غير المتحفظ لموقف حكومة أفغانستان القائل بأنه لا ينبغي ادراج هذا البند في جدول الأعمال . وتعارض معارضة حازمة هذا الادراج ، ونعترض بصورة قوية على مناقشة ما يسمى بالحالة في أفغانستان في الجمعية العامة ، لأن بحث هذا البند - في رأينا - إنما يشكل تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لأفغانستان . وهو يتعارض مع الميثاق نصاً وروحاً ، ولم يسبق له أن حقق أي نتائج بناءً ، ولا يمكنه تحقيقها الآن أيضاً . ففي الماضي ، لم تخدم كل الضجة التي أثيرت حول ذلك البند سوى مصالح القوى الامبريالية التي تبحث عن ذرائع لاذكية جذوة المجابهة ولتنشر ستار من الدخان يمكن أن تشن من خلفه الحروب غير المعلنة ضد أفغانستان وغيرها من البلدان . ويمكن أن يستمر من وراء التمخل الوحشي والتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بتصميم لا يرحم .



ان مناقشة البند قيد البحث في الجمعية العامة تشكل - كما حدث في الماضي - محاولة أخرى لتسخين المناقشة ، وان كما العواطف وتحويل الاهتمام عن المشاكل الحقيقية وكما حدث في الماضي يريد المحرضون على هذه المناقشة أن يستخدموها لوضع عقبات جديدة في طريق التوصل الى الحلول . ويتجلو هذا بوضوح في مشروع القرار A/38/L.17 ، الذي تطفو فيه الى السطح من وراء كلمات النداء المنمقة النوايا الحقيقية لواضعي تلك الوثيقة .

ان مشروع القرار هذا ، كما حدث من قبل ، يبين على وجه التحديد نفس السمات السلمية . فهو يتجاهل الحقائق الموضوعية ويفتقر الى الواقعية السياسية ، كما يخفق في أن يأخذ في الاعتبار المصالح الحقيقية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية أو مصالح الدول الأخرى في منطقة جنوب غربي آسيا ، ويتعارض مع مبادئ أفغانستان الديمقراطية الى حل هذه المشاكل . ففي حقيقة الأمر ، يؤيد مشروع القرار القوى التي تشن وتمول وتنظم الحرب غير المعلنة والعدوان المسلح ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فهولا يعد وكونه محاولة جديدة للتدخل مرة أخرى في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

لذلك ، عندما يطرح مشروع القرار هذا للتصويت ، ستصوت بولندا ضده ، وليس لنا الا أن نضيف أن القرار الذي صدر في العام الماضي لم يخفق فقط في تقريب التسوية السلمية ، بل على النقيض من ذلك ، جعل هذه التسوية بين أفغانستان وجيرانها أكثر صعوبة . ولن يكون أمر مشروع القرار الحالي مختلفا عن ذلك .

ان تجاهل مصالح الشعب الأفغاني ، والأعمال المحددة للقوى المعادية لشعب أفغانستان وللثورة الأفغانية هي الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ابقاء هذا البند على جدول الأعمال ، ووراء استمرار المناقشة . وفي ظل هذه الظروف ، لا يسعنا الا أن نؤكد مرة أخرى على تأييدنا الراسخ للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ولسياستها الخارجية ، التي ترمي الى تخفيف حدة التوتر الحالي ، واستعادة علاقات حسن الجوار بل وتطويرها . ولقد رحبنا بارتياح كبير بالمقترحات التي قدمتها تلك الحكومة في ١٤ أيار/مايو عام ١٩٨٠ وفي ٢٤ آب/أغسطس عام ١٩٨١ ، ان أنها تشكل أكثر الأسس واقعية لحل شامل للمشاكل التي تواجهها أفغانستان وجيرانها .

وما اهتمام وأمل أيضا اخذنا علما ببعض التطورات الايجابية نتيجة للجهود الشخصية التي بذلها الامين العام وممثله الشخصي . ويقول الامين العام في تقريره بتاريخ ٢٨ ايلول /سبتمبر ١٩٨٣ ، ضمن امور أخرى :

" وأثناء المناقشات التي اجريت بروح بناءة جدا ، تم احراز تقدم جوهرى في تحديد محتويات التسوية الشاملة ، ومبادئها وأهدافها ، والعلاقات المتبادلة بين العناصر الأربعة المكونة لها ، والأحكام الخاصة بتنفيذها ، بما في ذلك الأطر الزمنية " . (A/38/449 ، الفقرة ٧)

وفي رأينا ان هذا برهان على انه يمكن ، بتوفر الإرادة السياسية المخلصة لدى جميع الاطراف ، احراز مزيد من التقدم لتهيئة المناخ السياسي الملائم لعقد مفاوضات ثنائية مباشرة تتيح بحث مختلف نواحي الصعوبات القائمة وتمهد السبيل الى تطبيع العلاقات والنهوض بالسلم والاستقرار والتعاون في جنوب غربي آسيا .

لا يمكننا الا أن ندين بشدة أعمال العدوان والحرب غير المعلنة وما الى ذلك من اشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان . ومن الضروري كذلك أن نشجب بصورة لا لبس فيها المحاولات الرامية الى عزل جمهورية افغانستان الديمقراطية على المسرح الدولي والأنشطة التي تستهدف استخدام مسألة افغانستان المزعومة في أغراض دعائية وسياسية خبيثة . ولا يمكننا الا أن نبين أن المحاولات مستمرة لاستخدام مسألة افغانستان المزعومة كذريعة للولايات المتحدة لاقامة القواعد العسكرية في آسيا ، كالقاعدة القائمة في دياغو غارسيا في المحيط الهندي ، على سبيل المثال ، ولتعزيز الوجود البحري والعسكري في الخليج الفارسي ولتطوير واستنفار قوة الانتشار السريع .

وهناك الذين يريدون ان يستغلوا مناقشة الحالة في افغانستان كستار يمكنهم من خلفه القيام بالانتهاكات الفاضحة ، مثل غزو غرينادا أو العمليات الأخرى مثل الحرب السرية ضد نيكاراغوا . ويجب على الامم المتحدة ألا تسمح بجرها الى هذه المخططات والمؤامرات . ولا يمكننا الا أن نؤكد أن الظروف المسبقة الأساسية لتحقيق حل سياسي شامل لا تشمل

الا في الوقت الكامل للهجمات المسلحة ، ووقف الدعم للمتمردين ، ووقف التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان ، وتوفير ضمانات راسخة يعول عليها لعدم تكرار هذا التدخل في المستقبل .

ويجد ربنا في هذا الصدد أن نقتبس من بيان حكومة جمهورية افغانستان ———  
الديمقراطية المؤرخ في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ . وجاء في هذا البيان من بين جملة امور  
ما يلي :

” ان تأمين الوقف الكامل الذي يعول عليه للتدخل المسلح وأية أشكال  
تدخل أخرى في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، وتهيئة  
الظروف التي لا تتيح تكرار هذا التدخل في المستقبل يجب أن يكونا الهدف  
الرئيسي والمحتوى الاساسي للتسوية السياسية ” .  
وتحقيق مثل هذه التسوية التي تشتمل أيضا على ضمانات دولية من شأنه أن يهيئ  
الظروف الملائمة ليتم بالاتفاق بين افغانستان والاتحاد السوفياتي انسحاب المفرزة المحدودة  
من القوات السوفياتية من افغانستان .

ان مناقشة الحالة المزعومة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين ،  
سواء راق ذلك للذين اقترحوا عقد المناقشة أم لا ، لن تحدث الأثر الذي ربما توقعوه بصورة  
خاطئة . ان الحالة في افغانستان تخص الشعب الافغاني . لقد اختار هذا الشعب بصورة  
تاريخية منذ خمس سنوات انتهاج سبيل التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهامة .  
ان الصعوبات والعراقيل لها جذورها في الماضي . ورغم الصعوبات والعراقيل التي نتجت  
عن الأنشطة التخريبية المناهضة للثورة والحرب غير المعلنة تمكنت جمهورية افغانستان  
الديمقراطية من تحقيق مزيد من تطبيع الحالة ، ومن تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة ، ومن  
توطيد الحكومة الشعبية . ان ثورة نيسان /ابريل لعام ١٩٧٨ فتحت فصلا جديدا في تاريخ  
الأمة . وقد شرع البلد في سلوك الطريق المؤدى الى القضاء على الاقطاع والتخلف والفقر  
والأمية والى التعجيل بالتنمية الثقافية والتقدم الاجتماعي .

اننا ننظر بارتياح كبير الى التغييرات الايجابية التي تحققت في البلاد أثناء المرحلة الجديدة من ثورة نيسان / ابريل . وتقدم بولندا دعماً الحازم والراسخ لشعب افغانستان في كفاحه ضد قوى الامبريالية والثورة المضادة ضد التدخل في شؤونه الداخلية . وسنواصل الوقوف الى جانب الشعب الافغاني في جهوده الرامية الى تنفيذ مهام هامة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولن نتوانى عن تقديم الدعم لجهود افغانستان لتحقيق التسوية السياسية الشاملة الحقيقية .

ومن المؤسف ، ان المناقشة الحالية ومشروع القرار لا يساهمان في تحقيق هذا الهدف .

السيد هارلاند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مرت

حوالي اربع سنوات منذ قامت القوات المسلحة للاتحاد السوفياتي بدخول افغانستان مستخدمة القوة . والنسبة للشعب الافغاني فان هذه الذكرى السنوية لا تذكره الا ببداية هذا الكابوس . ومنذ اربع سنوات اطيح بحكومة افغانستان آنذاك ، وحلت محلها حكومة تتعاون مع الاتحاد السوفياتي . وبدأت القوات السوفياتية مستخدمة القوة في محاولة قمع المقاومة الشعبية لوجودها . الا انها لم تنجح ، وأدت عملياتها بحوالي ثلاثة ملايين شخص - خمس السكان في افغانستان - الى البحث عن مأوى لهم في البلدان المجاورة . ان اضطرار هذا العدد الكبير من السكان الى الهروب بحثاً عن السلم والمأوى والغذاء ليوضح مدى الكراهية الموجهة ضد الوجود السوفياتي والخوف منه . ومن داعي الاشارة بالبلدان المجاورة انها رغم ظروفها الصعبة للغاية استطاعت بمساعدة الهيئات الدولية أن تتحمل عبء توفير ما هو ضروري للاجئين .

ان غزو الاتحاد السوفياتي واحتلاله لافغانستان قد أصاب المجتمع الدولي بصدمة . ومن المبادئ الاساسية في الميثاق ان تمتنع الدول الاعضاء عن استخدام القوة في العلاقات الدولية . ومن هنا فان الاتحاد السوفياتي انتهك هذا المبدأ بتدخله في افغانستان .

وقد أدانت الجمعية العامة هذا الاحتلال كما أدانت المنظمات الدولية الأخرى . وقد  
داومنا على تكرار الدعوة الى انسحاب كل القوات الأجنبية من أفغانستان حتى يستطيع  
شعبها أن يقرر مستقبله دونما تدخل اجنبي .

لم يحظ أى جزء من الميثاق بتأييد أقوى من التأييد الذى حظيت به المادة الثانية  
( ٤ ) . وتعرف البلدان الصغيرة على الاقل أن امنها واستقلالها لن يتحققا الا عن طريق  
التزام كل الدول بشكل قاطع بالمبادئ الواردة في الميثاق . ان الاغلبية الساحقة التى  
اتخذت بها الجمعية العامة قراراتها خلال السنوات الاربع الماضية لتوضح ان المجتمع  
الدولي غير مستعد لقبول الموقف الناجم عن الاحتلال السوفياتي لأفغانستان . ويصر هذا  
المجتمع على ضرورة تسوية المشكلة بأسلوب سياسي تفاوضي وانه لا يمكن حلها دون انسحاب  
القوات السوفياتية .

لقد قرأت حكومة بلادي باهتمام بالغ تقرير الأمين العام بشأن الحالة في  
أفغانستان ، وهي تشني على جهوده لتعزيز فرص التوصل لحل تفاوضي ، وما يشجعها  
بشكل خاص التقدم الكبير الذى أمكن احرازه في تحديد محتويات التسوية الشاملة .

كذلك نرحب بالدعم المتزايد الذي يقدمه المجتمع الدولي لهذه العملية . والهادئ التي تنطوي عليها هذه التسوية قد حددت في القرارات السابقة ولا تزال سليمة . وهي تشمل مبدأ عدم قبول التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والضمانات الدولية ضد مزيد من التدخل . ويجب أن تكون حكومة أفغانستان مقبولة من الشعب نفسه ، وإيجاد الظروف التي تشجع الشعب الأفغاني على العودة طواعية الى موطنه بطريقة آمنة . ولكن النقطة الرئيسية تتمثل في الانسحاب الفوري لكل القوات الأجنبية من أفغانستان .

وتشارك نيوزيلندا قلق الأمين العام بالنسبة الى السير البطيء للمفاوضات وتأسف أنه لم يمكن حتى الآن تقريب الفوارق في المواقف والآراء فيما يتعلق بمسائل عديدة . وتحت حكومتي كل الأطراف المعنية على أن تجدد جهودها للتغلب على الصعاب المتعلقة ، والتوصل الى تسوية . وليس ثمة ما يحظى في العالم كله بترحاب أكبر من الترحاب الذي تحظى به المساهمة الحقيقية في تخفيف هذه التوترات العالمية . وكذلك ، لن يكون ثمة خير أفضل بالنسبة الى ملايين الأفغان من الرجال والنساء والأطفال الذين اضطروا الى النزوح من مواطنهم في الأربع سنوات الماضية .

ولهذه الأسباب ، فان نيوزيلندا تؤيد بقوة مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة \* .

السيد ترويانوفسكي ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( ترجمة

شغوية عن الروسية ) : ان وفد الاتحاد السوفياتي يضم صوته تماما الى صوت جمهوريات أفغانستان الديمقراطية التي أعربت عن معارضتها الشديدة لمناقشة ما يسمى بمسألة أفغانستان في الجمعية العامة . ان مناقشة هذه المشكلة بالنسبة الى الذين آثاروها بصورة مصطنعة وساقوها الى محفل الأمم المتحدة ، ليست سوى رغبة في التدخل السافر في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، ومحاولة أخرى ليفرض عن طريق الجمعية العامة على تلك الدولة ذات السيادة ما ترفضه حكومتها وشعبها .

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ان الدول التي أصبحت متورطة في الضجة غير اللائقة المحيطة بمسألة أفغانستان في الأمم المتحدة وخارجها تحاول أن تقدم نفسها كصديقة ومدافعة عن مصالح شعوب أفغانستان . وتضطلع بدور كبير في هذه المهمة كما لا يخفى على أحد الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن ما قيمة الكلمات ؟ لقد تجلى هذا بوضوح في الأعمال الملموسة من جانب الزعماء العسكريين والسياسيين للولايات المتحدة الذين بمساعدة دول أخرى ما فتئوا منذ فترة يخوضون حربا غير معلنة ضد شعب أفغانستان ، منزلين به الحرمان والمعاناة على نطاق واسع ومعرقلين التطور التقدمي لهذا البلد . ان الولايات المتحدة سخية جدا في مساعدتها ان يسرت تدريب وتجهيز عصابات مناهضة للثورة في المخيمات العديدة الواقعة في أراضي باكستان لشن غارات ضد أفغانستان لنهب وحرق وقتل وارهاب السكان الآمنين . كما تخصص سنويا مبالغ ضخمة في الأموال تعطى لفئة من الافغانيين ليقوموا بقتل مواطنيهم بالأسلحة التي ترسل اليهم .

وفي المقال الذي نشر بمجلة " نيوزويك " في العاشر من تشرين الأول / أكتوبر جاء أن الولايات المتحدة تقدم الى عصابات قطاع الطرق الأفغانية أسلحة تقدر قيمتها بنحو مائة مليون دولار سنويا . ولكن هذا ليس سوى قطرة من بحر ، لأن المبلغ الذي تنفقه الولايات المتحدة وشركائها على مناهضة الثورة الأفغانية يقدر وفق معلومات أخرى بـبليون دولار . وعلى أية حال فمن المعروف أن الأموال التي تخصصها الولايات المتحدة لشن هذه الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان تفوق كثيرا المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة لهذا البلد طوال فترة وجود منظمنا .

ان الحكومة الأمريكية تدرك تمام الادراك أن الأموال التي تقدمها لانتهاج سياستها المناهضة لأفغانستان تحقق أغراضا قدرة ، ولهذا تزود العناصر المضادة للثورة في أفغانستان بأسلحة في اطار العمليات السرية التي ترأسها ، كما جرت العادة في مثل هذه الحالات ، وكالة المخابرات المركزية .

ولقد جاء في مجلة " واشنطن كوارترلي " الأمريكية أن الجزء الأكبر من القسرة العسكرية للمجاهدين - كما يدعون في الغرب - مصدره برامج بالغة السرية لتوريد الأسلحة

وضعت تحت رعاية واشنطنون في أواخر عام ١٩٨٠ . ان آفا من البنادق والألغام وأسلحة خفيفة أخرى - وفق ما جاء بالنشرة - أرسلت الى حركة المقاومة في أفغانستان في ١٩٨١ و ١٩٨٢ من الولايات المتحدة ومصر وباكستان والصين . ان الصحافة الامريكية لا تخفي أن المساعدة للمتمردين الأفغانيين عام ١٩٨٣ قد تزايدت ، وأن ذلك نتيجة لقرار خاص اتخذه الرئيس ريغان في هذا الأمر .

وبالاشارة الى خطابات من شخصيات أمريكية ، كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" في الثالث من أيار/مايو من هذا العام أن وكالة المخابرات المركزية قد تلقت تعليمات ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي بتزويد المتمردين الأفغانيين بالأجهزة التي تطلق القنابل والألغام والمدافع العديمة الارتداد . ان مخيمات المناهضين للشورة على حدود أفغانستان - باكستان أصبحت مكانا لزيارات كبار ممثلي الادارة الامريكية الذين يفدون اليها ليلهموا - على حد تعبيرهم - الارهابيين الموجودين هناك . وفي النصف الثاني من هذا العام في تموز/يوليه جاء شولتز وزير الخارجية ، وفي تشرين الأول/أكتوبر وصل وزير الدفاع واينبرغر . وهنا بيرزسؤال ، ما هو حقهم في الادلاء ببيانات ملتبهة على حدود دولة محبة للسلم وعضو في حركة عدم الانحياز ؟ والسؤال الثاني هو ، على أي أساس تقوم سلطات باكستان بتوفير هذا المنبر للقادمين من وراء البحار ، وكيف يمكن التوفيق بين ذلك وتأكيدها على استعدادها لتسوية الحالة في أفغانستان بوسائل سياسية على أساس جهود الأمين العام للأمم المتحدة ؟

ان الحرب غير المعلنة ضد افغانستان بجميع مظاهرها ، ليس من الممكن أن نصفها الا بأنها أوضح عمل من أعمال العدوان . ووفقا لتعريف العدوان الذي اعتمده الجمعية العامة عام ١٩٧٤ فان مصطلح "العدوان" يغطي أعمالا منها :

"ارسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المعددة أعلاه ، أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك" . (القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) المرفق ، المادة ٣ ، الفقرة (ز) )



- وحرور كل يوم تتجلى الأغراض الكامنة وراء الحرب غير المعلنة على أفغانستان .  
وبعد تنظيم التدخل المسلح ضد ذلك البلد فان الولايات المتحدة قد قررت أن تُسأَر  
لفقدانها لمواقعها في ايران المجاورة وأن تستخدم زهزعة الاستقرار في جنوب غربي آسيا  
كمبرر للاستعدادات العسكرية في منطقة الخليج الفارسي حيث قامت الولايات المتحدة  
الامريكية منذ ربيع ١٩٧٩ بإرسال وحداتها البحرية على نطاق واسع كما لو كانت المنطقة  
متضمنة " مصالحها الحيوية " .

ان السياسة الامبريالية للولايات المتحدة الامريكية تؤدى الى تهديد الوجود  
المسالمة والمستقل للشعوب ليس فقط في جنوب غربي آسيا ومنطقة المحيط الهندي  
بل أيضا في الشرق الأدنى وامريكا الوسطى وفي اجزاء أخرى من العالم . ان التدخل  
المسلح من جانب الولايات المتحدة في غرينادا الذي أدى الى قمع النظام الديمقراطي  
التقدمي في ذلك البلد هو أحدث الامثلة عهدا .

ويود القادة الامريكيون ان يتكلموا بهدف ودون هدف ، وبصورة مطولة ، عن موضوع  
الحرية والديمقراطية . ويعجب المرء ما نوع الحرية التي يودون ممارستها في افغانستان  
وما نوع الديمقراطية التي يودون تطبيقها في هذا البلد عندما يسلمون الارهابيين  
لا ارتكاب القتل والتدمير والحرق المتعمد في ذلك البلد الذي ينتهج سبيل التنمية  
الاجتماعية والاقتصادية بهدف اقامة نظام جديد يستند الى التقدم ، ويوفر في نفس  
الوقت المحافظة على افضل التقاليد في تراثه الوطني التاريخي .

وحسب تصنيف الامم المتحدة فان افغانستان تقع في فئة اقل البلدان نموا .  
وقبل انتصار ثورة نيسان /ابريل ١٩٧٨ كانت افغانستان تحتل ادنى مكانة في العالم  
حسب معيار دخل الفرد . وتقريبا لم تتوفر ارض لاسرة واحدة من كل ٣ أسر من  
الفلاحين . وبلغت نسبة الأمية . ٩ في المائة من السكان . وكان النظام الصحي لا يلبي  
أبسط الاحتياجات . وكان الفقر والعمل المضني والمرض والامية وانعدام الحقوق هي  
مصير السواد الأعظم من سكان افغانستان قبل الثورة . وقد اتخذت ثورة نيسان /  
ابريل التي تزعمها الحزب الشعبي الديمقراطي في افغانستان موقفا مناهضا للاستعمار  
والاقطاع . وظهر محتواها النطاق العريض لمصالح الطبقات الكادحة وقطاعات من  
السكان . وخصص برنامج الاصلاحات الاجتماعية بعد الثورة مكانا كبيرا لبرنامج الاصلاح  
الزراعي والمائي الذي هدف الى القضاء على النظام الاقطاعي في ملكية الاراضي .  
وحوالي ٣٠٠ ألف اسرة من الفلاحين لم تكن تملك أرضا أو كانت تملك أرضا قليلة ،  
اعطيت بالمجان الأرض التي تم الاستيلاء عليها من ملاك الأراضي ، وهكذا تحرر  
الكادحون في الارض من براثن المرابين .

وأخذين في الاعتبار نتائج المرحلة الأولى من الإصلاح الزراعي فقد اتيح اعداد وتنفيذ برامج لاستمراره ووضعت ترتيبات لاعطاء الاراضي لـ ٨٠ الف أسرة أخرى من الفلاحين ، وتقديم المساعدات الحكومية عن طريق القروض الائتمانية ، وتوفير التكنولوجيا الزراعية ، والاسمدة الكيماوية ، والبذور المنتقاة وبناء شبكات النقل .  
واليوم فان العصابات المضادة للثورة ، التي تسلحها الولايات المتحدة والبلدان التي تسير على منوالها ، تدمر المحاصيل وشبكات الري ، وتنهب المواشي من الفلاحين وتحاول ارهاب السكان . ان الخسائر المادية التي لحقت بالزراعة والتي سببها المتمردون تبلغ حسب معطيات معينة ١٥٠٠ بليون افغاني . ويمكن للمرء ان يتساءل من الذي يحتاج هذا اللون من " الديمقراطية والحرية " . ربما كان الذين يحتاجونه هم الذين يودون ان يعودوا بافغانستان الى فترة العصور الوسطى والى زمن سيطرة الاقطاعيين والمرابين .

واهم واجب يواجه الثورة الديمقراطية الشعبية هو ازالة تراث الماضي الرهيب، الأمية . وقبل عهد الثورة كان طفل من كل اربعة اطفال في افغانستان يمكنه الذهاب الى المدرسة ، وشخص واحد فقط من كل تسعة من البالغين يلم بالقراءة والكتابة . واليوم حسب المعطيات الرسمية هناك ٥٠٠٠ مدرسة اولية وثانوية يتعلم فيها حوالي ١٥ مليون تلميذ . بيد ان ممارسة الحق في التعليم تجابه بمعارضة شديدة من الثورة المضادة والقوى الأجنبية التي تدعمها . فان نشر العلم والمعرفة بين السكان يرى فيه اعداء الثورة خطرا على تأثيرهم العقائدي على العمال . وتدمير المدارس وحرقتها ، والقمع الوحشي للمعلمين لسوء الحظ من مظاهر الواقع المؤلم المرير .

ان ممثلي البلدان المسؤولة عن عرض ما يسمى بالحالة في افغانستان أمام الجمعية العامة يحبون ان يتكلموا عن مصير السكان الافغانيين الموجودين في أراضي البلدان المجاورة وباكستان بصفة خاصة . وقد قام مقدمو مشروع القرار بشأن ما يسمى

مسألة افغانستان بادراج حكم ملائم بشأن الحاجة الى تهيئة الظروف الضرورية لعودة الافغانيين طواعية الى ديارهم . وفي هذا الصدد نود ان نوجه الاهتمام الى حقيقة انه لا توجد حواجز امام العودة الآمنة المشرفة للافغانيين الى بلدهم . وهذه العودة متاحة نتيجة لمرسوم اعتمده رئاسة المجلس الثوري في جمهورية افغانستان الديمقراطية منذ حزيران / يونيه ١٩٨١ . وهناك امثلة عديدة تظهر ان اجهزة السلطة الوطنية في افغانستان تنفذ بالكامل وبصراحة هذا القانون الهام وان جميع الذين عادوا الى بلادهم قد احتلوا المكان الذي يستحقونه في المجتمع الافغاني . وفي الآونة الأخيرة عمم بيان الجبهة الوطنية في افغانستان كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة تحت رقم A/38/559 مؤرخة في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ وفيها اعادة تأكيد لمناشدة بابرار كارمال الأمين العام للجنة المركزية للحزب الوطني الديمقراطي الشعبي ورئيس المجلس الثوري لجمهورية افغانستان الديمقراطية للافغانيين في الخارج . وجاء في هذه المناشدة :

" باسم الشرف الافغاني والكرامة الافغانية ، وباسم الوطن ، ادركووا

حقيقة الأمور وعودوا الى الوطن " . ( A/38/559 و Corr.1 ، ص ٥ )

ان مشكلة اللاجئين الافغانيين خارج حدود افغانستان مثل كل المشاكل التي تؤدي الى التوتر في افغانستان وحولها تسببها سياسة نفس تلك الدول التي تؤيد حالة الحرب غير المعلنة ضد افغانستان . والذين ينتمون الى الأوساط الحاكمة في هذه البلدان يتكلمون نفاقاً عن قلقهم ازاء مصير اللاجئين الافغانيين . ومع ذلك فان هدفهم الرئيسي هو احتجاز هؤلاء المضللين في مخيمات في اراض اجنبية لاستخدامهم ضد شعب افغانستان .

وفي اثناء هذه المناقشة فان ممثلي عدة بلدان ولاسيما باكستان والصين ، لم يدخروا جهداً للتأكيد على انهم كما يزعمون يشعرون بالقلق على مصالح الشعب

الافغاني . وليس من المحتمل ان تبد وهذه البيانات مقنعة على السنة ممثلين كممثل باكستان ، وهي بلد حُوّل ارضه الى قاعدة رئيسية لغارات قطاع الطرق المستمرة ضد مدن وقرى افغانستان المسالمة . وكذلك فان كلمات الممثل الصيني تبد وعلى نفس الدرجة من الزيف ، اذا اخذنا في الاعتبار ان الصين تسلح الارهابيين الافغانيين وتقدم المعلمين لتدريبهم وتدفع بهم في حرب بين الاشقاء .

وليس ثمة سوى امر واحد ضروري لاستقرار الحالة في جنوب غربي آسيا ، ذلك هو وضع نهاية للحرب غير المعلنه ضد افغانستان . وكلما سارعت حكومات الدول التي تشترك مع الولايات المتحدة في اذكاء نيران تلك الحرب الى فهم ذلك كان هذا افضل . ان المبادئ الأساسية للتسوية السياسية للحالة في افغانستان تمت صياغتها في مختلف بيانات حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية بما في ذلك بيانا ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ وقد اعربت افغانستان فيهما عن استعدادها لمحاولة تحقيق هذا الهدف عن طريق المفاوضات الثنائية أو الثلاثية التي تضم افغانستان وباكستان وايران .

أوضح الرفيق غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في اجتماع مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في حزيران / يونيه من هذا العام ما يلي :

" ان الاتحاد السوفياتي يتمسك بموقف التأييد الكامل لبرنامج التسوية السياسية الذي طرحته حكومه جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ومن الممكن على أساس ذلك البرنامج الاتفاق على حل المشاكل المتعلقة بالجوانب الخارجية لمشكلة أفغانستان ، وبالتحديد الجانب الخارجي منها ، بقدر ما يجب حل المسائل الداخلية بواسطة شعب أفغانستان ذاته ."

وينظر الاتحاد السوفياتي نظرة ايجابية الى المفاوضات الجارية بين أفغانستان وباكستان عن طريق الممثل الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة ، السيد ديبجو كورد وفيوز . ونأمل أن يتم في موعد مبكر ايجاد سبيل لاجراء حوار مباشر بين البلدين . ويمكننا أن نقرر بارتياح ومشكل عام أن مجرى المفاوضات قد أثنى عليه الأمين العام ، الذي أشار في تقريره الى ما يلي :

" تم انجاز عمل قيم وضروري أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير . فلا شك في أن العطفية الدبلوماسية ، بالرغم من الصعوبات التي واجهت تحريكها ، قد قطعت شوطا بعيدا باتجاه بلوغ حل سياسي عادل ودائم . وقد ثبت أن هذا ممكن أساسا ، لأن جميع الأطراف المعنية ظلت مصممة كل التصميم على العمل بحسن نية للتوصل تدريجيا الى تسوية شاملة تحل بصورة فعالة جميع القضايا التي ينطوى عليها الأمر " . ( A/38/449 ، الفقرة ( ١ ) )

في جلسة أمس ، تحدث ممثل باكستان وذكر تفاصيل كثيرة تتعلق بالمفاوضات الخاصة بالتسوية السلمية للموقف المحيط بأفغانستان . واننا نشاطر ممثل أفغانستان حيرته في هذا الصدد . ومحاولة الجانب الباكستاني أن يجعل من المفاوضات ذات الطابع المعقد والحساس ، موضوعا مطروحا للمناقشة العامة ، من شأنها أن تثير شكوكا معينة فيما يتعلق بمحاولة باكستان احراز تقدم في هذه المفاوضات .

وقد أوضح الاتحاد السوفياتي مرارا موقفه الخاص بالتسوية السلمية للوضع المحيط

بأفغانستان ، وخاصة في نيسان /ابريل من هذا العام ، ان طرحه يورى فلاد يمتروفتش أندروفوف في مقابلة مع صحيفة " دير شبيجيل " الألمانية الغربية حيث قال :  
" اننا نقدر أنه حالما يتوقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وحالما تتوافر ضمانات لعدم استئناف هذا التدخل ، سوف نسحب قواتنا . ان قواتنا موجودة في ذلك البلد بطلب من حكومة افغانستان الشرعية ، وهي الحكومة التي كانت موجودة في السلطة في ذلك الوقت ، وما زالت موجودة هناك بناءً على طلب حكومتها الشرعية التي يرأسها بيارك كارمال . ولهذا ، فنحن لا نسعى لتحقيق شيء لأنفسنا . ولقد لبينا نداءً يطلب معونتنا من جانب بلد مجاور صديق " .  
ان الوفد السوفياتي سيصوت ضد مشروع القرار بشأن ما يسمى الحالة في أفغانستان ، كما صوت ضد مشروعات قرارات مماثلة في العام الماضي ، نظراً لأنها توضح نية دول معنوية في التدخل في شؤون افغانستان وفي تغيير مجرى الأحداث بما يحقق مصلحتها ويتعارض مع مصالح شعب ذلك البلد وثورته ومع صالح قضية السلام .

السيد أبو الحسن (الكويت) : ان من الملامح البارزة لعالمنا اليوم ازدياد حدة التوتر ، ومناطق الصراع ، هذه الملامح التي بعثت من جديد حالة الحرب الباردة التي سيطرت على البشرية لمدة طويلة ، وجعلتها ترزح تحت نير مجموعة من الانتهاكات الصارخة للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، والتي وضعت لتحكم العلاقات الدولية .  
ان اللجوء الى التهديد باستخدام القوة ، أو استخدام العلاقات الدولية أصبح الآن أحد تلك الملامح التي نعيش معها والتي باتت تتكرر ومع الأسف بصورة ظاهرة .  
ان هذا الأمر يعتبر خرقاً واضحاً لمبادئ القانون الدولي ، التي تركز اليها ، وتفي بظلمها الدول الصغيرة المحبة للسلام باعتبارها السياج الطبيعي لأمنها ، واستقلالها ، ووحدتها أراضيها .

وانه لمن المقلق بدرجة أكبر ، أن تمارس دول عظمى ، عليها مسؤوليات خاصة فسي الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين ، سياسة استخدام القوة والتهديد بها في علاقاتها مع جيرانها بصفة خاصة ، ومع بقية دول العالم بصفة عامة . فقد منح ميثاق الأمم المتحدة

للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وضعا يتسم بمسؤولية عظمى في رفع لواء سيادة الميثاق المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين ، لذلك يمثل تجاهل أي عضو دائم لتلك المبادئ تجاهلا صارخا ، ضربة قاصمة للبنيان الأساسي للقانون الدولي ، ويمثل عاملا رئيسيا في زيادة الفوضى الدولية التي نعاشها ومع الأسف هذه الأيام ، وعملا متكررا وخطيرا في تاريخ العلاقات الدولية . أصبح العالم يعيش معها في خوف وقلق .

ان الكويت تعتقد أن أفضل ضمان للسلام ، والأمن الدوليين هو الامتثال الكامل لمبدأ المساواة في السيادة بين الأمم ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة ، والتعايش السلمي بين الدول والشعوب والحق الثابت لكل دولة في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي دون أي تدخل من الخارج ، لذلك فاننا نرفض وبشدة استخدام القوة ومن أي كان لقهر ارادة الشعوب الصغيرة ، تحقيقا لمصالح ومطامح قومية لدولة على حساب دولة أخرى ، فما حدث في افغانستان منذ نهاية عام ١٩٧٩ ، ولا يزال يحدث حتى الآن الذي نجتمع فيه انما هو ما نقصده في الانتهاك الصارخ والمتواصل لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، الأمر الذي ترتب عليه انتهاك سيادة واستقلال شعب صغير آمن وسالم ، وتدخل في شؤونه الداخلية .

ان وفد بلادى لا يستطيع قبول الحجج التي بني على أساسها التدخل في شؤون افغانستان ، ولقد كان موقف الكويت ثابتا منذ اليوم الأول لهذا الغزو ، ويتمثل هذا الموقف فيما يلي :

١ - رفض التدخل العسكى في افغانستان باعتباره انتهاكا لسيادة وأمن واستقلال هذه الدولة المسلمة غير المنحازة .

٢ - ضرورة الانسحاب الفورى وغير المشروط ، لجميع القوات الأجنبية من افغانستان والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية ، وبأى شكل كان .

٣ - الاحترام الكامل لارادة شعب افغانستان في تقرير مصيره ، واختيار حكومته ونظامه السياسي والاقتصادي دون أي تدخل أجنبي .

٤ - عودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم ، في عزة وأمان .



ان الكويت كانت ، ولا تزال تؤيد كفاح الشعب الأفغاني المناضل في سبيل تخلصه من القوات الأجنبية ، واستعادة حقوقه المشروعة والثابتة ، وتقدير مصيره بمنأى عن أي تدخل أجنبي ، وهي تشيد ببطولات هذا الشعب المسلم ، الحريص على عقيدته السماوية وعلى دور هذا الكيان في حركة عدم الانحياز بصفة خاصة ، والمجتمع الدولي بصفة عامة .

لقد أطلع وفد بلادي على تقرير السكرتير العام رقم A/38/449 حول مساعيه الهادفة لحل هذه المشكلة المستعصية ، وان نهنته على جهوده الحثيثة ، والتي حققت تقدما رغم أنه قليل ويطيء ، الا أننا نعتقد أن مجهوده يجب أن يتركز بالدرجة الأولى على محاولة وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، لأننا نعتقد أن هذا الأمر هو الذي سيمهد الطريق للتغلب على بقية المسائل المعلقة . ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية في هذه المشكلة ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي بذل جهود مضاعفة للتوصل الى ذلك الجدول الزمني تمهيدا لحل المشكلة ، ورفعاً لمعاناة هذا الشعب ، وتمكيناً له لحشد طاقاته لتنمية اقتصادياته بصورة تعود بالنفع والخير على شعبه ، وبالأمن والسلام على المنطقة بصفة عامة .

كما أننا نكرر تقديرنا لجميع المساعدات الانسانية التي تقدمها الدول والهيئات المتخصصة لرفع بعض من معاناة اللاجئين الأفغان وندعو المجتمع الدولي الى زيادة هذه المساعدات ، لتكون احدى الخطوات ، على الأقل في طريق عودتهم الى ديارهم .

ومن هذا المنطلق ، فان الكويت ، وهي تؤيد جميع الجهود الاقليمية والدولية ومجهودات المؤتمر الاسلامي ، وحركة عدم الانحياز ، فقد انضمت الى قائمة المتبنين لمشروع القرار رقم A/38/L.17 هذا المشروع الذي نعتقد أنه يحمل في طياته المبادئ الرئيسية المقبولة دولياً لحل هذه المشكلة ، ويتضمن عناصر ايجابية هامة ، ويتصرف بالاعتدال والتوازن ، لذلك فإننا نعتقد أنه سينال التأييد الدولي الواسع .

وختاماً ، اننا نعتقد ومع الأسف ، أنه ومهما احتوت مشاريع القرارات على مبادئ سامية ومقبولة دولياً ، فان العبرة دائماً تبقى بصدق أطراف المشكلة في الالتزام بها وتحويلها

الى واقع عطسي . ان أكثر ما نخشاه هو ظاهرة تحويل المشاكل الدولية الراهنة الى حلقات في سلسلة التصارع بين القوى الكبرى لخلق مناطق نفوذ لها ، على حساب حياة وأمن ورفاهية شعوب تلك الدول المبتلاه . ان هذه الظاهرة تتمثل في احدى صورها الآن في تواجد حشد من الاليات العسكرية في منطقة المحيط الهندي . وكأن تواجد احدى القوى لا بد أن يكون داعيا لجر قوى أخرى لمجابتها . اننا نرفض هذا المنطق ممن منطلق حرصنا على السلام الذي ننشده ونبتغيه .

### السيد شلدوف ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ) (ترجمة

شفوية عن الروسية ) : ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يرى أنه يجدر بالجمعية العامة ألا تساق الى هذه الممارسة العقيمة أى مناقشة ما يسمى بمسألة أفغانستان . فبالرغم من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ، يجرى استغلال هذه المناقشة من جانب بلدان معينة في محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد ذي سيادة غير منحاز هو جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

ان حالة الاثارة المستمرة التي تحيط بالمسألة السيئة السمعة المسماة بمسألة أفغانستان ، ليست فقط أمرا غير قانوني من حيث الجوهر ، وانما هي أمر ضار سياسيا الى حد بعيد . انها تضر بقضية السلام لأن القوى التي تبادر بهذه الاثارة وهي قوى الامبريالية والرجعية تستخدمها غطاء لشحن حرب غير معلنة ضد الشعب الأفغاني ، ولتبرير سياسته ترمي الى زيادة التوتر في جنوب غربي آسيا وعلى المسرح الدولي ككل ، ولتثبيط الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية عادلة لمشاكل تلك المنطقة ، وأخيرا ، لاستغلال هذه الاثارة لتحويل انتباه الأمم المتحدة عن المسائل الهامة بالفعل وذات الصلة . وقد تم تقديم الدليل على كل ذلك في شكل حقائق وبيانات يعول عليها ، بما فيها تلك التي قدمها ممثل جمهورية أفغانستان الديمقراطية وعدد من ممثلي الدول الأخرى .

وهذا يبين بجلاء النزعة الوقحة في بيانات أولئك الممثلين الذين يخفون محاولاتهم بكل وسيلة ممكنة وراء خليط من الخداع الكلامي ودموع التماسيح والمخططات الشيطانية لعرقلة ايجاد حلول بناءة للمشكلة برمتها . والواقع أنه اذا كانت مواقفهم هي بالفعل مثل ما يحاولون تصويره وانما كانت أعمالهم تتفق ونداءاتهم لاحترام استقلال وسيادة أفغانستان لكان عليهم ألا يحاولوا اغفال حقيقة لها مثل هذه الأهمية التاريخية للشعب الأفغاني بأسره ، وهي ثورة أفغانستان في نيسان / ابريل ١٩٧٨ . ان هذا الاغفال لم ينتج عن قصور في الذاكرة وانما عن نوايا خبيثة متعمدة . ان ثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ التي كانت نتيجة مشروعة لحاجة موضوعية الى تنمية المجتمع الأفغاني ، والعملية الثورية التي تلت ذلك ، قد مهد الطريق لتنفيذ تحولات اجتماعية اقتصادية جذرية طال انتظارها ، وأكدت على الحقوق والحريات الديمقراطية للشعب الأفغاني ، وذلك في الوقت الذي تحافظ فيه الثورة على تقاليده الوطنية .

لقد أظهرت أحداث السنوات القليلة الماضية أن الشعب الأفغاني في دفاعه عن انتصارات ثورته يبذل ما في وسعه لتنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي وضعها لنفسه . وبالمثل على ذلك هو تنفيذ مشاريع اصلاح الأراضي والمياه واتخاذ بعض الخطوات لتنمية الصناعة والزراعة والصحة والتعليم والثقافة .

الا أن الاختيار الذي ارتأه الشعب الأفغاني لتنمية دولته المستقلة ، وهي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، لم ولن يتفق مع الخطط والمخططات التي وضعتها قوى الامبريالية والهيمنة لأفغانستان .

ولهذا السبب أصبحت جمهورية أفغانستان الديمقراطية منذ البداية ضحية لعدوان امبريالي ليس له ما يبرره . لقد قامت الامبريالية والرجعية ، متجاهلة بصورة وقحة قواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا وميثاق الأمم المتحدة ، بشن حرب غير معلنة ضد ذلك البلد ، في محاولة لسلب شعب أفغانستان الذي سار في طريق التحولات الاجتماعية حقه في بناء حياته طبقا لقراراته الخاصة به . ان الزمن والحقيقة والوقائع قد مزقت القناع الزائف والمخادع عن وجه قوى الامبريالية والرجعية وكشفت عن تورطها المباشر في الأنشطة العدوانية والتخريبية ضد أفغانستان .

لقد سبق أن قدمت البيانات المحددة والدقيقة المتعلقة بتلك المسألة من هذا المنبر من قبل كما تقدم اليوم أيضا . وهي توضح بصورة مقنعة حقيقة أن تلك القوى ، في تنفيذها لأغراضها العسكرية والسياسية وفي تجاهلها التام لمصير شعب أفغانستان ، انما تعمل على الاسراع بخطوات الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان وتدعم وتحفز قوى الثورة المضادة بكل طريقة ممكنة .

وينبغي التأكيد على أن تجنيد وتدريب وتسليح المتحررين المناهضين للثورة في الأراضي الباكستانية بواسطة الولايات المتحدة قد تكلف بحفره ٢١٧ مليون دولار أمريكي ، بصرف النظر عن الانفاق على العطيات السرية . وان الولايات المتحدة ان تجعل من الارهاب الدولي سياسة رسمية ، لا تدخر وسعا في مساندة الارهابيين . وهي بذلك انما تخفي فقط حقيقة انها بغية تحقيق مصلحتها المزعومة انما تطلب ممن عملائها دفع ثمن فادح . ويقوم المتعمدون بالدفع . ويتمثل ذلك في ذموم الجرحى والمعوقين والمعدبين والقتلى من الافغان . ويقوم المرتزقة بأعمال الارهاب ضد مثلي السلطات والأطباء ورجال الدين والعمال والفلاحين - ضد كل الذين يقفون الى جانب الثورة ويحاولون تحقيق حياة أفضل وأكثر عدلا .

والآن نجد أن أنشطة الدوائر الامبريالية والرجعية الموجهة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد اتخذت اطارا جديدا . لقد كانت حكومة الولايات المتحدة تفضل حتى فترة قريبة جدا عدم الاعلان عن روابطها الشاملة مع عصابات الارهابيين

من المتعدين . أما الآن ، وكما هو معروف ، فإنه يتم استقبال زعماء العصابات في البيت الأبيض . وقد ذكر وزير الدفاع الأمريكي عند استقباله لهم في صيف هذا العام بباكستان ما يلي : " ان رسالتي التي أحملها اليكم من الولايات المتحدة بسيطة للغاية ، اننا معكم " . لقد ذكر هذا بوضوح تام ولا يحتاج في الواقع الى أية تعليقات اضافية . لقد حاول وزير خارجية باكستان دون جدي في بيانه أمس أن يعرض الحالة بصورة متحيزة تماما ، ان الدور الذي تلعبه باكستان في تقديم المساعدة للمتعدين قد أثني عليه واينبرغر وزير دفاع الولايات المتحدة ثناء عظما عندما ذكر في احدى لجان الكونغرس الأمريكي هذا العام أنه " دون مساعدة باكستان فان المقاومة في أفغانستان كانت ستنتهي " . ومن الضروري أن نؤكد على أن الحرب المعلنة التي تشن ضد الشعب الافغاني جزء من سياسة القوى الامبريالية في المجال السياسي فيما يتعلق بجنوب غربي آسيا والمناطق المتاخمة . وتحاول الولايات المتحدة بكل وسيلة أن تزيد من التوترات هناك وأن تستغل الاحداث حول افغانستان كمبرر لتوسيع قواعد ها العسكرية في جزيرة ريغو غارسيا وفي عدد من الاماكن الأخرى بهدف تكثيف تجمعات قواتها البحرية في منطقة الخليج الفارسي وفي المناطق المتاخمة أيضا .

ان الجلبة حول ما يسمى بمسألة أفغانستان بما في ذلك ما يدور هنا في الأمم المتحدة ، يتم استخدامها بواسطة الولايات المتحدة كستار لتغطية سياساتها العدوانية والاستمرار فيها .

ولهذا السبب ، نعتقد اعتقادا راسخا أن الزج بالأمم المتحدة في المناقشة العقيمة والضارة لما يسمى بمسألة أفغانستان ، لا يفيد في الواقع الا من يرغبون في تقويض التسوية السياسية للموقف حول أفغانستان والابقاء على التوترات في جنوب غربي آسيا تحقيقا لمصالحهم الامبريالية التي تتسم بالهيمنة . وينبغي للأمم المتحدة أن تواجه ذلك بصورة حاسمة . ان التقدير الموضوعي والواقعي للموقف في جنوب غربي آسيا يقنع المرء بحقيقة أن جهود الأمم المتحدة ينبغي ألا تهدف الى تأجج العواطف الذي تستخدمه

الامبريالية ستارا للتدخل المسلح ، بل يجب أن تهدف الى تحقيق تعاون شامل للتوصل الى تسوية سياسية حقيقية للحالة حول أفغانستان . ان الطريق أمام التسوية مفتوح ، كما أن أسسه واردة في مقترحات حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي قدمتها في أيار/مايو ١٩٨٠ وفي آب/اغسطس ١٩٨١ . ان محتوى تلك المقترحات العظيمة المحددة معروف جيدا وقد لقي تأييدا من قبل دائرة واسعة من المجتمع الدولي . وتتصف خطة التسوية السياسية التي اقترحها الجانب الافغاني بطابعها المنطقي المرن الواقعي . وهي تشير بطريقة بناءة الى مسائل هامة سواء من حيث المضمون أو من حيث اتصالها باطار المفاوضات المقترح القيام بها مع حكومات البلدان المجاورة .

ان مقترحات الجانب الافغاني تتفق والحاجة الى تسوية الموقف حول أفغانستان كما تضع الرغبات الحقيقية للأطراف المعنية الأخرى في الاعتبار . وهي تعبير عن نية حسنة ترمي الى الدخول في حوار حقيقي . وبشكل محدد حوار وليس مواجهة ، بحث عن حلول وليس ممارسات دعائية ، موقف يستند الى حسن النوايا والتفاهم المتبادل وليس الى العداة المرضي والكراهية . هذا هو الطريق الذي تدافع عنه جمهورية افغانستان الديمقراطية بشكل مستمر ومنتظم في محاولة للتوصل الى تسوية سياسية للمسائل المتعلقة بالجانب الخارجي لمشكلة افغانستان ، وهو تطبيع العلاقات بين ذلك البلد والبلدان المجاورة ، وضمان السلم والاستقرار في جنوب غربي آسيا .

وان يؤيد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تلك الاقتراحات والجهود التي تقوم بها جمهورية افغانستان الديمقراطية من أجل العمل بها ، نرى من الضروري أن يؤكد مرة أخرى ، اننا نؤيد التسوية السياسية السلمية للحالة حول افغانستان تأييدا حازما كما فعلنا في الماضي ، وكذلك الانهاء الكامل غير المشروط للتدخل المسلح وضمان عدم استئنافه ، كما نؤيد انهاء أى تدخل آخر من الخارج في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، وايجاد الظروف التي يمكن في ظلها استبعاد مثل ذلك التدخل في المستقبل . ونؤيد تطبيع العلاقات بين باكستان وايران وجمهورية افغانستان الديمقراطية .

وإذا ما توفر حسن النية من جانب الأطراف المعنية، يمكن التوصل الى تسوية سياسية عادلة للمشكلة. وكما هو معروف فقد أعلنت جمهورية أفغانستان الديمقراطية مرارا عن استعدادها لمحاولة تحقيق تلك التسوية. وذلك نكون قد توصلنا الى الخطوات الأولى الايجابية المرتبطة بدورة المباحثات التي تمت عن طريق وساطة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة وشارك فيها الجانب الأفغاني والجانب الباكستاني. وفي تقرير الأمين العام في هذا الخصوص A/38/449 المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ذكر ما يلي:

"ولا شك في أنه تم انجاز عمل قيم وضروري أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. فلا شك في أن العملية الدبلوماسية، بالرغم من الصعوبات التي واجهت تحريكها، قد قطعت شوطا بعيدا باتجاه بلوغ حل سياسي عادل ودائم".

(A/38/449، الفقرة (١١))

وان نشير الى ذلك، فان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يروغب في التأكيد على أن جهود الأمم المتحدة ينبغي ألا تهدف الى زيادة تأجج العواطف بل الى اسهام شامل في التوصل الى تسوية سياسية حقيقية للموقف حول أفغانستان عن طريق مفاوضات عملية وجادة.

ان المحاولات الرامية الى تعقيد وتقويض العملية الدبلوماسية والتي يقوم بها البعض بطريقة نشطة ينبغي رفضها . ووفقا لما ذكرته صحيفة " كريستيان ساينس مونيتور " فان الولايات المتحدة كلفت في أيار/مايو من هذا العام الامدادات العسكرية التي تقدمها الى المتمردين الافغانيين الذين ينطلقون من قواعد في باكستان ، لمنع أى تحرك للأمام بين افغانستان وباكستان في جولة المناقشات التي كانت ستعقد في جنيف في وقت مبكر من هذا العام .

هذا هو في واقع الأمر ما يقوم به أولئك الذين يشنون حربا غير معلنة ضد افغانستان ، ويفعلون كل ما في وسعهم كي تظل منطقة جنوب غربي آسيا في حالة توتر سياسي وعسكري دائم ، بينما يحاولون تغطية سياساتهم المغامرة الخطيرة وطموحاتهم الامبريالية عن طريق هذا الغضب المنسق الذي يثيرونه في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن هنا أمام محاولة لصرف انتباه الأمم المتحدة عن المشاكل الخطيرة التي تواجه عصرنا ، وعرقلة تسويتها . ومن الناحية الأساسية فاننا نعتبر أن مشروع القرار A/38/L.17 ، الذي تم تعميمه في الدورة الحالية غير مقبول بالنسبة لنا على الاطلاق من حيث شكله ومضمونه ، لأنه يحتوى على أحكام نعتبر أنها تمس الحقوق السيادية لافغانستان ، وتتجاهل العوامل الأساسية للوضع القائم ، ولا تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة والمقترحات البناءة التي تقدمت بها جمهورية افغانستان الديمقراطية . وبناء على ما تقدم ، سيصوت وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ضد مشروع القرار هذا ، عندما يطرح للتصويت .

السيد داشتسرين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان موقف

وفد منغوليا بشأن السألة المزعومة المعنونة " الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " معروف تماما ، وتم الاعراب عنه هنا في الأمم المتحدة في عدد من المناسبات . ونحن نعتبر أن الحالة في هذه الدولة ذات السيادة ، والعضو كـامل العضوية في الأمم المتحدة هي في المقام الأول من صميم اختصاص شعب افغانستان ذاته . ولا تشكل أى تهديد للسلم والأمن الدوليين . كما نعتبر أن مناقشتها في دورات الجمعية العامة



رغم الاعتراضات القوية التي لها ط يبررها والتي تبديها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، انتهاك صارخ للميثاق ، ولاسيما المادة الثانية منه التي تنص على أنه " ليس في الميثاق ط يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ط " . وكما أوضحت تجربة السنوات الماضية بجملاء ، فان هذه المناقشات لم تؤد ولن تؤدى الى أية نتائج ايجابية ، في السعي الى ايجاد تسوية سياسية للحالة في جنوب غربي آسيا . وعلى العكس من ذلك ، فانها تستغل في المقام الأول ، من جانب تلك الدوائر المهتمة بالابقاء على التوترات بصورة دائمة ، وبتأجيج نيران دعاية شريرة معادية لافغانستان والاتحاد السوفياتي ، لتبرير اعطالها العدوانية في تلك المنطقة وفي غيرها من مناطق العالم وصرف الأنظار عنها . لم يطلب وفد منغوليا الكلمة لمشارك في تلك المناقشات العميقة الضارة ، وانما ليؤكد مرة أخرى أمام الجمعية تضامننا القوي مع جمهورية افغانستان الديمقراطية في كفاحها المتجرد ضد الرجعية الداخلية والخارجية ، من أجل الدفاع عن انجازات ثورة نيسان /ابريل وتعزيزها ، تلك الانجازات التي توجت الكفاح الطويل للشعب الافغاني من أجل الحرية والاستقلال والاصلاح الاجتماعي ، ووضع حد للتخلف الذي طال أمده ، وتحقيق تحولات جذرية في هذا البلد في أقصر فترة ممكنة ، واقامة مجتمع ديمقراطي يسوده العدل ومحرم من استغلال الانسان لأخيه الانسان . هذا ، على سبيل الايجاز ، هو الهدف الرئيسي الذي تسترشد به حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في سياستها . واليوم تشهد الحياة ، في هذا البلد تغيرات عميقة تتفق والمصالح الأساسية لشعب افغانستان ، وتحظى بتأييده الكامل . ان كل من يريد الخير لشعب أفغانستان ، لا بد ان يكون سعيدا بالانجازات التي حققها هذا الشعب لبناء حياته الجديدة ، وأن يرفض اعطال تلك القوى الخارجية التي تحاول اطاقه هذا الشعب عن متابعة المسار الذي اختاره لنفسه . ان هذه القوى ، وفي المقام الأول الامبريالية العالمية ، ممثلة في الولايات المتحدة وحلفائها ، المعادية للشيوعية والاتحاد السوفياتي ، تشن منذ أكثر من خمس سنوات حربا غير معلنة ضد ثورة

نيسان / ابريل ، وفي الوقت نفسه تقوم بعدوان منسق واسع النطاق ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية المستقلة فير المنازعة .  
 ومع ذلك ، ما يؤسف له أن منبر الأمم المتحدة يستغل في الحالة الراهنة ، وبشكل أساسي لتغطية الأعمال العدوانية التي ترتكب في حق جمهورية افغانستان الديمقراطية ، والتدخلات السافرة في شؤونها الداخلية ، بدلا من الاسهام في البحث الفعال عن تسوية بناءة للحالة التي نشأت حول افغانستان .  
 وما يثير أسفنا بشكل خاص ، أنه توجد في الوقت الحالي الأسس الضرورية لمثل هذه التسوية . ونشير في هذا الصدد الى المقترحات المعروفة التي تقدمت بها جمهورية افغانستان الديمقراطية ، والتي لاتزال تحتفظ بأهميتها ، وتعد شاهدا على محاولتها المستمرة الصادقة للتوصل الى تسوية سلمية لعلاقتها مع البلدان المجاورة ، وتطبيع الحالة في هذا الجزء من آسيا برمتها . ان حكومة افغانستان ، تنطلق من فكرة أن موضوع التفاوض لا بد أن يقتصر على الجوانب الدولية للمشكلة ، وأن تحقيق وضمان الوقف التام للتدخل العسكري ، أو أى شكل آخر من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان هما العنصران الأساسيان لأية تسوية سياسية .

وهي في الوقت نفسه ، تظهر المرونة اللازمة وتبدى استعدادها لأخذ مصالح شركائها في الاعتبار . ونتيجة للموقف المرن الذي اتخذته الجانب الافغاني أمكن البدء في العطفية الدبلوماسية المشجعة التي تشترك فيها جمهورية افغانستان الديمقراطية وباكستان من خلال وساطة الممثل الشخصي للأمين العام . وقد ذكر الأمين العام في تقريره :  
 " ان العطفية الدبلوماسية قد تحركت في الاتجاه الصحيح وان من الممكن فعلا تحقيق تسوية على أساس ما تم انجازه فعلا ، شريطة اتخاذ القرارات السياسية الضرورية " . ( A/38/449 ، فقرة ١٢ )  
 وليس هناك ثمة شك في ان اتخاذ مثل هذه القرارات لن يتعزز بمناقشة عقيمة أخرى وأبواتخاذ قرار آخر معاد لافغانستان .

ان وفد منغلويا يرى ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.17 يتضمن الجوانب السلبية نفسها التي جعلت القرارات السابقة بشأن الموضوع غير مقبولة بالمرّة لبعض الأطراف الرئيسية . ان الوثيقة تخلو من الواقعية السياسية ؛ وهي تتجاهل الحالة الحقيقية ولا تأخذ المصالح المشروعة لجمهورية افغانستان الديمقراطية في الاعتبار . ولهذا فمن الطبيعي ان يصوت وفد بلادي ضد مشروع القرار هذا .  
 ان شعب منغلويا يرتبط بشعب افغانستان بروابط من التعاطف العميق والصدقة . ومع انتصار الثورة الديمقراطية الشعبية عام ١٩٧٨ وقيام جمهورية افغانستان الديمقراطية ، ارتقت العلاقات بين الشعبين الى مستوى جديد ، وفتحت آفاق أوسع لزيادة تنمية هذه العلاقات .

ولقد كانت الزيارة الودية التي قام بها وفد يمثل الحزب والدولة في جمهورية افغانستان الديمقراطية ، برئاسة السيد بابر كاركامل ، أمين عام اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي في افغانستان ورئيس مجلس الثورة في جمهورية افغانستان الديمقراطية ، الى جمهورية منغلويا الشعبية في تموز/يوليه من هذا العام حدثا بارزا . وقد اوضحت

المحادثات والمفاوضات التي جرت بين زعمي الحزبين والدولتين ، وكذلك الوثائق التي وقّعت نتيجة لها - وفي مقدمتها معاهدة السلام والتعاون بين جمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية افغانستان الديمقراطية - اصرار الشعبين على تنمية وتدعيم علاقاتهما الودية ، ووحدهما وتضامهما في بناء حياة جديدة ، وفي كفاهما من أجل الحفاظ على السلم والأمن ، وتدعيمهما في آسيا وفي انحاء العالم .

وأود ان اختتم بياني بكلمات الرفيق يومياجين تسونيال التي ادلى بها في اجتماع رسمي للصداقة المنغولية - الافغانية عقد في اولان باتور ، حيث قال :

" ان شعبنا يعرف جيدا ان حياة جديدة تبني في جمهورية افغانستان الديمقراطية في ظل ظروف صعبة بسبب التدخل الصريح من جانب قوى الامبريالية والهيمنة ، وسبب الغارات المسلحة التي لا تتوقف من جانب العناصر المناهضة للثورة . واننا نشعر بالاعتباط ازا كل نجاح جديد يحققه الشعب الافغاني بواسطة العمل المتفاني تحت قيادة طليعته ، الحزب الديمقراطي الشعبي في افغانستان . وان جمهورية منغوليا الشعبية حكومة وشعبا ، ستواصل مع البلدان الاشتراكية الشقيقة وجميع اصداقها جمهورية افغانستان الديمقراطية الآخرين ، دعم جهود شعب افغانستان من أجل تحقيق المزيد من الاصلاحات الثورية في بلده وستواصل دعم الكفاح من أجل ضمان سلم وأمن الشعوب " .

السيد جوكس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : استخدم المتكلمون

في عدة مناسبات منذ بداية هذه المناقشة كلمة " عقيمة " لوصف هذه المناقشة . ولكن ليس من العقيم ان نود اعادة تأكيد حق الشعب الافغاني في ان يقرر لنفسه ، حسب تعبير مشروع القرار المعروف علينا :

" شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من أي نوع كان " ( A/38/L.17 ، فقرة ٢ ) .

وللمرة الخامسة منذ عام ١٩٨٠ تقوم الجمعية العامة بالنظر في مسألة الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين . وقد قررت الجمعية ان تدرج هذا البند في جدول أعمالها مرة أخرى لأن مشكلة أفغانستان لم تحسم ؛ ان اسباب الأزمة لم تختف كما ان فرص التسوية مازالت غير مؤكدة .

لقد تعرضت أرض أفغانستان للغزو منذ أربع سنوات ، ومهما كانت الحجج التي يقدها البعض لتبرير هذا العمل من أعمال القوة ، تبقى حقيقة ان التدخل السوفياتي يشكل انتهاكا لسيادة دولة عضو ولسلامتها الإقليمية ، وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة . ان فرنسا تدبر مثل هذه الأعمال اينما تحدث .

واليوم يواصل ١٠٠٠٠٠٠ جندي سوفياتي احتلالهم لأفغانستان . ولا تزال المواجهات الدامية مستمرة بين قوات الاحتلال العسكرية وحركة المقاومة الداخلية . وتقصف القرى وتدمر . ويفرض حظر التجول في معظم المدن . وأصبح المدنيون الابرياء ضحايا لهذا القتال . ومن ثم لا يدهشنا ان حاول ٣ ملايين افغاني الفرار من عواقب الحرب بترك ديارهم واللجوء الى باكستان وايران .

تلك هي صورة الحالة الراهنة في أفغانستان . وقد اكلمها عدة متكلمين بتأكيدهم على خطر امتداد النزاع خارج حدود أفغانستان ليشمل المنطقة كلها .

وان حقيقة ان ١١٤ وفدا قد أيدت قرار العام الماضي بشأن أفغانستان ، وحقيقة ان هذا البند قد ادرج في جدول أعمالنا مرة أخرى ، انما تشهدان على قلق المجتمع الدولي المستمر ، وكما ذكرت هنا في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، تشهدان ايضا على قلق الرأي العام الفرنسي . ولا يسعنا الا ان نتعاطف مع الذين اختاروا المقاومة . ان كفاهم يحظى بتأييد شعبي عريض شهد به المراقبون المحايدون . ما الذي يمكن ان يكون أكثر شرعية من الرغبة في ان نملك زمام انفسنا ؟ وما الذي يمكن ان يكون أكثر شرعية من اعادة تأكيد ، ان كان لي ان اكرر نفسي ، حق الشعب الافغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسراً أو تقييد من أي نوع كان ؟

ان الشعب الفرنسي لا يفهم كيف يمكن لعضو بارز في هذه المنظمة ، يحمي  
مسؤوليات خاصة باعتباره عضوا دائما في مجلس الأمن ، ان يحيد عن ميثاق الأمم المتحدة  
ويتجاهل قرارات الجمعية العامة ولا يبذل جهدا أكبر لحل هذه الأزمة .  
ان ذلك الموقف لن يؤدي إلا الى تفاقم المناخ الدولي الذي قد تضرر بالفعل  
بصفة أساسية بسبب عدم توازن القوى في أوروبا والتوترات المصاحبة لذلك .

وفي هذا الاطار ، يصبح الاحتلال العسكري لأفغانستان وآثاره المأسوية ، مصدرا للقلق أكثر من أى وقت مضى . ولا يمكن لأحد ، اعتمادا على النسيان أو الاستسلام أو تحويل الانتباه ، أن يجعل من الممكن الاستمرار في الاستخفاف ببيادى معترف بها دوليا . وهذا يشرح لماذا وجد رئيس جمهورية فرنسا السيد فرانسوا ميتران ووزير خارجيتها السيد كلود شيسون ، في مناسبات عدة ، انه من الضروري أن يؤكد من جديد ادانتنا للتدخل الأجنبي في أفغانستان . ومن البديهي أن الحالة في أفغانستان والقلق الذى تثيره انما يوثران على مناخ علاقاتنا التقليدية مع الاتحاد السوفياتي . ان المجتمع الدولي لم يدخر وسعا في البحث عن حل ، سواء في اطار اجتماعات حركة عدم الانحياز ، أو في اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامي ، أو في مبادرة المجلس الأوروبي التي لا تزال مقترحاتها صالحة حتى الآن .

وفي هذا المحفل ذاته ، طالبت الجمعية العامة الأمين العام وممثله الشخصي بأن يظلمعا بساعيهما الحميدة . ونحن نتابع عن كثب جهود السيد بيريز دى كوبيار والسيد كورد وفيس ، لاجاد تسوية سياسية عن طريق ما عرف بالمفاوضات غير المباشرة .

ويجب أن يكون هدف هذه الجهود هو التوصل الى حل تشيا مع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، وهذه القرارات تطالب بتقرير المصير للشعب الأفغاني ، وانسحاب القوات الأجنبية ، واستعادة أفغانستان لطابعها غير المنحاز ، وطبيعة الحال ، بالعودة الطوعية للاجئين الى ديارهم .

ان فرنسا تؤيد تلك الأهداف تأييدا تاما . ونحن نعتقد أن أية تسوية خارج الاطار المحدد في مشروع القرار المعروض علينا لن تكون سوى سراب . ان الأمر لا يتعلق بتسوية الوضع حول أفغانستان ، ان توجد المشكلة داخل أفغانستان ذاتها ، وداخلها أيضا يجب أن يوجد الحل .

ونحن نقدر للأمين العام أنه أبدى في تقريره :

" . . . قلقه العميق ازاء بطء المفاوضات وازاء الصعوبات التي

تواجه التغلب على العقبات القائمة " . (A/38/449 ، ص ٣)

فعلى مر ما يقرب من سنتين ، وهذا وقت طويل ، تم بذل الجهد كما تم ابداء حسن النية دون أن تزول الشكوك التي تتميز بها حاليا عملية المفاوضات غير المباشرة . ونحن نأمل - بناء على ذلك - في أن يعلن في القريب العاجل عن احراز تقدم حقيقي ونتائج محددة ، والا ، سيبدأ العديد من الدول الأعضاء في المنظمة في التساؤل عن مدى ملائمة هذه العملية الدبلوماسية .

ويتعين على جمعيتنا ، أن تظهر - من خلال تصويتها - اصرارها على التوصل الى تسوية سياسية حقيقية . فالأزمة الأفغانية خطيرة للغاية ، ولا يمكن التغلب عليها الا عن طريق تسوية مبكرة تستند الى مبادئ الميثاق والى التنفيذ الصارم لقرارات الجمعية وهذا فقط ستستعيد أفغانستان سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، وستنتهي معاناة الشعب الأفغاني ، وسيهدد قلق المجتمع الدولي وارتياحه ، وبذلك يتم القضاء على أحد التهديدات الخطيرة على السلم العالمي .

لذلك ، ستؤيد فرنسا مشروع القرار المعروض على الجمعية ، كما أيدت في السنوات الماضية مشاريع قرارات مماثلة .

#### السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ بدء بحث

هذه المسألة في الأمم المتحدة ، دأبت جمهورية بلغاريا الشعبية على أن تعلن بصورة جلية وواضحة ، ان هذه المناقشة ليست سوى تدخل لا مبرر له اطلاقا في شؤون دولة ذات سيادة . وقد أثبت الزمن بما لا يدع مجالا للشك ، أن مناقشة هذا البند من جدول الأعمال بدلا من أن تساعد في تحسين المناخ الدولي في المنطقة ، لن تؤدي الا الى ايجاد مزيد من التعقيدات في التوصل الى حل لهذه المشكلة ، في حين لا تزال الحالة تزداد تفاقمًا في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

أما فيما يتعلق بجوهر المسألة ، فلا تترك الحقائق الواقعة مجالا للشك فيما يتعلق بطبيعة الأحداث داخل أفغانستان وطبيعة المشاكل الإقليمية التي لا يزال المجتمع الدولي يشهدها منذ بضع سنوات .



ان ثورة نيسان /ابريل كانت مرحلة منطقية ذات أهمية خاصة في تطور ذلك البلد فقد وجهت هذه الثورة غيرة قاصمة الى النظام الاقطاعي ، مما مهد السبيل الى عطية تحول اقتصادى اجتماعي عميق . وخلال فترة قصيرة نسبيا من الزمن حقق الشعب الأفغاني ، بقيادة الحزب الوطني الديمقراطي في أفغانستان ، نجاحات هامة في القضاء على الفقر والتخلف والاحاف السياسي ، وهي أمور ابتليت بها البلاد .

ان استصلاح الاراضي -الذى حصلت نتيجة له ، أكثر من ٣٠٠ ألف أسرة مسن الفلاحين على اراض ، قد لعب دورا رئيسيا في عطية التجديد الديمقراطي . وشنت حملة كبيرة لمحو الأمية ويوجد الآن مليون ونصف مليون من الأطفال واليا فعين في المدارس الابتدائية والثانوية . وأكثر من ٦٥ الفا من العمال والفلاحين والحرفيين مسجلون في دورات محو الأمية . وتقوم الدولة ببناء المساكن وتحسين نظام الضمان الاجتماعي وتوسيع شبكة الرعاية الطبية المجانية .

كل هذه تعد تغييرات نموذجية بصورة متزايدة لأفغانستان ولتنميتها الاجتماعية الشاملة .

ومع ذلك ، فان الحالة الراهنة في أفغانستان لها جانب آخر وهو جانب مظلم . وانني أشير هنا الى الاستفزازات المستمرة وأعمال الارهاب القاسية التي يشجع عليها مسن الخارج ، والتي أصبحت حربا فعلية غير معلنة ضد أفغانستان شعبا وحكومة . وتقوم العصابات المسلحة المضادة للثورة والمزودة بأحدث الأسلحة بما فيها مدافع الهاون ، والباروكا ، والرشاشات ، والألغام والأسلحة النارية بمختلف أنواعها بشن غارات داخل الجمهورية بصورة منتظمة . وهذه العصابات تدمر المصانع ، وتتلصص المحاصيل وتدمر شبكات الري وتحرق المدارس وتقتل المدرسين بقسوة ، وتسعى الى اخضاع السكان بأسرهم لهذا الارهاب المتعطش للدماء .

ان هذه الأعمال العدائية التي تنفذ من قواعد ومعسكرات خارج أفغانستان ، انما تمولها وتنظمها دوائر امبريالية معروفة تماما ، في مقدمتها الولايات المتحدة . وهي ترمسي

الى اعادة نظام القرون الوسطى الذى رفضه الشعب الأفغاني ، وتهدىء الظروف لغرض السيطرة  
الامبريالية على البلاد . ولا يمكن أن توصف هذه الأعمال الا بأنها عدوان مسلح ، فكما نعلم  
جميعا ، فان المادة " ٣ " من تعريف العدوان ، الذى أقرته الأمم المتحدة ، في عام  
١٩٧٤ في قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) يتضمن بين أمور أخرى :  
" ارسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل  
دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة " .  
وفي ظل هذه الظروف ، على وجه التحديد ، أرغمت حكومة جمهورية أفغانستان  
الديمقراطية على أن تلجأ الى استخدام حقها في الدفاع عن النفس فرادى أو جماعات ،  
كما نصت على ذلك المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . ان الاتحاد السوفياتي يتقدم  
ساعده عسكرية محدودة لبلد مجاور له من ناحية الجنوب ، وينا على طلب حكومة ذلك البلد ،  
قد أوفى بالتزاماته بمقتضى معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار الموقعة بين البلد يسن  
في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٧٨ . وقد كان ولا يزال الهدف الوحيد لهذه الساعده  
هو معاونة أفغانستان حكومة وشعبا على صد العدوان الموجه ضدها .

ان موقف حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية من المشكلة قيد النظر ينبع من الاعتقاد الراسخ بأن لكل شعب الحق غير القابل للتصرف في ان يقرر مصيره بنفسه . ومما لا شك فيه ان التدخل المستمر من جانب الدول الامبريالية وغيرها من الدول الرجعية في الشؤون الداخلية لا فغانستان هو السبب الكامن وراء عدم تطبيع الحالة حول هذا البلد . وفي الحقيقة فان الاعمال التخريبية، وليست الثورة الافغانية، هي التي تهدد سلم وأمن واستقرار دول وشعوب منطقة جنوب غربي آسيا .

ان الحملة الدعائية الحالية التي تستهدف تشويه سمعة جمهورية افغانستان الديمقراطية، بما في ذلك ادراج ما يسمى الحالة في افغانستان في جدول أعمال الجمعية العامة، تؤدي الى زعزعة الاستقرار نفسه . ان اللاحاح على اثاره هذه المسألة لا يستلهم الاهتمام الحقيقي برفاه هذا الشعب، ولكنه يسعى لتحقيق أغراض غير سليمة وانانية تتمثل في ازكاء التوتر وتسميم المناخ الدولي وتحويل اهتمام المجتمع الدولي عن أعمال واستخدام القوة العسكرية للامبريالية في مختلف مناطق العالم .

ان جمهورية افغانستان الديمقراطية تحتاج الى السلم والهدوء لتواصل النهوض بالعملية التي تؤدي الى احراز التقدم في البلد . ان تقييد افغانستان بحركة عدم الانحياز ومحافظة على علاقات حسن الجوار مع جميع دول المنطقة وتطلعها ايضا الى تسوية المنازعات على طاولة التفاوض، يشكل كله حجر زاوية في سياستها الخارجية . ان المبادرات التي قدمتها افغانستان في ١٤ ايار/مايو ١٩٨٠ وفي ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ في ميدان السياسة الخارجية تشكل المبادئ الاساسية لتسوية النزاع القائم في ذلك الجزء من العالم، وهي تأكيد لموس لهذا الخط السياسي . لقد أكدت الحكومة الافغانية عن استعدادها للتفاوض على نطاق ثنائي أو ثلاثي مع باكستان وايران، وأعربت عن موافقتها على الاتصالات المباشرة . وبعثة المساعي الحميدة من جانب الامين العام للأمم المتحدة أو مثله الخاص . ان النهج المبدئي لافغانستان من هذه المسألة قد استند دائما الى ايمانها بأنه ما من مشكلة الا ويمكن حسمها بالوسائل السلمية على اساس الفهم بأن الاطراف المعنية ينبغي ان تبدي حسن النية والحنكة السياسية والاخلاص والحكمة .

لقد رحبت بلادى باغلاص بيد \* حوار مباشر بين افغانستان وباكستان وكذلك بيعشة  
المساعي الحميدة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ديفو  
كورد فيز . ولقد بشرت النتائج الاولية بالخير ولكن المحادثات لم تتمكن حتى الان من  
التغلب على بعض الصعوبات الناجمة عن المواقف غير البناءة وغير الواقعية لأحد الأطراف .  
يرى وفد بلادى ان على المجتمع الدولي الا يألو جهدا ليضمن استمرار المفاوضات  
حتى تؤدى الى حل ناجح . ان السعي لتحقيق تسوية سلمية للمشاكل القائمة بين الطرفين  
المعنيين ، ينبغي ان يكون هو الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية ، بدلا من ازكا \* نـيران  
المشاعر فيما يتصل بهذه المسألة ، وتكثيف حدة التوتر في المنطقة .  
تحبذ جمهورية بلغاريا الشعبية مبادرات جمهورية افغانستان الديمقراطية ، وهي  
تشكل اقتراحات بناءة ومرنة ، تأخذ رغبات الدول الأخرى في الاعتبار . وتؤيد التوصل لتسوية  
سياسية للمشكلة في جنوب غربي آسيا على اساس الوقف غير المشروط والفوري لجميع أشكال  
التدخل المسلح وغيره من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . سوف تتيح  
الضمانات السياسية من جانب بعض البلدان بما فيها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة  
استبعاد العودة في المستقبل لأعمال التدخل ضد افغانستان المستقلة ذات السيادة .  
ويشكل هذا عنصرا هاما في هذه التسوية .  
ان حكومة بلادى مقتنعة بأن تحقيق هذه التسوية السياسية سيحقق مصالح شعب  
افغانستان ومصالح جيرانه ، وسيضفي طابع الاستقرار على الحالة في جنوب غربي آسيا ،  
وسيكون له أثر مفيد على المناخ الدولي بوجه عام .  
وعلى اساس هذه الاعتبارات يؤمن وفد بلغاريا بأنه بدلا من اجراء مهاترات عقيمة  
لا نهاية لها ، ينبغي على هذه المنظمة ان تبذل جهودا فعالة لتحقيق وقت للمجابهة  
ولتحقيق تطبيع الحالة في ذلك الجزء من العالم . وبما ان مشروع القرار الذي قدم للجمعية  
العامة في اطار البند ٢٩ من جدول الأعمال يتعارض وهذه الأهداف ، فان وفد بلادى  
يرى انه غير مقبول وسيصوت ضده .

السيد كامارا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الحالة في  
 افغانستان تشكل في نظرنا مثالا حيا على المخاوف التي كثيرا ما تهدد وضع البلدان  
 الضعيفة في عالم يبدو فيه وكأن مصالح ومطامع القوى العظمى تؤدي الى تغليب القوة على  
 الحق . فمئذ اربع سنوات تعرض هذا البلد للغزو ولا يزال الشعب الافغاني يرنح حتى  
 الان تحت نير احتلال عسكري اجنبي . وفي أربع مناسبات قامت جمعيتنا العامة بتحديد  
 طبيعة المشكلة وتأكيد ها من جديد . ان الموقف السائد في هذا البلد منذ اربع سنوات  
 يقوم على انتهاك لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وفي الوقت نفسه  
 عدم احترام سيادة الدول الأخرى . وفي الواقع ، لقد غزت القوات الاجنبية افغانستان في  
 كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ التي ما زالت حتى اليوم خاضعة لاحتلال عسكري . ان استمرار  
 تواجد هذه القوات وكذلك الهجرة الجماعية لملايين عديدة من المواطنين الافغان صوب  
 البلدان المجاورة تمثل تهديدا للسلم في المنطقة ، وايضا تهديدا للأمن الدولي ؛ وعند ما  
 وضعت الجمعية العامة المبادئ اللازمة ، فانها في الدورات الأربعة الاخيرة قامت بتحديد  
 الاجراءات الضرورية لاعادة القانون والسلم في هذا البلد ، وهي تتمثل في انسحاب القوات  
 الاجنبية الموجودة في هذا البلد ، واسترداد الشعب الافغاني حقه في تقرير مصيره دون أى  
 تدخل اجنبي أو اجبار من الخارج ، وتهيئة الظروف المناسبة للتفاوض فيما بين الأطراف  
 المعنية بما يسمح بعودة اللاجئين الافغانيين الى ديارهم . وبالتالي ، فان الجمعية  
 العامة قد حددت الاطار الوحيد الملائم للبحث عن ايجاد حل للمشكلة الافغانية .

ولسوء الحظ ، فان الموقف لم يتحسن من جراء ذلك ويستمر الشعب الافغاني في دفع الثمن الفادح حتى يعترف بحقه في السيادة والسلام .

ولأسباب تتعلق بالمبدأ وبالتضامن ، فان بلادى أيدت منذ البداية استعادة الشعب الشقيق في أفغانستان لحقه في ممارسة حرة لسيادته . وفي الوقت نفسه واصلنا تأكيدنا على ضرورة التوصل الى حل سياسي تفاوضي يقوم على الحوار ما بين الأطراف المعنية التي يعتبر تضامنها ضروريا ، اذا كان المطلوب أن نمنع تصاعد التوترات في هذه المنطقة من العالم . وبهذه الروح ، نرحب بتفاؤل ببعض المؤشرات الايجابية التي أمكن التوصل اليها على المستوى الديبلوماسي .

في الشهور القليلة الأخيرة ، فان آلية المشاورات التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة قد يسرت البدء في عملية يجب أن نعرب عن اغتباطنا بشأنها .

ومما يشجع ، ذلك الدعم الذي أكدته كل الأطراف المعنية لمتابعة جهود الأمين العام التي ترمي الى تيسير المفاوضات بغية التوصل الى تسوية سياسية .

ان حقيقة أن الأمين العام تمكن من ملاحظة توافق آراء بين الأطراف المختلفة بشأن المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها التسوية الشاملة ، والعلاقة التي يجب أن تسود بين العناصر المختلفة لمثل هذه التسوية ، والاجراءات التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذها الفعال ، كل هذا يوضح بلا شك بداية للتقدم وان كانت بسيطة .

ومع ذلك ، يجب أن نأسف لحقيقة أن الخلافات الكبيرة في الرأي لا تزال قائمة ويمكن أن تفلل الى حد كبير من التقدم الضئيل الذي شهدناه .

وبالتالي ، نحن نعتقد أنه تحقيقا لمصلحة السلام ، ينبغي المحافظة على القوة الدافعة الموجودة لتيسير متابعة الحوار في اطار المبادئ ذات الصلة التي تتعلق بالعدالة والقانون الدولي . ان السنغال التي داومت على معارضة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ولاسيما التدخل المسلح من الخارج ، تسود أن تبغتنم الفرصة لتعرب مرة أخرى عن تضامنها مع الشعب الأفغاني الشقيق وذلك في

اللحظات الصعبة المفروضة عليه . وستستمر السنغال ، كما حدث في الماضي ، في تأييد جهود السلام التي تبذل على المستويات المختلفة ، لأننا لا نزال مقتنعين بأن المثابرة على محاولة إيجاد حل يقوم على القوة لن يؤدي إلا الى تصعيد النزاع وزيادة التوتر في المنطقة .

ونحن نأمل في أن تسمح متابعة هذه الجهود بالخروج من الطريق المسدود والتوصل الى تقدم حقيقي صوب الحل السياسي الذي نادى به منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز وقرارات الجمعية العامة .

واستنادا الى هذه الاعتبارات ، اشتركت السنغال في هذه السنة أيضا في تقديم مشروع القرار A/38/L.17 الذي نعتبره جهدا بناء للتوصل الى حل سلمي لمشكلة أفغانستان . ومشروع القرار هذا يتضمن أحكاما يمكن أن تسهل من المفاوضات بين الأطراف المعنية كما أنه يستند الى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . وفي رأينا ، ان الموافقة على مشروع القرار ستعبر عن رغبتنا في التوصل الى تسوية سلمية تفاوضية . كما يمكن أن تكون تعبيرا عن رغبتنا في الحفاظ على السلام وعزمنا على الكفاح ضد فرص الأمور بالقوة واستعمال القوة في العلاقات الدولية .

السيد كاسميري (تايلند) (ترجمة شفوية بالانكليزية) : مع اندلاع الأزمات الدولية مؤخرا ، فانه مما يستحق الذكر أن الحالة في أفغانستان لا تزال على جدول أعمال هذه الجمعية منذ أربع سنوات متعاقبة . وبالفعل فان اثارها على الشعب الأفغاني وعلى البلدان المجاورة ، وكذلك عواقبها بالنسبة للسلام والأمن الدوليين ، مأسوية بشكل يجعل عن الوصف ومحفوفة بالمخاطر . فهي لا تزال تؤدي الى فقدان أرواح كثيرة من الوطنيين الأفغان وتفرض عبئا متزايدا الثقل على بلدان الملجأ الأول بالنسبة لملايين اللاجئين وبصفة خاصة باكستان .

ويمكننا أن نذكر بأنه قبيل عيد الميلاد في ١٩٧٩ غزت القوات السوفياتية أفغانستان وأطاحت بالحكومة التي كانت في السلطة في كابول في ذلك الوقت ووضعت نظاما عميلا في مكانها . ان التدخل العسكري الأجنبي كان يتبع نمط تدخل عسكري أجنبي مماثل وقع في بلد غير منحاو آخر في جزء آخر من آسيا قبل التدخل في أفغانستان بسنة تماما . ومنذ ذلك الحين فان الحالة في أفغانستان والحالة في كمبوتشيا اتخذتا مسارا متوازيا وكأنهما استلهمتا نفس الكتاب . لقد سبق العديد من الحجج لاضفاء طابع شرعي على الأعمال التي تناقضت مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك فيما بين الدول . ان الردود على مثل هذه التحديات ولاسيما في محافل الأمم المتحدة كانت فورية وقاطعة . ان الجمعية العامة قد طالبت مرارا وبتأييد ساحق من أغلبية الدول الأعضاء بانسحاب جميع القوات الأجنبية وممارسة الشعب المعني لحقه في تقرير المصير . وفي كل من الحالتين ، رفضت الدولة المحتلة وبعبارة الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . في أفغانستان ، تشن القوى الوطنية كفاحا قويا ضد الاحتلال الأجنبي ، وفي كمبوتشيا تفعل قوى المقاومة نفس الشيء . في أفغانستان يتم استخدام اسلحة بشعة ضد المكافحين من أجل الحرية وضد المدنيين بشكل عام ، دون اعتبار للمبادئ الانسانية أو الالتزامات القانونية الدولية ، وفي كمبوتشيا فان أعمالا وحشية مماثلة لهذه الأعمال تحدث أيضا . في أفغانستان فرض الموقف على ربع السكان أن يسعوا للحصول على ملجأ مؤقت في البلدان المجاورة ، وفي كمبوتشيا يوجد موقف مشابه .



في ضوء ما تقدم ذكره ، فان تايلند تشارك في الامم الامة الافغانية ، وكذلك فسي  
مشاغل بلدان خط المواجهة ، وعلى وجه التحديد ايران وباكستان ، ولا سيما اضطرابهما  
الى تحمل عبء تدفق اللاجئين . وفي بيان وزير خارجية باكستان امام هذه الجمعية بالأمس  
فانه ذكر ان :

" . . . تواجد حوالي ٣ مليون من اللاجئين الافغانيين على ارضنا ويشكل هذا  
مشكلة انسانية ذات أبعاد هائلة ، ويضيف عبئا هائلا على مواردنا المحدودة . ان  
عدد هؤلاء اللاجئين يزداد بمرور الايام مع استمرار الصراع داخل افغانستان ."  
( A/38/PV.64 ، ص ١٤-١٥ )

وقال وزير خارجية باكستان ايضا :

" ان باكستان تتحمل اكثر من نصف الانفاق على اللاجئين الافغانيين . . ."  
( المرجع نفسه ، ص ١٦ )

ان تايلند التي تتحمل ايضا عبء اللاجئين الفادح الذي نتج عن الحالة في الدول  
المجاورة في الهند الصينية ، تود ان تشيد بجدارة بحكومة وشعب باكستان لجهودهما  
الانسانية لصالح الشعب الافغاني الذي اقتلع من اراضيه . ويجد وفد بلادى انه من المعزز  
ان يكون اولئك الذين خلقوا مشكلة اللاجئين هم انفسهم الذين يوجهون ادعاءات شائنة ضد  
باكستان بسبب سياستها المتعلقة باللاجئين . ويلاحظ وفد بلادى بعميق التقدير ، ان  
باكستان رغم العبء الهائل الذي تتحمله قد تعهدت بالاسهام في مساعدة اللاجئين على  
طول الحدود بين كموتشيا وتايلند ، وبذلك تظهر اهتمامها الحقيقي باللاجئين اينما  
كانت مواقعهم .

والى جانب العواقب من وجهة النظر الانسانية ، فان الحالة في افغانستان محفوفة  
بآثار خطيرة بالنسبة للمنطقة وكذلك بالنسبة للعالم بأسره . ان النزاع الحالي ، اذا استمر  
طويلا ، يهدد بأن يجر المنافسة الطويلة بين القوى العظمى . والحالة تتيح ارضا خصبة  
لهذا التنافس لأنها تتضمن بشكل مباشر احدى الدولتين العظميين . وان البلدان المجاورة  
في المنطقة ، اعترافا منها بهذا الخطر ، قد استجابت بشكل ايجابي ، وقدمت تعاونا  
فعالا مع مبادرة الامين العام ومثله الشخصي في محاولة تحقيق حل سياسي شامل للمشكلة .

وفي قيامها بهذا فانها قبلت مبادئ التسوية التي ايدها الجمعية في دوراتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين ، وهذه المبادئ هي : أولاً ، الانسحاب العاجل والكامل للقوات الاجنبية من افغانستان ؛ ثانياً ، حق الشعب الافغاني في ان يحدد شكل حكومته وأن يختار نظامه الاقتصادي ، والسياسي والاجتماعي بعيداً عن اي تدخل من الخارج او تدمير أو قسر أو اجبار من اي نوع كان ؛ ثالثاً ، الحفاظ على السيادة والسلامة الاقليمية ، والاستقلال السياسي والطابع غير المنحاز لأفغانستان ؛ رابعاً ، تهيئة الظروف الضرورية التي تمكن اللاجئين الافغانيين من العودة طوعاً الى ديارهم في امان وشرف .

ان المبادئ السابق ذكرها قد تأكدت مرة اخرى من جانب منظمة المؤتمر الاسلامي ، كما ان حركة عدم الانحياز ، مثلما فعلت في حالة المشكلة الكمبوتشية ، قد طالبت مراراً بتسوية سلمية للمشكلة الافغانية تستند الى انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان واحترام استقلالها ، وسيادتها ، وسلاتها الاقليمية ووضعها غير المنحاز .

ان وفد بلادي يلاحظ بأسف رغم الجهود الحميدة للأمين العام ومثله الشخصي لاتزال هناك اختلافات في السلك والموقف فيما يتعلق بعدد من المسائل بما في ذلك بعض المسائل الجوهرية التي يتطلب الامر اجتيازها على الطريق صوب التسوية . ويبدو كما اوضح وزير خارجية باكستان ، ان تحديد جدول زمني معقول لانسحاب القوات سيعطي قوة دفع حاسمة لعطية الأمم المتحدة ، وبذلك يؤدي الى حل مبكر . ويؤيد وفد بلادي هذا الرأي تماماً وبأمل مخلصاً في ان تتقدم المفاوضات غير المباشرة التي يقوم بها ساعد الأمين العام ديهغو كورد وفيز في هذا الاتجاه . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادي يسعد ان يلاحظ ان الأمين العام يشعر شخصياً في تقريره الوارد في الوثيقة A/38/449 بتاريخ ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ بأن :

" العملية الدبلوماسية قد تحركت في الاتجاه الصحيح وأن من الممكن فعلاً تحقيق تسوية على اساس ما تم انجازه فعلاً ، شريطة اتخاذ القرارات السياسية الضرورية "

( الفقرة ١٢ ، A/38/449 )

وهذا العام تجد الجمعية العامة امامها مشروع قرار واردا في الوثيقة A/38/L.17 قدمه بالأمر بكل بلاغة وزير خارجية باكستان باسم مقدمي المشروع . ووفد بلادي باعتباره واحدا من مقدمي هذا المشروع ، يشاطر الرأي بأن المشروع الحالي يخلو من الجـدد ويرحب باعادة التأكيد على المبادئ الاساسية المعنية . ويطلب مشروع القرار كذلك باهتمام خاص بالمشكلة الانسانية للاجئين الافغان الذين لا ريب في حقهم في العودة الطوعية الى ديارهم في امن وكرامة . وفي تلك الاثناء ، فان الجمعية العامة مطالبة بتجدد نداءها لجميع الدول والمنظمات الدولية والقومية لكي تواصل تقديم مساعدة الغوث الانسانية اللازمة للاجئين الافغانيين .

وحيث ان مشروع القرار يؤكد من جديد العناصر الجوهرية للحل السلمي للمشكلة بط في ذلك حق الشعب الافغاني في تقرير المصير ، ويؤكد التأييد الدولي للجهد والخطوات البناءة التي يتخذها الامين العام من اجل مساعدة الغوث الانسانية للاجئين الافغانيين ، فان وفد بلادي يعتقد بقوة بان مشروع القرار يستحق تأييد جميع الدول الاعضاء . وفي مناسبة سابقة بيننا كنا نتحدث عن موقف آخر ، فان وفد بلادي اشار الى البند الحالي من جدول الاعمال باعتباره قضية اختبار لاسيما بالنسبة للوفود التي تعلن عن تسكها بالمبادئ والمعايير المطثلة . ومن ثم فان وفد بلادي يأمل مخلصا في ان تقوم تلك الوفود كذلك بالتصرف بحسن نية في مواجهة هذا الاختبار .

### السيدة كيركاتريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية ) : تدلل مناقشة الجمعية العامة الحالية للحالة في افغانستان للمرة الخامسة على ان الجمعية العامة قد اجتمعت للنظر في غزو الاتحاد السوفياتي لذلك البلد وفي جهوده المستمرة لاختضاع الشعب الافغاني بالقوة . والواقع ان اتباع مداولاتنا في هذه المرة نموذجاً ثابتاً ، ينبغي الا يسمح لها أن تنتقص بأي حال من الاحوال من الطابع الملح للمشكلة المطروحة علينا ومن اهميتها غير العادية . ان الحرب المستمرة التي يشنها الاتحاد السوفياتي على شعب افغانستان ، تمثل من جهة ، تحدياً لقدرة الامم المتحدة على الدفاع بفعالية عن المبدأ الصلب الوارد في الميثاق الذي يمنع الاعتداء على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الاعضاء . ولكن استمرار الحرب التي ستدخل عامها السادس عما قليل ، يعتبر من جهة أخرى اشارة ببسالة شعب افغانستان .

واليوم ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر تكون حرب الاتحاد السوفياتي ضد افغانستان قد طالت ٣٥ يوماً اكثر من مدة اشتراكه في النضال ضد المانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية ، والتي يطلق عليها السوفيات اسم " الحرب الوطنية الكبرى " . واذا كان الشعب الافغاني قد استطاع ان يقاوم خصماً على هذا القدر من القوة العسكرية والقسوة في استخدام القوة ، فهذا برهان على كبريائه العنيف وشجاعته التي لا تدانى . ولكن هذه الحرب ، التي هي بحق الحرب الوطنية الكبرى لافغانستان ضد الاتحاد السوفياتي ، قد أحدثت خسائر فادحة في أرواح الشعب الافغاني الذي قتل منه مئات الآلاف واضطر الملايين منه للهرب من وطنهم .

ولقد قيل ان افغانستان يمكن ان تدمر ، ولكنها لا يمكن ان تهزم . والقوات السوفياتية التي لم تستطع اخضاع المقاتلين الافغان ، قد شنت حملات ضارية على السكان العاديين ، وسوت بالارض قرى بكاملها ، وأحرقت المحاصيل ، وقتلت الماشية ، وقامت بعمليات انتقام وحشية من المدنيين الافغان . والمناطق التي كانت من قبل مصدراً

للمواد الغذائية تعاني الان من نقص الغذاء\* ، وفي بعض الاحيان من المجاعة الحقيقية .

ويذكرنا السجل الزاخر بالعنف الذي صبته قوات الاحتلال السوفياتية على المدنيين الافغان بصور جريما وليد تش . وقد بذل جهد في توثيق ذلك العنف الذي انطوى على التعذيب والاعدام الجماعي والاعتصام والمذابح ضد المدنيين ، وادانته بقوة المجموعات الدولية الانسانية المستقلة ومن بينها المحكمة الدائمة للشعوب التي اجتمعت في كانون الاول / ديسمبر الماضي في باريس والمؤتمر الدولي المعني بافغانستان الذي عقد في اسلو في آذار / مارس الماضي .

وهناك عشرات من الشهود أدلوا بشهادتهم في اجتماع باريس ، من بينهم صحفيون وأطباء ، وخبراء في السلاح ، وممثلو الجماعات الانسانية الذين قاموا بزيارات سرية لافغانستان ، الى جانب الضحايا الافغان ، وغيرهم من شهود العيان ولكن ثلاثة من هؤلاء الشهود من قرية في وادي لوجار بالقرب من كابول قدموا اكثر الادلة ادانة . فقد وصفوا بتفصيل مؤلم كيف دخلت القوات السوفياتية القرية يوم ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، وأحرقت عمدا ١٠٥ من القرويين من بينهم العديد من الاطفال الصغار ، كانوا قد لجأوا الى نفق للرى تحت الارض . وطبقا لرواية أحد الشهود ، " انفجرت القوات السوفياتية بالتصفيق " بعد ان نجحت في اغلاق النفق واشعلت فيه النيران . وذكر الشهود ان حوادث لا تقبل عن ذلك وحشية ارتكبت في قرى أخرى .

ويتضمن تقرير مؤتمر اسلو ، الذي قدم الى الاجتماع الاخير للجنة الامم المتحدة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات ، كثيرا من الحقائق الواقعية ، وشهادات شهود العيان عن الانتهاكات السافرة لحقوق الانسان الاساسية ؛ من بينها القتل الجماعي الذي ترتبه القوات السوفياتية في افغانستان .

وقد تضمنت الاعمال العسكرية السوفياتية الاساسية في عام ١٩٨٣ قصفا ضاريا وحملة أرضية في مدينة هيرات خلال الربيع والصيف ، وهجمات على قرى بالقرب من كابول وعلى طول الحدود مع باكستان بالقرب من كندهار وغازني وجلال آباد . ونتجت عن القصف اصابات فادحة في المدنيين ، وعدة خسائر قليلة نسبيا في صفوف المجاهدين . لقد أُغِيرَ على هارات على سبيل المثال خمسين مرة في يوم واحد من شهر ابريل . ولكن المدينة لا تزال في أيدي المقاومة .

ومن بين ما تحويه التقارير العديدة من أعمال العنف ضد المدنيين ، قيام القوات السوفياتية في تموز/يوليه باعدام عشرين من الشيخ في العاصمة المحلية غازني انتقاما لموت عدد من الافراد السوفيات . كما شنت عمليات انتقامية ضد القرى القريبة من كندهار ثانية اكبر مدن افغانستان ترتب عليها موت ١٠٠ مدني .

ووردت تقارير حديثة تفيد قتل مئات من الرجال والنساء والاطفال نتيجة التدمير السوفياتي الوحشي لمدينة صغيرة لانتاج الصناعات الحرفية هي مدينة " استالف " ، في شمال كابول . وقد دمر نصف المدينة على الأقل نتيجة قصف المدفعية السوفياتية والقصف الجوي بالقنابل والمشاعل . ووردت تقارير مؤلمة ولكنها صادقة من مصادر عديدة تفيد قيام الجنود السوفيات بقتل النساء والاطفال بالسلح الابيض ، ويقال ان الرصاص قد اطلق على احدى الشخصيات الدينية التي لها احترامها في استالف بعد ان شكوا رسميا لرئيس وزراء نظام كابول من الاعمال الوحشية في استالف .

وقد اضطرت اعداد ضخمة من الافغانيين الى ترك ديارهم بسبب التدمير الذي احدثته الحرب والعنف الموجه ضد السكان المدنيين . وقد هرب ما يزيد على ثلاثة ملايين افغاني من بلادهم ، بينما شرد عشرات الالوف داخل افغانستان ذاتها .

وتستضيف باكستان ما يربو على ثلاثة ملايين لاجئ . وقد عالجت هذا العبء الثقيل بطريقة انسانية تستحق الاعجاب حقا ، ويستحق المفوض السامي للاجئين ان نشيد به لوجه خاص أيضا لجهوده الدائبة للتخفيف من العبء بتقديم المأوى والمأكل والرعاية الطبية للاجئين .

وعندما وجدت القوات السوفياتية نفسها عاجزة عن هزيمة المقاومة في أرضها الجبلية المحلية ، استخدمت بقسوة الاسلحة الكيميائية والاسلحة السامة ضد المقاتلين من أجل الحرية وضد المدنيين على السواء . منتهكة بذلك القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقواعد السلوك الانساني . وتحدث الضحايا عن المرض الطويل والمؤلم والموت في أعقاب الهجمات السوفياتية الكيميائية . ويتفق ما ذكره من تفصيلات مع ما ذكره رجال قبيلة همونغ من اعضاء المقاومة المقاتلين في لاو وكمبوتشيا ، عن الهجمات المشابهة التي يقوم بها أعوان السوفيات في الهند الصينية . ويواصل السوفيات كذلك ، استخدام الالغام الشراكية الخداعية على شكل اللعب ، وعلب السجائر والاقلام والاشياء المنزلية الاخرى منتهكين بذلك المعاهدة الدولية التي وقعوها في عام ١٩٨١ والتي تحظر استخدام مثل هذه الاسلحة القاسية .

ان الوحشية المتزايدة التي تمارس ضد المدنيين الافغان تدعو الى السخرية من الدعاية السوفياتية التي تصوّر الاتحاد السوفياتي على انه حام لأفغانستان ، وتصور ببارك كارمل على انه القائد المحبوب الذي اختارته الامة الافغانية بطريقة ديمقراطية . وفي واقع الامر ، فان الغزو السوفياتي واحتلال افغانستان هو مثال واضح - بل صارخ حقا - على التوسع الامبريالي وتحقيق الهدف السوفياتي الدائم ، القيصري قبل ذلك ، الذي يرمي الى الحصول على موانئ في المياه الدافئة في المحيط الهندي . وقد قامت موسكو ، في جهودها لاضافة افغانستان الى مجموعتها من خانات آسيا الوسطى المهزومة ، بعملية غزو من جانب واحد لذلك البلد في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ونصبت فيه نظاما عميلا . ودعوى موسكو بأن الحكومة القائمة في افغانستان قد دعته للتدخل انما هي دعوى لفتتها بعد الغزو . وفي حقيقة الامر ، لم يقدم الاتحاد السوفياتي اى خيط من دليل ملموس يؤيد به زعمه بأن هناك دعوة قد وجهت اليه . وكان اول اعماله بعد غزو افغانستان هو اغتيال رئيس الجمهورية آنذاك حفیظ الله امين ، بواسطة فريق اغتيال سوفياتي خاص ، وهو الرئيس الذي زعم الاتحاد السوفياتي انه كان يعمل باسمه .

ان زعم الاتحاد السوفياتي بأنه ارسل قواته الى افغانستان لدرء الامريكيين والصينيين وغيرهم من الغزاة الاجانب هو امر سخيف لا يمكن اثباته . فلم يوجد هناك على الاطلاق اى جندي امريكي او صيني . وفي لقاء أجرى مؤخرا ، قال جندي سوفياتي هرب الى جانب المجاهدين ، انه قيل له ولغيره من الجنود السوفيات الذين ارسلوا الى افغانستان انهم سيدافعون عن الحدود السوفياتية الجنوبية ضد اولئك الغزاة الاجانب . واستطرد قائلاً " ولكن بعد مرور شهر أو شهرين من وصولي الى افغانستان ادركت انني قد خدعت . اننا لم نراى صينيين أو امريكيين " وأضاف قائلاً ، " لم أشأ ان أكون جزءاً من هذه الحرب القدرة في افغانستان . فلا احد من الجنود السوفيات يريد البقاء هناك . . . ان الاتحاد السوفياتي يجب ان يسحب قواته لأن الابرياء من كلا الجانبين يلقون حتفهم " .

وحجة موسكو بانها تحارب التدخل الاجنبي لها وجاقتها لواعتبر المرء ان الشعب الافغاني باسره اجنبي في بلده . وفي الوقت نفسه ، بعد اربعة اعوام من الغزو السوفياتي



ما زالت موسكو تحاول ان تجعل من افغانستان تابعا خانعا لها بفضل وجود ١٠٥ آلاف جندي من القوات السوفياتية التي تنزل الموت والدمار على مواطني افغانستان البواسل . وتتضح نوايا السوفيات الحقيقية ازاء افغانستان من جهودها التي تبذلها لاستيعاب البلد اقتصاديا وثقافيا داخل الامبراطورية السوفياتية . ويجرى شحن موارد افغانستان الطبيعية بما فيها الغاز الطبيعي والنحاس وخام الحديد الى الاتحاد السوفياتي لتعويض تكلفة الاحتلال . كما يجرى العمل على انشاء شبكة جديدة من الطرق والسكك الحديدية لربط افغانستان بالاتحاد السوفياتي ؛ ودمج شبكات نقل القوسى الكهربائية في شمال افغانستان في شبكات وسط آسيا السوفياتية . وتستمر الجهود على قدم وساق لاعادة تشكيل الثقافة التقليدية الافغانية في القالب الماركسي اللينيني . وبالإضافة الى اغفاء الطابع السوفياتي على المؤسسات التعليمية الافغانية ، يرسل الآلاف من صغار الافغان ، بما في ذلك اطفال ما بين السادسة والتاسعة من العمر ، الى الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان الكتلة الشرقية للتدريب ولغرس المذهب الجديد في اذهانهم . ان هذه الجهود التي ترمي الى اعادة تشكيل الثقافة الافغانية ، هي احد مظاهر الغياب الكامل للتأييد الشعبي للاحتلال السوفياتي ولنظام بابرار كارمل العميل الذى لا يجد التأييد الا من جانب حزب شيوعي صغير مبشر محتقر . ونتيجة لذلك ، كان على السوفيات ونوابهم ان يلجأوا الى ممارسة التحكم عن طريق استعمال القوة الوحشية والارهاب . وقد تم تشكيل جهاز الشرطة السرى الافغاني الذى يعرف باسم خاد على غرار المخابرات السوفياتية ( كي جي بي ) ويعمل تحت الاشراف السوفياتي المباشر . وخلال فترة العشرين شهرا من الحكم الشيوعي التي سبقت الغزو السوفياتي ، كان " خاد " ومستشاروه السوفيات مسؤولين عن آلاف الاغتيالات ، منها حوالي ٣٢٠٠٠ حالة في سجن بول اى شرقى وحده ، وذلك وفقا لبيانات الاتحاد الدولي لحقوق الانسان في باريس بعد ان اجرى لقاءات مكثفة مع الناجين من حملة الارهاب . ولا يزال " خاد " ينتهك باستمرار وبشكل منحرف حقوق الانسان في المناطق التي يسيطر عليها هذا النظام . وقد خلق " خاد " جوا من الارهاب عن طريق المراقبة والاعتقال والسجن والتعذيب .

وقالت منظمة العفو الدولية مؤخرا ان " خاد " يستعمل التعذيب بطريقة منتظمة .

وتفاوت أعمار الضحايا بين فتيات في سن السادسة عشرة وشيوخ في الستينات . وتكشف لقات منظمة العفو مع السجونيين السابقين عن انه كان يجرى تعذيب مئات الطلبة من جامعة كابول ومن المدارس العليا خلال السنوات الثلاث الماضية . وقد وجهت منظمة العفو الدولية نداءها مرة اخرى الى بابراركارمل لانها هذا التعذيب ولم تتلق الرد حتى الآن . ومع الغزو السوفياتي في عام ١٩٧٩ ، انتهت دولة الحزب الواحد الاستبدادية التي يحكمها الشيوعيون الافغان ليحل محلها جهاز استبدادي آخر يسيطر عليه الاتحاد السوفياتي تماما . ويتواجد المستشارون العسكريون والمدنيون السوفيات في كل الوزارات تقريبا لاتخاذ القرارات او الموافقة عليها باسم النظام . وقد بلغ ضعف النظام العميـل وعزلته الى حد ان سيطرته المحكمة لا تمتد الا الى اجزاء من بعض المدن الرئيسية . ولا يزال الجيش الافغاني يراوغ جهود السوفيات وجهود النظام لجعله قوة قتالية فعالة . وبانهيار الجيش من جراء حالات الفرار وانخفاض معنوياته ، يبقى الجيش في مستوى يماثل نصف ما كان عليه قبل ١٩٧٩ . بالرغم من استخدام الجماعات المكروهة التي تمارس الضغط لتجنيد الذكور ، وكثير منهم في مقتبل الشباب ، وستويات الاجور التشجيعية للمجندين التي تماثل رواتب نواب الوزراء تقريبا . وفي الحقيقة ، فان حالات الهروب من الجندية الى المقاومة تعادل تقريبا حالات التجنيد للخدمة العسكرية .

وينطبق على الافغان تعريف الاسكندر الاكبر للبطل على انه الذي لا يسأل عن قوام عدوه بل الذي يسأل عن مكانه . وهذا الوصف يعرف المجاهدين الافغان بايجاز . ان المجاهدين الذين يحظون بتأييد عريض من الشعب الافغاني قد اوقفوا تقدم الاتحاد السوفياتي ببسالة لأربعة اعوام في دفاع صلب عن وطنهم ودينهم وحقهم في تقرير المصير كشعب . ولم يردعهم التفوق العسكري والتكنولوجي للقوات السوفياتية ولا العنف الذي تستخدمه هذه القوات ضد السكان الافغان . بل على العكس ، تسيطر المقاومة على ثلاثة ارباع الريف الافغاني وثلاث العواصم الريفية . وفي حقيقة الامر ، فان جهود موسكو لاضاع الافغان قد عززت شعورا جديدا للأمة الافغانية يقوم على اساس الروابط العامة للاسلام وعلى تصميمها الصلب على مقاومة العدوان والسيطرة السوفياتية .

ولا شيء يوضح بجلاء الطبيعة العدوانية لغزوا أفغانستان والزيف الكامل للحجج السوفياتية في دفاعها عن العدوان أكثر من النفور العام الذي أحدثه هذا العمل لدى الشعب الأفغاني . ولو كان رد الفعل على هذا الشعب مختلفا - لوانه ، على سبيل المثال ، رحب بالقوات السوفياتية على أنها محررة له ، لاختلف بالضرورة حكم المجتمع الدولي فيما يتعلق بهذا العمل السوفياتي . ان القواعد المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة تصبح ذات معنى عند تطبيقها على مواقف محددة . فليس من الممكن ان نميز بين الاستعمال القانوني والاستعمال الاجرامي للقوة دون ان نفحص أولا وبمعناية أسباب استعمال هذه القوة وطريقة ومدّة استعمالها والنتيجة التي ترتبت عليها .

وفي هذا الصدد ، فان استعمال الاتحاد السوفياتي للقوة لا يستند الى اي اساس قانوني ، ويفتقر الى اي تبرير اخلاقي او سياسي معقول . وكما رأينا بالفعل ، فان استعمال القوة من جانب الاتحاد السوفياتي لم يكن بناء على طلب اي سلطة شرعية في أفغانستان وترتب عليه مصرع رئيس الدولة آنذاك .

وبالمثل فان بلدان المنطقة لم تطالب بهذا العمل ولم ترحب به ، بل اعتبرته عملا عدوانيا سافرا وتهديدا لأمنها وللاستقرار الاقليمي . ولم يكن هناك دليل على أى تورط أجنبي في أفغانستان يمثل تهديدا للأمن السوفياتي . وعلاوة على ذلك لا يمكن تبرير عمل الاتحاد السوفياتي على أساس أنه كان يهدف الى تحرير الشعب الافغاني من الاضطهاد الداخلي أو السيطرة الاجنبية . وكما يوضح موقف الشعب الافغاني وتصرفاته بجلاء فان الاتحاد السوفياتي مضطهد ومعتد أجنبي وليس محررا . ولا توجد تقارير عن ترحيب الافغانيين بالقوات السوفياتية هاتفين " بارك الله أندروبوف " .

واجمالا فان الغزو السوفياتي ينتهك قواعد القانون الدولي والمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة . لقد استخدم الاتحاد السوفياتي القوة دون رادع ودون مراعاة لاصابات المدنيين . بل على العكس ، فقد هاجم عمدا السكان المدنيين في محاولة لاخلاء المناطق التي توجد بها مقاومة قوية من السكان . كما انه لم يسمح للجنود الدولية للصليب الأحمر أو لأية منظمة دولية انسانية أخرى بأن يكون لها وجود في أفغانستان أو ان تقوم بمهمتها الدولية . ولم يمنع مثل تلك المنظمات من العمل في أفغانستان فقط بل قصف عمدا المستشفيات التي اقامها الأطباء الفرنسيون في محاولة لطردهم خارج البلاد .

وفيما يتعلق بالفترة الزمنية للوجود السوفياتي في أفغانستان ، فان القوات السوفياتية قد مضى على وجودها هناك اربعة أعوام ، ولا تعطي موسكو أية علامات على نيتها لسحب تلك القوات في المستقبل القريب . وأخيرا ، فان نتيجة الغزو السوفياتي هي الانكار الواضح الذي لا لبس فيه لحق شعب افغانستان في ممارسة تقرير المصير . ان حجة موسكو بأن الشعب الافغاني قد مارس حقه في تقرير المصير عن طريق ما يسمى بثورة ساور الكبرى في نيسان /ابريل ١٩٧٨ ومن ثم فلا حاجة

للانتخابات الحرة ، أمر يثير السخرية ، والحجة لها دلالتها فقط بقدر ما توضح تفسير  
موسكو " الاورويلي " لتقرير المصير على أنه استيعاب بواسطة الامبراطورية السوفياتية .

ان الدراسة الدقيقة لتلك القضايا لا تساعد فقط على توضيح الطابع غير  
القانوني واللاأخلاقي للغزو السوفياتي لافغانستان بل يكشف أيضا ان محاولة الربط  
بين ذلك الغزو وبين عملية الانقاذ التي قامت بها الولايات المتحدة وست دول من  
الكاربيبي في غرينادا هي محاولة خبيثة فكريا ومشوشة اخلاقيا . وليس في نيتي مناقشة  
قضية غرينادا في هذا الوقت باستثناء انه فيما يتعلق بكل نقطة ذكرتها من قبل ، فان  
موقف الشعب المعني والسلطة الشرعية للعمل الذي تم ، وامن واستقرار المنطقية  
والتهديد الواضح الذي يمثله التورط الاجنبي ، والجهد لتجنب اصابات المدنيين  
والتعاون مع الوكالات الانسانية ، والنية المعلنة في سحب القوات بصورة سريعة وفي  
تاريخ معين ، والنية في اجراء انتخابات حرة بطريقة تتمشى مع مبدأ تقرير المصير ،  
وكذلك العامل الاضافي وهو سلامة المدنيين الامريكيين الابرياء الذين تعرضت  
حياتهم للخطر ، في كل هذه النقاط واكثر اختلفت غرينادا عن أفغانستان اختلف  
الليل عن النهار واختلف التحرر عن العبودية والاستقلال عن القهر .

ان الاخفاق في اجراء تلك الفروق ، كما قد يشعر البعض ، لن يبقى على  
استقامة مبدأ عدم استخدام القوة ، بل بالاحرى فان الاخفاق في تبيان تلك الفروق  
سيقوض القانون الدولي باعتباره اداة لحل النزاعات بطريقة تتمشى مع أغراض ومبادئ  
ميثاق الامم المتحدة .

وعلى أساس تلك الاغراض والمبادئ تؤيد مشروع القرار المقدم الينا اليوم  
ويتضمن مشروع القرار هذا حلا شاملا وعادلا للموقف في أفغانستان ، ويطالب بالانسحاب  
الشامل للقوات الاجنبية من أفغانستان ، وبحق الشعب الافغاني في اختيار شكل  
حكومته واستعادة الاستقلال السياسي لافغانستان ووضعها غير المنحاز ، وبحق  
اللاجئين في العودة الى ديارهم في امان وكرامة .

وتؤيد حكومتي هذه المبادئ ، كما تؤيد السعي من أجل تسوية سياسية  
تفاوضية لانتهاء المأساة التي يعاني منها الشعب الافغاني الان . واعتقادنا راسخ  
بأن التسوية السلمية ممكنة ، كما تؤيد جهود الامين العام تأييدا قويا للتوصل الى  
مثل تلك التسوية . وفي الواقع يستحق الامين العام وممثله الشخصي في المفاوضات  
بشأن أفغانستان السيد ديفوكوردفير اشادة خاصة لجهودهما المضطردة لانتهاء  
الاحتلال السوفياتي لأفغانستان . وقد أسعدنا أن نسمع عن التقدم الذي أحرز  
في مباحثات الأمم المتحدة . وستواصل حكومتي تأييدها لها في اطار المبادئ  
الأساسية الأربعة الواردة في القرار المقدم الينا اليوم . والاتحاد السوفياتي وحده  
هو الذي يستطيع أن يضمن نجاح تلك المباحثات بأن يلزم نفسه بجدول زمني للانسحاب  
الكامل لقواته من أفغانستان .

ان عناصر التسوية المنصفة والعادلة موجودة ، وقد صدقت عليها ممرارا  
الغالبية العظمى من الدول . وينتظر العالم أن يتخذ الاتحاد السوفياتي اجراء  
بحسن نية . ويأمل العالم في رؤية أفغانستان حرة تنعم بالسلام ، يستطيع فيها  
شعب ذلك البلد أن يقرر وحده مصير بلده . ومن المؤكد أنه اذا وجد شعب في  
العالم كسب حقه في تقرير المصير من خلال شجاعته وتصميمه وتضحياته وايمانه فهو شعب  
أفغانستان . وفي عصر يتسم بالاستخفاف بالقيم وعدم الايمان فان أفراد هذا الشعب  
ابطال حقيقيون . وهم يستحقون اعجابنا بشجاعتهم ومرونتهم ، ويستحقون تأييدنا  
لقضيتهم العادلة وعرفاننا الدائم لدفاعهم عن حقوق تعترف بها كل الشعوب وتمثل أساس  
السلم العالمي .

السيد روا كوري ( كوبا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : كلما بدأت

الشعوب في السير في طريق التحول الاجتماعي الحقيقي فانها تواجه بالقوى الرجعية  
للامبريالية التي تستخدم كل الموارد المتاحة لها في محاولة لوقف وعرقلة عمليات التحول

الاجتماعي . وحقيقة أن أفغانستان قد اختارت طريق التنمية المستقلة وتخلصت بذلك من سيطرة الامبريالية التي خسرت حليفا مخلصا في المنطقة بعد سقوط شاه ايران قد دفعت بالقوى الامبريالية لأن تبذل كل ما في وسعها لزعزعة استقرار هذه العملية، مشجعة ومدعمة القوى المعادية لعرقلة ترسيخ المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الافغاني .

وعندما اتخذت أفغانستان الخطوات الضرورية للدفاع عن نفسها ، وقامت بعمل سيادى قانونى مشروع بمقتضى المادة الحادية والخمسين من ميثاق هذه المنظمة ، قامت هذه القوى الرجعية نفسها التي أثارت هذه الحالة ، باستخدام مواردها الاقتصادية والعسكرية لتعزيز العدوان من الخارج \* .

وفي الوقت نفسه ، قامت تلك القوى بشن هجوم دبلوماسي لم يسبق له مثيل ، بما في ذلك اقحام هذه المناقشة في الأمم المتحدة ، ضد ارادة دولة ذات سيادة ، تحت ذريعة أن الحالة في أفغانستان تشكل خطرا على السلم والأمن .

ولكن الخطر الوحيد المائل في المنطقة هو ذلك الذى تشكله الامبريالية الأمريكية والرجعية الدولية ، عن طريق تدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وتدريبها وتمويلها للعصابات المسلحة التي تنتشر الرعب ، والتالي تشعل حربا غير معلنة لا تقل وحشية عن الحروب المعلنة ، وعن طريق حملة الافتراءات المكثفة التي تضمنت تصريحات استفزازية لرئيس الولايات المتحدة ذاته ، تشجع الجرائم التي ترتكبها العصابات ، في محاولة عقيمة لتقويض الانتصارات التي حققها الشعب الأفغاني .

ان الحالة التي أثيرت حول أفغانستان منذ انتصار ثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، هي في مجملها حلقة جديدة في السلسلة الطويلة من أعمال العدوان والتدخل التي ترتكبها الامبريالية . ولا جدال في أن هذه الأعمال قد تم تصعيدها من جانب الحكومة الأمريكية الحالية التي تقوم ، في نشاط عدواني ، بدور الشرطي الدولي ضد شعوب المنطقة ، التي اختارت طريق الاستقلال والتقدم الاجتماعي .

ان ما يهدد السلم والأمن الدوليين هو عشرات القواعد العسكرية الأمريكية التي أقيمت في جميع أنحاء العالم والتي تستخدم لدعم أشد الأنظمة رجعية وعدوانية ، مثل نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا والنظام الصهيونى في اسرائيل .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد كوه (سنغافورة) .



ان زيف الشواغل المزعومة ازاء مصير الشعب الأفغانى ، التي يعرب عنها المتحدثون الامبرياليون الرسميون الذين يستخدمون أسلوب الكاتب "أورويل" في تزييف الحقائق ، ان يسمون رجال العصابات وطنيين ، ويسمون الوطنيين ارهابيين ، هذا الزيف قد تكشف في التعليق الفج الذى تفوه به ريفان ، عندما طم بنتيجة التصويت الذى أجرى فى الأمم المتحدة على القرار الذى يدين عدوان أمريكا على غرينادا واحتلالها لها ، عندما قال " انه لم يعنى من تناول افطاري " .

ورغم أن تقرير الأمين العام يعلن القلق العميق ازاء بطء المفاوضات ، فانه يشير الى احراز تقدم فى الاتجاه الصحيح صوب بلوغ حل سياسى عادل ودائم . وان هذا كان ممكنا لأن جميع الأطراف المعنية ظلت مصممة كل التصميم على العمل بحسن نية للتوصل تدريجيا الى تسوية شاملة .

وفى هذا السياق ، نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص، السيد دييغو كوردوفيز فى الاعداد للمحادثات التي قد تؤدى الى انهاء اتفاق شامل . ولقد أعربت حركة عدم الانحياز أيضا عن اهتمامها بحل المشكلة، وتقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام ، كما حثته على مواصلة تلك الجهود . وطالبت فى الوقت نفسه بالنهوض بتسوية سياسية ، واتخاذ تدابير تؤدى الى اقامة علاقات يسودها الوئام بين دول المنطقة .

ان كوها التي بذلت قصارى جهدها ، لتخفيف حدة التوتر فى المنطقة، عندما كانت ترأس حركة عدم الانحياز، تأمل فى أن يؤدى الاتجاه المتعاطف صوب الحوار الى تهيئة مناخ من الثقة، يؤدى الى تسوية تفاوضية تتوخى مصالح جميع الأطراف، وتقوم على أساس مبدئى احترام السيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول .

وانا ما توقف التهديد الذى يشكله التدخل الامبريالى فى أفغانستان ، سيتمكن جميع الأفغانيين - وفقا لتقرير الأمين العام من :

" تقرير مستقبلهم فى ظل السلم ، وستكون الأسس قد وضعت للتفاهم

والتعاون المتبادلين فيما بين دول المنطقة " . ( A/38/449 ، الفقرة ١٢ )

ان كوها تتمسك بموقفها الراسخ والقائم على المبدأ ، وهو عدم تأييد الامبريالية، التي تعد المحرض الرئيسي والمشير للنزاعات، والتي تحاول عكس اتجاه التاريخ ، وهو الاتجاه الذي يؤدي حتما الى تحقيق السلم والتقدم .  
وفيما يتعلق بمشروع القرار المطروح على الجمعية، فاننا نعتقد انه يتضمن أحكاما لا يمكن أن يقبلها الطرف المعني الرئيسي ، وأنه ، بسبب طبيعته الفردية لن يسهم في التقريب بين الأطراف ، ولن ينهض بعطية التفاوض . لذلك فان وفدي سيصوت ضد مشروع القرار هذا .

السيد سوثاريا (النمسا ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان سأله

أفغانستان لا تزال تشكل احدى القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا . وهي مشكلة ليست لها آثار بعيدة المدى على استقرار هذه المنطقة فحسب ، وانما أيضا على السلم والأمن الدوليين .

ان التدخل العسكري المستمر في أفغانستان ، الذي أدانته الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك النمسا ، يشكل انتهاكا خطيرا لبعض المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي المبدأ القائل بأن على أعضاء الأمم المتحدة جميعا أن يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، والمبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، بما في ذلك حقها في أن تختار بحرية أنظمتها السياسية والاجتماعية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

هذه هي المبادئ الأساسية التي تحكم السلوك السلمي للعلاقات بين الدول . ولقد أكدت النمسا مرارا وعلى مدى السنوات ، على أهمية هذه المبادئ . ولا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة حالة تنتهك فيها هذه المبادئ بصورة مستمرة .

وفضلا عن ذلك ، فان الموقف في أفغانستان قد تسبب في وجود مشكلة انسانية خطيرة ذات أبعاد كبيرة . فان الملايين من الشعب الأفغاني اضطروا الى ترك ديارهم ، وسموا الى اللجوء الى الدول المجاورة لأفغانستان ، ولا سيما باكستان . وتضيف محنة هؤلاء اللاجئين الحاحا خاصا الى المسألة التي حاقت ببلدهم .

وهناك جانب آخر للحالة في أفغانستان يشير لظقتنا . ان الأحداث التي وقعت في ذلك البلد تمثل عائقا خطيرا لأي تحسن في المناخ السياسي بوجه عام ، وأمام حفظ السلم والأمن الدوليين ، والسعي من أجل التوصل الى حلول مشتركة للمشاكل العالمية الطحمة . ان هذه الأحداث قد وجهت ضربة قاسية لآمالنا في تحقيق نتائج ايجابية في هذه المجالات ، وفي مواصلة حوار دائم ومثمر ، في جو من الثقة والتعاون . وهذا سبب آخر يجعل تحقيق تسوية سياسية لمشكلة أفغانستان أمرا أشد الحاحا .

وفي رأينا أن مثل هذا الحل يجب أن يكون قائما على العناصر التي أكدت عليها الجمعية العامة مرارا وهي : الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية ، وممارسة شعب أفغانستان لحقه في تقرير المصير ، والضمانات الدولية بعدم التدخل ، والعودة الطوعية للاجئين .

وقد قدم خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المبادرات الهنائة التي حددت نطاق ومضمون التسوية السلمية تشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وأود أن أذكر بصفة خاصة اسهامات الدول الأعضاء في كل من منظمة المؤتمر الاسلامي ، وحركة عدم الانحياز ، والاتحاد الأوروبي .

وقد سعدت النمسا بصفة خاصة ان علمت من تقرير الأمين العام أن جهوده وكذلك جهود مبعوثه الشخصي السيد كورد ونيز ، مساعد الأمين العام ، قد استمرت وأسفرت عن تقدم ملموس في تحديد تفاصيل التسوية السلمية . ونأمل في أن يمكن لهذه الجهود اكتساب قوة دفع جديدة من أجل التوصل الى نتيجة ايجابية في المستقبل القريب .

ولأؤكد أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور أساسي في اعداد أساس التسوية فسي أفغانستان . وتشعر النمسا ، باعتبارها دولة عضوا نادتا دائما بتعزيز دور الأمم المتحدة ، بالرضى بصفة خاصة لهذا الاسهام الهام في حل المشكلة الأفغانية . وكما أوضح الأمين العام في تقريره ، يبقى الآن على أطراف النزاع أن تتخذ القرارات السياسية اللازمة من أجل التوصل الى تسوية مبهكرة . ونأمل مخلصين في أن تبدأ مثل هذه العملية دون ابطاء .

السيد جمال ( قطر ) : لا يزال الوضع في أفغانستان ، بما ينطوي عليه من توتر واضطراب وصراع دام بين طرفين غير متكافئين ، يهدد السلم والأمن الدوليين . لقد مضت حوالي أربع سنوات منذ التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان منتهكا بذلك مبادئ الميثاق وقواعد السلوك الدولي المتعارف عليها . وخلال تلك السنوات الأربع ، لم تتوان جهود المجتمع الدولي الذي هاله تدخل دولة عظمى في شؤون دولة صغيرة ، والذي قد سارع على أثر حدوث التدخل بالمطالبة بسحب القوات الأجنبية من أفغانستان في الحال ، وذلك بموجب القرار ( ٢ ) الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة ، ثم تعاقبت قرارات الجمعية العامة خلال دوراتها العادية الخامسة والثلاثين ، والسادسة والثلاثين ، والسابعة والثلاثين ، مؤكدة على منطوق قرار الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة المذكور .

ولم تقتصر الجهود الدولية على هذا المحفل الموقر فحسب . فقد انشغل المؤتمر الاسلامي بهذه القضية وأصدر قرارات على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الدول والحكومات طالب فيها بحل المشكلة الأفغانية على أساس مبادئ الميثاق .

وكان آخر هذه الجهود الدولية مطالبة المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي انعقد في نيودلهي في شهر آذار / مارس من هذا العام ، مطالته بايجاد تسوية سياسية تقوم على انسحاب القوات الأجنبية والاحترام التام لاستقلال أفغانستان ، وسيادتها ، وسلامتها الإقليمية ، ووضعها غير المنحاز ، وعلى المراعاة الدقيقة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ولا بدّ من التنويه ، في هذا السياق ، بالجهد الجدير بكل تقدير الذي يبذله السيد الأمين العام للأمم المتحدة ومثله الشخصي من أجل ايجاد حل عادل لهذه المشكلة . فقد أسفرت محادثات السيد دييغو كوردونيز ، الممثل الشخصي للأمين العام ، مع المسؤولين في اسلام آباد وكابول وطهران في أوائل العام الماضي عن اجراء الجولة الاولى من المحادثات غير المباشرة في شهر حزيران / يونيه عام ١٩٨٢ في جنيف . وقد تمخضت هذه المحادثات عن تحديد عناصر التسوية الشاملة لمشكلة أفغانستان ، ومن بينها انسحاب القوات الأجنبية وعدم التدخل بجميع أشكاله وتأمين ضمانات دولية وعودة اللاجئين الأفغان بمحض ارادتهم .

وبالرغم من التفاؤل المشوب بالحذر الذي أشاعته هذه النتائج الأولية ، فقد تجمد الوضع نتيجة لفشل الجولة الثانية للمحادثات غير المباشرة التي عقدت في جنيف في شهر حزيران / يونيه الماضي من السنة الجارية ، في الاتفاق على صياغة عناصر التسوية في شكل تسوية شاملة ، وقد أشار الأمين العام في تقريره A/38/449 الى هذه العقبة بقوله انه لم يكن في الوسع ازالة الخلافات بشأن الاتجاهات والمواقف فيما يتعلق بعدد من القضايا ، ومن بينها قضايا حاسمة ، تركت معلقة .

ومن أهم هذه القضايا المعلقة التي أشار اليها تقرير الأمين العام ، الاتفاق على اطار زمني لانسحاب القوات الأجنبية تطبيقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات المحافل الدولية الأخرى .

فمن شأن تسوية هذه القضية الحيوية الى جانب استكمال عملية التشاور مع اللاجئين الأفغان حول تأمين الظروف المناسبة لعودتهم الاختيارية والمعادنات الخاصة بالضمانات الدولية ، من شأن استكمال ذلك أن يؤدي الى احراز مزيد من التقدم نحو تحقيق تسوية شاملة ، وتتويج مبادرة الأمين العام بالنجاح المنشود .

لقد مرت أربع سنوات على التدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان . وبالرغم من عدم التكافؤ الرهيب بين القوة الغازية التي تنتهي الى دولة عظمى من جانب ، وبين قوة الشعب الأفغاني الذي هب لتحرير وطنه والدفاع عن حريته واستقلاله وعقيدته من جانب آخر . فقد تصدى الشعب الأفغاني شاهرا سلاحه المتواضع ضد القوات الأجنبية المدججة بأحدث الأسلحة ببطولة واستشهاد جديرين بكل تقدير واعجاب .

ولكن لا بطولة المجاهدين الأفغان ، ولا تعاطف الرأي العام العالمي معهم واعجابه بهم ، استطاعت أن تغير الواقع المأساوي . وهو أن الاستبسال والفداء وحدهما ، حتى اذا كانا معززين بالحق والشرعية ، ليسا ندا متكافئا لسلاح دولة عظمى . ولذلك كان من الطبيعي أن تؤدي هذه الحقيقة الى مقتل أكثر من ١٣ ألف أفغاني - ثلثاهم من المدنيين - منذ التدخل العسكري الأجنبي وتشريد الملايين من اللاجئين الأفغان الذين بلغ عددهم في باكستان وحدها حوالي ثلاثة ملايين لاجئ . ولعل هذا الرقم الهائل ينطوي على أبلغ تعبير عن البعد الانساني المأساوي للمشكلة الأفغانية . ومن ثم كان حرص الجمعية العامة وحركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي على تضمين قراراتها جميعا الحث على تمكين اللاجئين الأفغان من العودة الكريمة الى ديارهم الى جانب احترام حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره ، دون تدخل خارجي .

ان وفد دولة قطر ، اذ يؤيد نضال الشعب الأفغاني المسلم الشقيق من أجل استرداد حقه المشروع في اختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بمنأى عن أي تدخل أو قسر خارجي بأي شكل من الأشكال ، يؤكد من جديد موقف دولة قطر من هذه المشكلة الذي أعلن في اطار قرارات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز أو البيانات الرسمية الصادرة باسم حكومة قطر وأقربها البيان الذي ألقاه سعادة وزير الدولة للشؤون الخارجية لقطر ، في جمعيتكم الموقرة خلال افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة حيث أعلن :

" ان دولة قطر ترفض رفضا قاطعا ومبدئيا حل مشاكل الخلافات بالقوة المسلحة . كما تؤمن ايمانا مطلقا بحق كافة الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها . ومن هذا المنطلق ، فاننا نرجو آملين أن تكفل مجهودات الأمم المتحدة بالنجاح في اعادة الحياة الطبيعية الى أفغانستان ، وان تجلوا جميع القوى الأجنبية عن ذلك البلد المسلم الصديق ، وتتاح لشعبه حرية اختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي يناسبه " . ( A/38/PV.24 ، ص ٤٨ )

ومن منطلق هذا الموقف ، تبني وفد قطر مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.17 المعروض أمام الجمعية العامة بشأن "الوضع في أفغانستان وآثاره على السلم والأمن الدوليين" ، على أساس ان مشروع القرار المذكور هو بمثابة تأكيد للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية الطارئة السادسة ودوراتها العادية الثلاث الماضية ، فضلا عن أنه يؤكد على أهمية مواصلة جهود الأمين العام فيما يتعلق بايجاد حل سياسي للمشكلة ، وبحث تأمين ضمانات مناسبة لعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الاستقلال السياسي وسيادة جميع الدول المجاورة ووحدة أراضيها الاقليمية وفقا لمبادئ الميثاق .

وأخيرا ، لا يسعنا الا أن نعرب عن أملنا في أن تكفل هذه الجهود الدبلوماسية بالنجاح في أقرب وقت ممكن ، حتى نعجل بوضع نهاية لمعاناة الشعب

الأفغاني والأعباء المادية والمعنوية والسياسية الفادحة التي تتحملها البلدان المجاورة  
لافغانستان نتيجة للتدخل العسكري الأجنبي .

السيدة مولوكين (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للسنة

الرابعة على التوالي ، يطلب من الجمعية العامة ان تبحث المأساة المستمرة في  
أفغانستان ، وفي كل سنة ، منذ الغزو السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ،  
تصدر الجمعية العامة قرارات بأغلبية ساحقة تطالب بانسحاب القوات الأجنبية وبالتسوية  
السلمية . وبالرغم من قرارات الامم المتحدة والتعاطف الدولي ، لا تزال الحالة في  
أفغانستان موضع قلق شديد . ان التدخل العسكري الأجنبي المتناقض مع المبادئ  
الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، يفرض تهديدا على السلم والاستقرار في أرجاء  
المنطقة .

بعد ما يقرب من أربع سنوات من الاحتلال ، لا يزال الشعب الأفغاني يدفع  
الثمن ويتحمل العبء ليضمن بقاء حريته . ولقد أصبحت الخسائر الناجمة عن الغزو  
السوفياتي فادحة . فقد تسبب هذا الغزو في خسائر هائلة في الأرواح البشرية ،  
وجلب المعاناة والتدمير الواسعي النطاق على المجتمع الأفغاني . وقد تسبب الاضطهاد  
السياسي ، والأعمال العسكرية ، والاقتصاد الممزق الى فرار ما يقدر بربع السكان  
الأفغان ولجوئهم الى البلدان المجاورة .

لقد لاحظنا ان وزير خارجية أفغانستان السيد شاه محمد دوست قد أعلن في  
خطابه الى الجمعية العامة في الشهر الماضي انه :

" . . . تم تدبير نصف مجموع المدارس في البلاد و . ٥ في المائة من  
المستشفيات و ١٤ في المائة من مركبات النقل العام و ٧٥ في المائة من خطوط  
الاتصالات وعدد من منشآت الطاقة الكهربائية والحرارية في البلاد وغير ذلك

من المرافق العامة " . ( A/38/PV.21 ، ص ٣٣ )

وهذا دليل واضح على آلام الشعب الأفغاني ومعاناته .



ان الأثر السلبي للتدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان على السلم والأمن الدوليين لظاهر بجلاء تام . وقد أوجد هذا التدخل شكوكا وتوترات خطيرة في هذه المنطقة المتفجرة للغاية . مما أثر بدرجة كبيرة في علاقات الشرق والغرب ، وألحق الضرر بالانفراج وبالجهود الرامية الى الحد من سباق التسلح . وفي الأمم المتحدة رأينا كيف أثر هذا التدخل على العلاقات بين الدول الكبرى ، مما يعرقل بالضرورة أيضا فعالية منظماتنا بأسرها بل ويقلل من مصداقيتها . فضلا عن ذلك ، يشكل التدخل في أفغانستان سابقة خطيرة للغاية .

ان لنا جميعا مصلحة في التوصل الى تسوية عادلة دائمة لأزمة أفغانستان . ويتمثل لب المشكلة في عدم المرونة والاستعداد لتناول مسألة انسحاب القوات بجدية فالأزمة في أفغانستان ما هي الا نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي المسلح ، ويكمن حلها في انهاء ذلك التدخل . وتعتقد حكومة بلادي بان استمرار الاحتلال سيسهم في جعل العنف أكثر انتشارا وأكثر تدميرا ، لذلك نحث الاتحاد السوفياتي على أن يسحب قواته من أفغانستان ، وأن يبحث بصورة جادة الآثار الايجابية لتسوية متفاوض عليها . كما نحث أيضا سلطات كابول على أن تنهي جهودها العقيمة الرامية الى استعباد الشعب الأفغاني .

ان مشروع القرار المعروض علينا يجسد العناصر الأساسية والاطار العملي لتسوية سياسية شاملة لمشكلة أفغانستان على النحو التالي : أولا ، الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية ، وثانيا ، استعادة أفغانستان لوضعها المستقل غير المنحاز؛ وثالثا ، حق تقرير المصير للشعب الأفغاني ؛ ورابعا ، حق اللاجئين الأفغان في ان يعودوا الى ديارهم بأمان وكرامة .

ويحيط مشروع القرار علما بالعملية الدبلوماسية التي بادرت بها الأمين العام ، ويؤيد جهوده في السعي وراء ايجاد تسوية سلمية . ويحدونا الأمل في أن تظل مبادرته وجهوده تحظى بتأييد المجتمع الدولي وتشجيعه التام . وتؤيد النرويج تمام التأييد جهود الأمين العام . ونحن نحث أطراف النزاع على أن تتعاون معه في جهود الرامية الى ايجاد تسوية .

أود أن أضيف هنا ان الحكومة النرويجية تشاطر مشاعر القلق التي عبر عنها الأمين العام في تقريره فيما يتعلق ببطء سير المفاوضات والمصعوبات التي صادفتها . وفي رأينا ان تحديد اطار زمني معقول لانسحاب القوات الاجنبية سيعطي دفعة حاسمة لعملية الأمم المتحدة . في الختام ، أود أن أضيف بعض كلمات فيما يتعلق بمسألة اللاجئين ؛ ان هناك أكثر من ٤ ملايين شخص ، يمثلون ربع سكان افغانستان ، لجأوا الى كل من ايران وباكستان المجاورتين ، وباكستان لديها أكثر عدد من اللاجئين في العالم ان يقدر عدد هم بـ ٢٩ مليون شخص .

وفي باكستان وحدها ينفق في كل يوم أكثر من مليون دولار امريكي على رعاية اللاجئين الافغان و ٥٥ في المائة من هذا المبلغ تتحمله باكستان حيث يلقي هذا عبئا ثقيلا على مواردها المحدودة . فاسمحوا لي أن أشيد في هذا الصدد اشادة خاصة بباكستان كما يجب ان نقدر تقديرا خاصا للعاملات الانسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة وما الى ذلك من الجهود التي لا تكل للتخفيف من معاناة اللاجئين الافغان اليوساء ، وبصفة خاصة مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ومنظمة الصليب الاحمر الدولية . ومازلنا نأمل بصدق ان تتغير عما قريب الظروف التي نشأت في افغانستان بما يمكن اللاجئين من العودة الى ديارهم . لقد وفرت النرويج من جانبها . ٤ مليون كرونة نرويجية - أي ما يساوي . . . ٥٥٠ دولار امريكي - للمساعدة الانسانية على مدى السنوات الثلاث الماضية . ونحن على استعداد لمواصلة مساعدتنا وزيادتها للاجئين الافغان .

السيد موميني (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تناقش الجمعية

العامه اليوم للمرة الخامسة الحالة في افغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين . وبالمنظر الى أن كل ما يمكن قوله بشأن هذه القضية قد قيل ، فان وفد بلادي لا ينتوى الاطنا ب . ومع ذلك ، فانبنا نود أن نذكر فقط بأن دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة قد تم عقدها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ في أعقاب التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان وتقدم قسرا ر يدعو الى الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الاجنبية في افغانستان من أجل

تمكين شعبها من تقرير شكل حكومته متحررا من أى نوع من التدخل الخارجي . وتم اعتماد هذا القرار في تلك الدورة ، ولكن الدولة الاجنبية المعنية لم تحترم النداءات الدولية . ان التدخل العسكري في أفغانستان وهي دولة اسلامية غير منحازة يعتبر انتهاكا صارخا للمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولمدونة السلوك الدولي المتعارف عليها . ان هذا الانتهاك يمثل تهديدا للأمن والاستقرار ليس فقط في المنطقة ولكن في العالم بأجمعه . ان هذا التدخل يمثل سابقة خطيرة ، كانت نتيجتها ما شاهده المجتمع الدولي مؤخرا في الكاريبي .

ونظرا للآثار الخطيرة للتدخل الاجنبي في افغانستان ، فان هذه المنظمة وحركة بلدان عدم الانحياز وكذلك منظمة المؤتمر الاسلامي قد عبرت جميعها عن القلق ازاء هذا التدخل ، ودعت باستمرار لانسحاب كل القوات الاجنبية من افغانستان . ان الأزمة في افغانستان نتيجة مباشرة للتدخل الاجنبي ، وحلها يتمثل بصفة مباشرة في وقف هذا التدخل . ونحن في جزر القمر لا يمكننا الا ان نستمر في المطالبة بايقاف هذا التدخل . لقد تم اعتماد أربعة قرارات في هذا المحفل تدعو لانسحاب كل القوات الاجنبية وايجاد الظروف المواتية للتوصل الى تسوية سلمية . وما يؤسف له انه حتى الآن ورغم الجهود الضخمة التي بذلها الأمين العام لمنظمتنا ، فانه لم يمكن التوصل إلا الى نتائج ضئيلة بلوغا لهذه الغاية .

ومع ذلك فان وفد جزر القمر لم يفقد الأمل ولا يزال يحدوه الأمل في ان اعتماد مشروع قرار العام الحالي الذي طرح علينا من قبل ٤٤ دولة سيؤدي بالحكومة السوفياتية الى ان تعود الى رشدها ، وان تدرك ان مصالحها لا يمكن ان تتحقق الا من خلال تسوية سلمية لهذه المشكلة المؤسفة في أسرع وقت ممكن .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قام الاتحاد

السوفياتي بغزو افغانستان في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ولا يزال يحتفظ بعدد كبير من القوات هناك ، ورغم ان هذا التدخل احدث خسائر كبيرة ، الا ان الشعب الافغاني

لا يزال صلباً في مقاومته ويخوض حرب العصابات في جميع أرجاء البلاد . استمعنا الى الكثير من التقارير حول القتلى من المدنيين ، بما في ذلك النساء والأطفال . ولا يمكن حصر المنازل التي هدمت نتيجة لقصف القرى والمدن بما اضطر ملايين الأشخاص الى البحث عن ملجأ خارج بلادهم . ان التدخل العسكري السوفياتي في افغانستان قد زاد من التوترات ليس في جنوب غربي آسيا فحسب بل في العالم أجمع .

ان هذا الوضع المشين ما زال مستمرا منذ ما يقرب من أربع سنوات ، ويحاول الاتحاد السوفياتي ان يلتقي بمتابعة القتال المستمر على تدخل من بلدان أخرى . ولكن الحقيقة هي ان شعب افغانستان نفسه هو الذي يقاوم بشراسة الاحتلال العسكري السوفياتي والتدخل في شؤون بلاده . وعلى الاتحاد السوفياتي ان يعترف بأن التسوية العسكرية لا يمكن بلوغها ، وفي الواقع فانه لا يمكن التوصل اليها على الاطلاق .

ان الأصوات المعربة عن القلق العميق والمطالبة بتسوية هذه المشكلة الخطيرة قد ارتفعت في المجتمع الدولي كله ، وتعتبر قرارات الجمعية العامة صدى لها وهي القرار ٢ ( د إ ط - ٦ ) الذي صدر في الدورة الاستثنائية السادسة الطارئة وقرارات الجمعية العامة ٣٥/٣٧ و ٣٤/٣٦ و ٣٧/٣٧ . ومع ذلك ولأن الاتحاد السوفياتي لا يزال متعننا فانه لا توجد بادرة أمل للتسوية . ان حكومة اليابان مصممة على تمسكها بضرورة وقف تدخل الاتحاد السوفياتي في افغانستان الذي يتعارض مع القانون الدولي والعدالة . وعلى الاتحاد السوفياتي أن يسحب قواته فوراً . ان الحالة يجب أن تسوى وفقاً لمبادئ عدم التدخل واحترام حق تقرير المصير لشعب افغانستان .

ان الأمين العام قد قام بجهود قوية من أجل التوصل الى تسوية للحالة في افغانستان وذلك كما جاء في تقريره الوارد في الوثيقة A/38/499-S/16005 . ان ممثله الشخصي السيد كورد وفز قد زار البلدان المعنية في كانون الثاني /يناير الماضي ، كما قام الأمين العام نفسه بزيارة الاتحاد السوفياتي في آذار/ مارس . وبالإضافة الى ذلك فان ممثله الشخصي قد قام بجهود مكثفة للوساطة في جنيف في نيسان /ابريل وحزيران /يونيه الماضيين . ان اليابان قد تابعت بعناية بالغة كل هذه الجهود من أجل تسوية سياسية للمشكلة وللأسف فانها مع ذلك لم تؤد الى نتائج محددة . ان حكومة اليابان تأمل في أن يستمر الأمين العام في العمل من أجل التوصل الى حل رغم أننا ندرك أن صعوبات ضخمة تواجه هذه المشكلة المعقدة . ان حكومة اليابان تعتقد أن مثل هذه الجهود يجب أن تكون متسقة مع القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة . ومن الأهمية بمكان أن يتم انسحاب القوات السوفياتية الكامل من افغانستان .

ان الموقف في افغانستان له آثار ضخمة على باكستان وعلى بلدان اخرى مجاورة . وبصفة خاصة ، فان حكومتي تتعاطف مع حكومة باكستان التي تواجه مصاعب متعددة الأوجه عن طريق استقبالها لملايين اللاجئين من افغانستان . ونحن نحیی بكل تقدير الجهود الانسانية التي بذلتها في هذا الصدد . ان اليابان من جانبها قد قدمت تعاونها لأنشطة الغوث عن طريق مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين

بالأم المتحدة، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمات أخرى. واننا نعتزم الاستمرار في تقديم مثل هذا التعاون من وجهة نظر انسانية وانطلاقا من اعتبارات السلم والاستقرار الاقليميين.

ان اليابان تؤيد بقوة مشروع القرار A/38/L.17 الذي يؤكد المبادئ الأساسية من أجل تسوية المشكلة. واننا نأمل في أن يعتمد مشروع القرار من جانب الأغلبية الساحقة وذلك على نسق القرارات السابقة بشأن هذه المسألة.

ان حكومة اليابان تكرر نداءها الى الاتحاد السوفياتي كي يستمع الى النداءات التي وجهها المجتمع الدولي خلال السنوات الأربع الماضية من أجل انسحاب قواته دون ابطاء. وكلما استمر الاتحاد السوفياتي في تدخله العسكري في افغانستان، فانه سيكون عرضة للانتقاد الدولي، اذ كيف يمكن أن يثق المجتمع الدولي في نداءات الاتحاد السوفياتي من أجل السلم والانفراج بينما تحتل قواته العسكرية افغانستان؟ ان اليابان تؤمن ايمانا راسخا بأن التسوية التي يوافق عليها شعب افغانستان والتي تحترم حقه في تقرير مصيره بالكامل، هي فقط التي ستؤدي الى جلب السلم والاستقرار الدائمين في افغانستان.

السيد غوكجي (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المجتمع

الدولي رغم مرور أربعة أعوام، لا يزال يواجه طريقا مسدودا خطيرا يتمثل في الموقف في افغانستان، فليس هناك تحسن داخل البلد أو أي نوع من التقدم الملموس الذي تعترف به الأطراف في الجهود لتحقيق حل سياسي. ويشعر شعب وحكومة تركيا بالحزن العميق للمحن والمعاناة الطويلة لشعب افغانستان. ومنذ يومين فقط، علمنا بأن طيارا افغانيا لطائرة حربية مقاتلة هرب الى باكستان احتجاجا على سياسات الحكومة الحالية في بلده. وهذا دليل واضح على المشكلات الخطيرة الناشبة في افغانستان.

وان الأمة التركية لتصلي من أجل أن يسأتي اليوم الذي تعوض فيه التضحيات العظيمة لشقيقتها الأفغانية بالحرية واستعادة حقها المشروع في العيش على أرضها في سلامة وكرامة وفي ظل حكومة من تختارها.

ان الموقف في افغانستان اليوم مصدر خطر كبير، ويمثل تهديدا خطيرا على الاستقرار الاقليمي، ويحمل في ثناياه آثارا واسعة المدى على السلم والأمن الدوليين. واستمرار هذا الطريق المسدود في قضية افغانستان لا يقلل في رأينا من الأخطار المحيطة بها، بل على العكس يجعل المشكلة أكثر صعوبة على الحل، ومن ثم يزيـد التكلفة والأخطار على من يعينهم الأمر، ولذلك فمن الأهمية الحيوية ايجاد تسوية سلمية لافغانستان دون اذاعة للوقت. ان حل هذه القضية يعني تخفيفا هاما للتوتر الدولي، واستمرارها من جهة اخرى سوف يعمل على زيادة تفاقم الموقف الدولي الصعب. ان شعب افغانستان قد برهن بالفعل على أنه لن يستسلم للسيطرة الأجنبية أيًا كانت القدرة العسكرية التي يواجهها. ويعلم العالم كله أن نضال شعب افغانستان الباسل لن يتوقف حتى يصل الى تسوية سلمية لمختلف المشكلات التي تؤثر على بلده وهذا هو ما جعل حكومة تركيا منذ بداية مسألة افغانستان تدعو الى الحاجة الى حل سلمي وتؤكد باعتمادها أن هذا الحل هو أكثر الطرق عملية وقبولا لحل هذه المشكلة. ان اللاجئين الأفغان الذين يبلغ عددهم أربعة ملايين يمثلون مهمة انسانية جسيمة لباكستان وايران. وهذا وضع لا سابقة له، حيث اضطر واحد من كل أربعة من الأفغانيين أن يترك بلده ويطلب اللجوء الى دول مجاورة تواجه مشكلاتها الخطيرة. ولا يتمخض ذلك عن ظروف بالغة الصعوبة وألم لا سابقة له لملايين الأفغان من الأطفال والنساء والرجال فحسب، بل يمثل أيضا أعباء ثقيلة مكلفة على اقتصاد باكستان وعلى مجتمعها. وهذا الأمر نفسه ينطبق كذلك على ايران.

ويتعين علينا ألا نعرب عن تقديرنا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجميع الوكالات الدولية الانسانية فحسب على الجهود الباسلة التي قدمت للشعب الافغاني - وانما أيضا وبصفة خاصة لشعبي وحكوتي باكستان وايران . وستواصل تركيا ، من جانبها ، تقديم مساعدة الفوث الانسانية للاجئين الافغانيين ، وتحث الجميع على أن يفعلوا الشيء نفسه . وفي انتظار الحل السياسي في أفغانستان من واجبنا الاعراب عن تضامننا مع الشعب الافغاني بأن نحاول مساعدته لتخفيف المحن والمصاعب التي يتعرض لها اللاجئين .

ان مشكلة اللاجئين ، وكذلك جوانب المسألة الافغانية الاخرى ، لا يمكن أن تحل الا عن طريق المفاوضات الرامية الى التسوية السياسية . وفي الوقت نفسه لكي يكون الحل السياسي دائما ، يجب أن يتناول المشاغل المشروعة لجميع أطراف النزاع .

ان موقف حكومة تركيا بشأن كيفية التوصل الى الحل العادل والدائم لمسألة افغانستان قد قدم بكل وضوح واتساق ممكنين وهو يقوم على ما يلي : ان انسحاب جميع القوات الاجنبية من ذلك البلد هو بغير شك المتطلب الرئيسي لأي حل ؛ ان السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي والطابع غير المنحاز لا فغانستان يجب اعادتها واحترامها ؛ وان الشعب الافغاني يجب أن يكون حرا ويسمح له باختيار شكل حكومته وطريقة حياته دون تدخل خارجي أو تعرض للتخريب والقسر والضغط ؛ وهناك عنصر آخر له أهمية حيوية هو تهيئة الظروف التي تسمح للاجئين الافغانيين بالعودة الى بلدهم في أمان وكرامة .

وكما قلت في بداية خطابي ، لا يزال الطريق مسدودا فيما يتعلق بافغانستان ولكن تشجعنا حقيقة أن جميع المحافل الرئيسية للمجتمع الدولي لا تزال تبدي اهتماما وثيقا بالمشكلة الافغانية . فالمؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز يهتمان بتقديم اسهام ايجابي ويعملان بنشاط في هذا الصدد . والدول العشر تتمسك بموقف بناء وباستعدادها المعلن وقدرتها على المساعدة التي ينبغي أن تستفيد بها جميع الأطراف المعنية .

ويجب أن نؤكد هنا الجهود ذات الأهمية الخاصة التي يبذلها الامين العام ، ونعيد التأكيد على تأييدنا الراسخ له في مبادراته . وقد لاحظنا ببعض الرضى أنه :



" تم احراز تقدم جوهري في تحديد محتويات التسوية الشاملة ، ومبادئها وأهدافها ، والعلاقات المتبادلة بين العناصر الأربعة المكونة لها ، والأحكام الخاصة بتنفيذها ، بما في ذلك الأطر الزمنية " . ( A/38/449 ، الفقرة ٧ )  
ولقد أخذنا بعين الاعتبار ما يبلغنا به الأمين العام حين يقول :  
" الا انه لم يمكن تجاوز الاختلافات في المواقف ازاء عدد من القضايا ،  
بما في ذلك بعض القضايا الحرجة ، وهي قضايا تركت معلقة " . ( المرجع نفسه )  
ونحن نشاطر الأمين العام قلقه ازاء التقدم البطيء للمفاوضات ، ونعتقد انه وقد تحددت  
العقبات الرئيسية ، فقد حان الوقت للتقدم الى الأمام . ويتعين على جميع الأطراف  
أن تقدم تعاونها الكامل للأمين العام وأن ترد على حسن النية الذي ظهر فعلا في  
هذه المفاوضات . ونلاحظ أيضا بالرضى استعداد باكستان المستمر للتعاون الكامل مع  
الأمين العام . ان العملية الدبلوماسية التي بدأها الأمين يجب أن تستمر ويجب أن  
نشجع جميعا هو والأطراف المعنية حتى نصل بالعملية الى نهاية ناجحة . وبالنسبة  
لنا فان هذا يعني افغانستان الحرة المسالمة التي تعيش في أمن مع جاراتها .

السيد ثيون براسييث ( كمبوتشيا الديمقراطية ) ( ترجمة شفوية عن

الفرنسية ) : من بين المسائل الواردة على جدول أعمال الجمعية العامة ، موضوعان  
في غاية الأهمية يشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين وهما يتشابهان في عدة نواح  
بطريقة مذهلة . وهما مشكلة كمبوتشيا التي نشأت عن الغزو الفيتنامي في ٢٥ كانون الاول /  
ديسمبر ١٩٧٨ ؛ ومشكلة أفغانستان التي نشأت عن الغزو السوفياتي في ٢٥ كانون الاول /  
ديسمبر ١٩٧٩ أي بعد سنة من الغزو الاول . ففي ذلك اليوم اجتازت القوات المسلحة  
للاتحاد السوفياتي حدود افغانستان بأمل اخضاع الشعب الافغاني في بضعة أشهر .  
ولكن لأربع سنوات تقريبا ، ارغمت على خوض حرب استمرت لمدة أطول من الحرب العالمية  
الثانية ولا ترى نهاية لها بعد . ان الجيش الأحمر - ولا داعي لذكر الجيش الضعيف  
المنقسم العميل في كابول - لا يمكنه مغادرة المدن الكبيرة أو الابتعاد عن الطرق الرئيسية .

ان حكومة كابول قد انهارت وسلطتها غير قائمة في الجزء الأكبر من البلاد . وفي كابول نفسها يزيد المجاهدون - بمساعدة ودعم الشعب - أنشطتهم التي تتراوح بين المقاومة السلبية والعدد المتزايد من الهجمات .

وهذا الوضع الذي غاص فيه جيش أكبر دولة توسعية في العالم في الوحل ، لم يفلح الا في زيادة حدة الانقسامات والنزاعات الدورية بين طائفتين عميلتين موجودتين في السلطة في كابول ، بين " بارشام " بقيادة بابر كرامال ، و " خلق " . ودارت معارك كثيرة بين هاتين الطائفتين خلفت مئات القتلى والجرحى ؛ واحدى هذه المعارك ، ولن تكون اخرها بالتأكيد ، معركة ١٧ آب / اغسطس الماضي في مدينة هيرات . وان يعجز الاتحاد السوفياتي عن اخضاع الشعب الافغاني - مثلما تعجز فييت نام عن اخضاع شعب كمبوتشيا - فانه يحاول ابتلاع البلد عن طريق " التهديئة " - أى بالقضاء على كل المعارضين - وعن طريق فرض الطابع السوفياتي .

ان محاولة القضاء على الشعب الافغاني قد برزت في آذار / مارس الماضي في اوسلو خلال عطية استماع دولية نظمتها جميع الاحزاب السياسية في البرلمان النرويجي . ووفقا لشهادة الافغانيين الذين تمكنوا من الهرب من البلاد ، فان أعمال الاعتقالات والسجن والتعذيب والاعدام تتزايد بهدف القضاء على كل المنافسين وكل الذين يمكن أن يتزعمو المعارضة . وفي كابول يوجد على الأقل ثمانية مراكز للتعذيب . وفي سجن " بول اي شاركي " في ضواحي كابول عشرات الآلاف من السجناء جرى ذبحهم ولا زال ١٥٠٠٠ فرد معتقلين هناك . وخارج المدن في بقية البلاد ، ولا سيما حيث توجد مقاومة من السكان ، فان قوات السوفيات تقتل وتذبح وتدمر ، وتقوم الطائرات السوفياتية والطائرات العمودية باستخدام المدافع الآلية والقنابل وتحطم القرى وتحرق المحاصيل ومخازن الحبوب وتنتشر الرعب ، ولا تتورع عن استعمال الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية اذا رأت ضرورة لذلك .

ان الاتحاد السوفياتي الذي يدعي أنه رسول السلم والانفراج ، وانه أيضا الحليف الطبيعي لبلدان عدم الانحياز ، بارتكابه هذه الجرائم ، أفرغ افغانستان بالفعل من أكثر

من ربع سكانها . لقد ذبح مئات الألوف من الافغانيين ، ولجأ حوالي ٣ ملايين افغاني الى باكستان وأكثر من مليون آخرون لجأوا الى ايران . والسياسة الانسانية لهذين البلدين اللذين يمثلان العاوى الاول ، وخاصة باكستان ، تستحق التأييد المستمر والاعجاب من السياسة الدولية .

والى جانب هذه الاجراءات الرامية الى تفريغ أفغانستان من الذين يعارضون غزوها ، شرعت موسكو في العمل على فرض الطابع السوفياتي بهدف ابتلاع البلاد على المدى الطويل . ان عشرات الآلاف من الشباب يرسلون الى الاتحاد السوفياتي ليلقنوا الجهاد الحزبية ، ووقعت عشرات الاتفاقيات التي تربط أفغانستان بالكتلة السوفياتية على جميع المستويات ، ووضع التعليم والاقتصاد والموارد الطبيعية للبلاد تحت السيطرة السوفياتية المباشرة . ولا تستطيع الادارة في كابول العمل الا بالاستعانة بمئات من الرسميين السوفيات والمستشارين التابعين لجهاز المخابرات السوفياتية (كي جي بي) . ومثلما يحدث حالياً في بنوم بنه ، ان بيت في كل المسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية المتعلقة بها في هانوى ، فكذلك بيت في هذه المسائل الخاصة بكابول في موسكو . وكما يقول السيد محمد حيدر نائب عميد جامعة كابول الذى لجأ منذ عدة شهور الى باكستان مع أسرته ، فان أربعة أخماس الأساتذة الأفغان اما هربوا من البلاد أو زوج بهم في السجون أو قتلهم المحتلون . وأهل محلهم أساتذة سوفيات عملوا على تغيير البرامج التعليمية لكي تماثل النظم السوفياتية . ان غزو فييت نام لكبوتشيا بمساعدة من الاتحاد السوفياتي ، قد وفر للقوات المسلحة والسلاح الجوى السوفياتيين أول قواعد عسكرية لهما في المياه الدافئة في دنانغ وكام رانس في فييت نام . وبفضل هذه القواعد يمكن رصد طرق الاتصال الحيوية باستمرار بين المحيط الهادى والمحيط الهندى عن طريق مضيق مالاکا .

لقد غير الغزو السوفياتي لأفغانستان الوضع الاستراتيجي في الخليج الفارسي والمحيط الهندي . وأنشأ الاتحاد السوفياتي وطور سبع قواعد عسكرية جوية ، أكثرها أهمية هي قاعدة شيندار . وقد مكنتهم هذه القواعد من توفير الغطاء الجوى لأسطولهم في المحيط الهندي . والآن لا تبعد الطائرات السوفياتية الا بحوالي ٢٠٠ ميل من الخليج الفارسي . ولدى القوات السوفياتية القدرة على القيام بعمليات زعزعة استقرار للبلدان المجاورة لأفغانستان وتقوم الطائرات السوفياتية فعلاً ، بانتهاك المجال الجوى لهـذه البلدان . وكما تهاجم قوات الغزو الفييتنامية مخيمات اللاجئيين الكبوتشيين في تايلند ، تقوم قوات النظام العميل في كابول بمهاجمة مخيمات اللاجئيين الأفغان في باكستان وايران .

يعمل الاتحاد السوفياتي ، في محاولة لصرف الأنظار وتهديئة مشاعر الادانة ضده لقيامه بغزو أفغانستان ، وعلى أمل كسب الوقت توطئة لابتلاع هذا البلد ، على خلق انطباع بأنه يسعى لحل المشكلة سلميا وأن هذا الحل قد أصبح قريبا ، ويلمح حتى الى امكان سحب قواته اذا ما توقف الدعم الذي يقدم الى قوات المقاومة الأفغانية من البلدان المجاورة ، واذا ما بقيت أفغانستان تحت حكم ما يسمى بحكومة صديقة ، أي حكومة تقبل بقاء المستشارين السوفيات وتكون على استعداد دائما لدعوة القوات السوفياتية للعودة الى أفغانستان حينما ترى موسكو ضرورة لذلك ، ولا سيما في ابان وجود أحداث في أفغانستان والبلدان المجاورة لها والتي ترى موسكو أنها قد تهدد أمنها .

ونحن نفهم لماذا يرفض الاتحاد السوفياتي الامتثال لقرارات الامم المتحدة الكثيرة ، ولقرارات حركة بلدان عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي التي دعت كلها الى الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات السوفياتية من أفغانستان طبقا لجدول زمني خاص ، وممارسة الشعب الافغاني لحقه في تقرير مصيره ، مع وجود ضمانات دولية لاحترام سيادة واستقلال أفغانستان وسلامتها الاقليمية وصفحتها كدولة محايدة .

وهذا الرفض المتكرر هو الذي عرقل جهود الأمين العام المتواصلة وممثلوه الشخصي اللذين يرغب وفد بلادي في الاشادة بجهودهما - من أجل السعي لتحقيق حل سلمي لمشكلة أفغانستان .

ان الوضع الناجم في كمبوتشيا عن غزو فييت نام ، يشبه الوضع الناجم في افغانستان عن الغزو السوفياتي لها ، ليس في الوقت الحاضر فحسب ، ان تفوض الدولتان في مستتقع حروب المقاومة من جانب الشعبين ، وانما يتشابه الوضعان أيضا من حيث أن الأهداف التوسعية لهاتين الدولتين ظلت تراودهما لآجال طويلة .

ولقد ظلت كمبوتشيا طوال أكثر من ٥٠ عاما هدفا استراتيجيا لفييت نام . فيعد أن قضت على مملكة شامبا الاسلامية وجعلت منها وسط فييت نام الحالية ، ومعهد أن ابتلعت الجزء الجنوبي من كمبوتشيا وجعلت منها جنوب فييت نام الحالية ، بذلت كل ما في وسعها لكي تبتلع كمبوتشيا كلها في اطار اتحاد الهند الصينية بهدف أن يصبح

هذا الاتحاد فيما بعد فييت نام الكبرى . وينطبق الشيء نفسه على أفغانستان ، التي ظلت لما يزيد عن . ٥ عاما أحد الأهداف الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي في تعطشه للاتجاه نحو الجنوب ونحو مواني المياه الدافئة . وقد ابتلع الاتحاد السوفياتي فعلا في عام ١٩٢٤ دولتي خيفا وخارا الاسلاميتين اللتين قطعت أوصالهما وضمتا الى الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية لتركمانستان واوزبكستان وطاجقستان .

وانه لأمر مثير أن نلاحظ أن الاتحاد السوفياتي قد أرسل الى هاتين الدولتين الاسلاميتين خيفا وخارا ما يسمى بقوات طوارئ محدودة من الجيش السوفياتي ظلت موجودة هناك حتى الآن . واليوم ، نابت هاتين الدولتين الاسلاميتين تماما في البوتقة الصليبية القاسية .

ووصف عبد الرحمن أمير أفغانستان في نهاية القرن الماضي ، التوسع الروسي بالعبارات الآتية :

" والسياسة الروسية في العدوان بطيئة ومثابرة ولكنها ثابتة ولا تتغير . . . وتشبه عاداتهم في التقدم الى الامام عادات الفيل ، الذي يدرس بدقة كل بقعة قبل أن يضع قدمه عليها ، وعند ما يضع ثقله لا يتراجع ، ولا يقدم على خطوة أخرى في تسرع حتى يضع ثقله كله على القدم الأولى ويسحق كل شيء يقع تحت قدمه " .

لقد كانت فييت نام في كمبوتشيا ، والاتحاد السوفياتي في أفغانستان يعتقدان أنهما قادران على تحقيق النصر خلال شهور قليلة . فقد أساءا تقدير ارادة وتصميم شعبي كمبوتشيا وأفغانستان في الدفاع عن حريتهما وكرامتهما وكيانهما الوطني . ولم يقدر كذلك المعارضة الصارمة والجماعية للمجتمع الدولي .

واذا تحدثنا عن أفغانستان فحسب ، فبعد أربعة أعوام من النضال البطولي ، أصبح الشعب الافغاني ومجاهديه أقوى من ذي قبل . وتسيطر قوات المجاهدين على البلاد سيطرة واقعية بحيث أصبح المحتلون عاجزين عن الحركة فيها بأمان . وهم يشنون هجمات حتى على المدن الكبرى مثل كندهار وحتى في كابول ذاتها . ولهم مؤيدون

ومتعاطفون داخل الادارة والجيش وقوات الشرطة العميلة وحتى داخل جهاز " الكهبان " وهو جهاز الشرطة السرية العميلة التي نظمها ويشرف عليها جهاز المخابرات السريفة السوفياتية . ويواصل المسؤولون في كل القطاعات المدنية ، وجنود وضباط الجيش وشرطة النظام العميل في كابول الانضمام الى المقاومة الوطنية . وفي يوم ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، هبط طيار من طيارى النظام بطائرته السوفياتية الصنع من طراز (SU-7) فسي باكستان وأعلن أنه قرر التخلي عن النظام العميل في كابول لكي يعبر عن معارضته الشديدة لهذا النظام . ويتدعم وضع المقاومة الوطنية في البلاد وفي الساحة الدولية عاما بعد عام . ويمكننا أن نؤكد بلا تردد أن نضال شعب أفغانستان لا يزال حقا طويلا وشاقا ومحفونا بالصعاب ، ولكنه سيكفل بالنصر أيضا . وقد أظهر الشعب الأفغاني على مدى الأعوام الأربعة الماضية أنه لا يقهر ولا يمكن تحطيمه ، لأنه مصمم على ألا يلقى مصير خيفا وبخارا . وان شعب كموتشيا ، الذي يعاني مثل شعب أفغانستان من نفس الآلام ونفس سوء الطالع الذي سببه له نفس الأعداء ، يهني الشعب الأفغاني الشقيق ومجاهديه بحرارة على بطولتهم التي تحتذى وعلى النجاح الذي أحرزوه في نضالهم العادل . ان كموتشيا يفصلها عن أفغانستان عدة آلاف من الكيلومترات . ومع ذلك ، فان الكفاح المشترك ضد العدو والمشارك يربط بينهما برباط وثيق . وتشمل انتصارات شعب أفغانستان حافزا ملهما أيضا لشعب كموتشيا .

وبهذه المشاعر سيصوت وفد بلادى مؤيدا مشروع القرار (A/38/L.17) ، ويناشد جميع ممثلي البلدان المحبة للسلام وللعدالة أن تقدم مزيدا من الدعم هذا العام .

ولأربع سنوات ، كانت جمعيتنا العامة هي المتحدث الوفي باسم المجتمع الدولي حيث توضح دلائم ، عن طريق التأييد الكبير الذي تلقاه مشاريع القرارات الخاصة بالحالة في أفغانستان - مثل مشاريع القرارات المتعلقة بالحالة في كموتشيا - انها لن ترضخ للتهديد أو لاستخدام القوة ، وانها لن تقبل ميونخ جديدة . لقد أوضحت من جديد أنه يتعين علينا تشجيع الشعب الأفغاني الذي يدافع بنجاح - عن طريق كفاحه العادل الذي يتسم بالمثابرة والعناد ، وعن طريق مقاومته القوية والصلبة - عن حريته وكرامته وهويته الوطنية ، وفي الوقت نفسه يطيح بأطماع الاتحاد السوفياتي التوسعية . ان هذه الدولة العظمى التوسعية تتمنى ، كما في الماضي ، أن يعمل الوقت لصالحها ، وأن تنسى الشعوب - عن طريق لغتها الطنانة عن السلم والانفراج ونزع السلاح - غزوها لأفغانستان وجرائمها التي ارتكبتها فيها ، وأن تتمكن في الواقع عن طريق ذلك في نهاية المطاف من أن تبتلع هذا البلد ، وهكذا تستطيع أن تخطو خطوة أخرى الى الأمام لكي تطأ بقدمها الضخمة أحد البلدان الأخرى المجاورة لأفغانستان .

لذلك ، من الأهمية بمكان أن تؤيد الجمعية العامة مشروع القرار A/38/L.17 بتصويت كاسح كي تبين بجلاء أن المجموعة الدولية لن تقبل على الاطلاق غزو واحتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان ، وانها لن تقبل أن تقوم هذه الدولة العظمى باتخاذ خطوة أخرى الى الأمام . وعن طريق ذلك ، سوف تعرب الجمعية العامة من جديد عن تصميم كل البلدان والشعوب المحبة للسلم والعدالة والحرية ، التي تدافع عن ميثاق الأمم المتحدة وعن السلم والأمن الدوليين \* .

السيد ألبورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ بدأت

الأمم المتحدة في مناقشة البند الخاص بالحالة في أفغانستان في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، التزمت اكوادور بموقف واضح قوى يتفق مع المبادئ التي تشكل سياستها الخارجية

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سكوتلاند (غيانا)



وهي نفس المبادئ التي استرشدت بها في رفض كل الحالات الأخرى لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها في الشؤون الدولية ، وكذلك في كل الحالات التي انضمت فيها صوت اكوادور الى صوت البلدان الحرة الأخرى في مطالبتها بانسحاب قوات الاحتلال الأجنبي ، بحيث تستطيع الشعوب أن تقرر مصيرها دون أى ضغط خارجي . ان هذا هو الموقف الصدي الذي التزمت به اكوادور سواء في حالة أفغانستان أو في حالة لبنان والشرق الأوسط بصفة عامة ، وفي حالات قبرص وكموتشيا وناميبيا وتشاد وغرينادا وجزر مالديف .

ان ما ندعو اليه هو عودة سيادة القانون أو تصحيح الأوضاع غير المشروعة لحكومات تم انشاؤها والحفاظ عليها فقط عن طريق قوات الاحتلال . ان وجود هذه القوات الذي فرض بالقوة يتنافى مع الزعم بأن هذه الحكومة المختصة قد طلبت تدخلها .

ان شعب أفغانستان الباسل يواجه بقواته القليلة قوات الاحتلال الأجنبي العسكري . ان نزوح ذلك الشعب الى خارج أرضه وارتفاع عدد اللاجئين الذي بلغ رقما مزعجا هو — و — ملايين ، لهو أوضح دليل على رفض هذا الشعب للاحتلال الأجنبي — ولو على حساب حقه في الحياة في بلده وهو ما يعتبر مجازفة كبرى في حياة أى فرد — ويمثل نتيجة رهيبه للوضع العسكري الذي خلقتة تلك القوات الأجنبية ، وانتهاكا صارخا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

ولهذا ، تشارك اكوادور ممثلي تلك البلدان التي وجهت نداء الى الدولة العظمى من هذه المنصة كي تسحب قواتها من أراضي أفغانستان ، وتطالب بأن يختار شعب أفغانستان نظام حكمه باجراء الانتخابات الحرة ودون أى ضغط خارجي .

ونحن نضم صوتنا أيضا الى صوت ممثلي البلدان التي تؤكد أنه ينبغي السعي ليجاد حل سياسي تفاوضي لهذه المسألة بدلا من محاولة فرض الحل العسكري عن طريق القوة ، ودون نجاح حتى الآن .

من بين مبادئ التعايش الدولي التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تدافع عنها حكومة اكوادور باخلاص ، تلك المبادئ المتعلقة بحظر استعمال القوة في العلاقات الدولية ، واحترام التكافؤ السيادي للدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل بجميع أنواعه

في الشؤون الداخلية أو الخارجية وحق تقرير المصير للشعوب . ولذلك ، فاننا نديــــن  
العدوان المسلح أينما وجد ، وكذلك احتلال القوات الأجنبية الذي لا يمكن إلا أن يؤدي  
الى زيادة تفاقم الوضع الدولي الذي وصل الى مرحلة حرجة بالفعل .  
لذلك ، توجه بلدى نداء عاجلا لوضع حد للتدخل الأجنبي في كل حالة من هذه  
الحالات ، ولتهيئة الظروف الملائمة لشعوب تلك البلدان لممارسة حقها السيادى لكي تختار  
نظامها السياسى ونظام الحكم فيها .

ان الاحترام المتبادل بين الأمم الكبيرة والصغيرة ، من العناصر الأساسية في مبادئ  
الميثاق ومبادئ حركة عدم الانحياز التى تنمذ كل أشكال العدوان أو الاحتلال أو السيطرة  
أو التدخل أو الهيمنة الأجنبية ، وكذلك كل أشكال التدخلات العابرة وغير العابرة المكشوفة  
أو المستترة ، وكل الضغوط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية فسي  
العلاقات الدولية طبقا لما جاء في الصياغة التى أيدها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر  
القمة الذى عقد في نيودلهى في تعريفهم لدور عدم الانحياز .

ان وفد اكوادور ، لكل هذه الأسباب ، واسترشادا بمبادئه ، سيؤيد مشروع القرار  
الذى قدم بشأن هذه المسألة ، ويحدوه الأمل في أن تؤدي الجهود الدؤوبة التى يبذلها  
الأمين العام السيد بيريز دى كويلار وممثله الشخصى السيد ديبغو كوردوفيز الى تحقيق  
النتائج المرجوة ليتسنى حل مسألة أفغانستان على نحو منصف وديموقراطى .

السيد ستروتشكا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) ان وفد  
بلدى يلاحظ بأسف أن الجمعية العامة تقدم مرة أخرى في مناقشة ما يسمى بمسألة أفغانستان  
بما يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التى لا تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية  
للدول ، وما يتعارض مع رغبة حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

ان السبب الأساسى لهذا الموقف الشاذ حول أفغانستان هو العدوان الأجنبى  
المسلح . وغيره من أشكال التدخل الخارجى في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان  
الديمقراطية . ان التدخل غير المباشر قد حدث حتى قبل قيام الثورة وازداد عندما قرر

شعب أفغانستان في نيسان / ابريل ١٩٧٨ أن يبني مجتمعا جديدا يقوم على العدل في بلده، وأن يأخذ مقاليد حكم الدولة في يده . لقد أثارت الثورة اتجاهات المعارضـة ليس من جانب الرجعيين الداخليين فحسب، وإنما من جانب الدوائر الرئيسية للامبريالية والهيمنة .

ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية، ان تواجه تهديدا متزايدا لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية، وعملا بأساس المعاهدة الأفغانية السوفياتية لعام ١٩٧٨، ووفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، اضطرت الى أن تطلب الى الاتحاد السوفياتي أن يقدم لها مساعدة دولية .

ويستمر أعداء الثورة الأفغانية بقيادة الولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية التابعة لها في تدريب وتمويل وتسليح مجموعات من عناصر الثورة المضادة وارسالها إلى أفغانستان . وقد قامت تلك المجموعات بتدمير المئات من المدارس والعديد من المستشفيات كما قامت بأعمال الاغتيالات والنهب للسكان . لقد خصصت حكومة الولايات المتحدة مبلغ ٢١٨ مليون دولار أمريكي لتمويل الثورة المضادة لأفغانستان خلال السنوات الخمس الماضية ، وخصصت هذا العام مبلغ ١٠٥ مليون دولار أمريكي .

وتشن الامبريالية الأمريكية حربا غير معلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، ليس عن طريق العناصر الأفغانية المضادة للثورة من أراضي باكستان المجاورة نحسب ، بل أيضا عن طريق العمليات السرية داخل أراضي أفغانستان نفسها . ويتضمن تعزيز الحملة المعادية مراكز أمريكية للدعاية والتخريب العقائدي حيث يتم استخدام العديد من أجهزة الارسال الانواعي في محاولة لتسميم الجو واعاقة الجهود الخلاقة للشعب الأفغاني . لقد ارتفع الدعم العلني للثورة المضادة الى مستوى السياسة الرسمية للولايات المتحدة ولبعض الدول الأخرى . وتقف تلك الدول في الطليعة بين الذين يحاولون في الوقت نفسه اساءة استخدام منظماتنا من أجل مناقشة مشكلة يقع حلها في نطاق اختصاص جمهورية أفغانستان الديمقراطية بصورة كاملة .

ولكن رغم كل الهجمات المسلحة حقق الشعب الأفغاني نجاحات كبيرة في تدعيم انجازات ثورة نيسان /ابريل الديمقراطية الشعبية ، فقد قضى على نفوذ الاقطاعيين وسلطاتهم وقام باصلاح زراعي . وهو يدعم القطاع العام ويوسع من دوره في الاقتصاد الوطني ، كما يقوم بتنفيذ برامج اجتماعية واسعة النطاق ويدعم من الانجازات في مجال الصحة . وحاليا فان أكثر من ٩٠ في المائة من الخدمات الصحية تقدم بالمجان ، كما ان عمليات التطعيم ضد الأمراض الاستوائية تتم بالمجان أيضا وكذلك الخدمات العلاجية الطبية في مجال الوقاية والعلاج .

وتجرى عملية التصنيع في المدن الرئيسية ومراكز المقاطعات . كما تبدي أجهزة

الدولة في جمهورية افغانستان الديمقراطية اهتماما بتطوير المناطق الريفية أيضا .  
والهدف من كل تلك الاجراءات هو رفع مستوى معيشة الشعب بأسره .  
كما تقوم حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية بجهود مخلصه ومنظمة لحل مشكلة  
المواطنين الأفغان الموجودين في الخارج ، وهي لا تضع العقبات ولن تخلق أى عائق  
أمام عودتهم . وقد أعلنت عن العفو عن جميع الأفغان الذين يعودون الى جمهورية  
افغانستان الديمقراطية . ان بابرak كارمال أعلى مثل لجمهورية افغانستان الديمقراطية  
قد أكد مرة أخرى في بيانه الى المواطنين المقيمين بالخارج في ١٦ تشرين الأول / اكتوبر  
١٩٨٣ ، انه لن يُخضع أحدا للاضطهاد بسبب معتقداته الدينية أو السياسية .  
وتستند السياسة الخارجية لجمهورية افغانستان الديمقراطية الى ميثاق الأمم  
المتحدة ومبادئ عدم الانحياز وتعمل جاهدة من أجل تدعيم الوحدة والتضامن مع شعوب  
العالم من أجل النضال في سبيل السلم والانفراج ونزع السلاح والديمقراطية والحرية  
والتقدم الاجتماعي . ومنذ انتصار الثورة الديمقراطية الشعبية أبدت حكومة جمهورية  
افغانستان الديمقراطية وشعبها استعدادهما لبناء حياة جديدة في ظل ظروف حسن  
الجوار والصداقة والتعاون مع جميع الدول .  
ان جمهورية افغانستان الديمقراطية - بفضل سياستها الخارجية ومواقفها  
المبدئية - تحقق اسهاما هاما في تعزيز الاتجاهات التقدمية في العلاقات الدولية ،  
وفي الكفاح من أجل تدعيم السلم ، وفي النضال من أجل استقلال الشعوب ، وفي الجهود  
التي تبذل لتحقيق التقدم العام .  
وهي تعمل بلا كلل من أجل التوصل الى تسوية سياسية للموقف في جنوب غربي  
آسيا عن طريق المفاوضات بين الاطراف المعنية بصورة مباشرة . وتحقيقا لتلك الغاية  
تقدمت بمقترحات بناءة وواقعية في ١٤ أيار / مايو ١٩٨٠ وفي ٢٤ آب / اغسطس ١٩٨١ . وتلك  
المقترحات مازالت توضح الطريق الذي يمكن من خلاله القضاء على الآثار الناتجة عن التدخل  
الامبريالي وعن الحرب غير المعلنة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية . وتتعاون تلك

الحكومة مع الممثل الشخصي للأمين العام في سبيل التوصل لتسوية سياسية ، ومن ثم تساعد بفعالية في تحقيق التقدم في المفاوضات التي ستعقد من خلال وساطته مع باكستان .

وبهذه الطريقة تؤكد من خلال افعالها الالتزام ببادئ ميثاق الأمم المتحدة وبمفهوم التعايش السلمي ، كما تبدي رغبتها في وضع حد للهجمات المضادة للثورة من الخارج وبناء مجتمع جديد في ظروف يسودها السلم .

لقد تابعت حكومة تشيكوسلوفاكيا وشعبها بتعاطف جهود الشعب الأفغاني فسي تدعم انجازاته الثورية والدفاع عنها وعن استقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية في مواجهة الهجمات العدوانية للإمبريالية وللرجعية سواء من داخل أفغانستان أو من خارجها . ونحن نشيد بالنتائج التي تحققت في سبيل تعزيز انجازات ثورة نيسان /ابريل التي قام بها الشعب الأفغاني بقيادة الحزب الوطني الديمقراطي لأفغانستان وبدعم الاتحاد السوفياتي وتعاونه وكذلك بقية البلدان الأخرى في المجتمع الاشتراكي والقوى التقدمية في العالم من أجل قضية تنفيذ مكاسب ثورة نيسان /ابريل .

اننا نحترم السياسة المحبة للسلام ولعدم الانحياز التي تتبعها جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، ونقدّر كثيرا المقترحات البناءة والمرنة والواقعية التي تقدمت بها حكومتها بهدف التوصل الى تسوية سياسية للحالة في أفغانستان . ولدينا علاقات صداقة وتعاون مشر مع شعب وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية وضعت أسسها لأول مرة بموجب اتفاقية التعاون والصداقة التي وقّعت بين البلدين في عام ١٩٨١ ، وبعد ذلك خلال الزيارة التي قام بها بابرak كارمال رئيس المجلس الثوري الى تشيكوسلوفاكيا .

ان تنمية علاقات الصداقة والتعاون التقليدية لا تخدم بلدنا فحسب ، بل نعتبرها في الوقت نفسه اسهامنا المشترك في قضية السلم والتقدم في العالم .  
ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، احدى الدول التي عارضت منذ البداية ، ولا تزال تعارض ، مناقشة مسألة الحالة في افغانستان في منظمتنا . ونحن ندين ذلك باعتباره مظهرا من مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، وعملا يقوّض سلطة الامم المتحدة ، ولا يساعد بأية حال الجهود التي تستهدف ايجاد حل سياسي للحالة فسي افغانستان . كما ندين ذلك أيضا باعتباره عملا يهدف في الوقت ذاته الى خداع الشعوب ، وستارا من الدخان لاخفاء الأعمال العدوانية الامبريالية التي تتزعمها الولايات المتحدة ، بغية تشجيع العداة تجاه شعب افغانستان وقواه الثورية .

ونحن على اقتناع بأن الطريق الى تحقيق التسوية السياسية للحالة في افغانستان لا يمثل الا في وقف الحرب غير المعلنة التي تشن ضد هذا البلد ، وفي عقد مفاوضات سياسية ، تتمشى مع ارادة حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ورغبتها . ونحن نرحّب بالمفاوضات التي يجريها ممثل الامين العام للأمم المتحدة ، ونعتبرها جزءا لا يتجزأ من العملية التي ستؤدي حتما الى عقد مفاوضات مباشرة بين جمهورية افغانستان الديمقراطية والبلدان المجاورة .

ونحن نقدر تمام التقدير ، استعداد حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، لبدء مفاوضات مباشرة مع ممثلي باكستان وايران ، على أى مستوى مناسب ، وفي أى مكان تتم الموافقة عليه بشكل متبادل . ولا شك ان مثل هذه المفاوضات سوف تهيئ - الى حدود كبير - فرصة للتوصل الى تسوية عاجلة واقعية وبناءة للحالة في افغانستان .

ونحن نرفض بشدة أية خطوات انتكاسية ، لا تقوّض رغبة أو ارادة الشعب الأفغاني ، وتمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية .  
وحيث ان مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة ذو صلة بعدد من هذه الخطوات ، فان وفدى سيصوت ضده .

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ١٥